حاشیہ از مولانا عبدالغفور

مولانا عبدالحکیم سیالکوٹی رحمۃ اللہ علیہ

مسمّٰی بہ

تحفۂ سلیمانی

تصحیح

سید سلیمان ندوی

غلام محمد گورداسپوری پھلاروی رحمۃ اللہ علیہ

محمد زکریا الحسینی

دارالاسلام

حاشیہ بر تکملہ ملّا عبد الغفور از علّامہ عبد الحکیم سیال کوٹی رحمہ اللہ

مسمّٰی بہ

تحفۂ سلیمانی

از: سیبویہ زماں علّامہ حافظ غلام محمود گولڑوی پپلانوی رحمہ اللہ

(متوفی ۱۳۶۷ھ/۱۹۴۸ء)

بہ حسنِ اہتمام

محمّد رضاء الحسن قادری

دار الاسلام

جامع مسجد و محلہ مولانا روحی، اندرون بھاٹی گیٹ، لاہور (54000)، پنجاب - پاکستان

+92-321-9425765 darulislam21@yahoo.com

www.facebook.com/darulislam دار الاسلام

لَا اِلٰہَ اِلَّا اللّٰہُ مُحَمَّدٌ رَّسُوْلُ اللّٰہِ اِنَّ الدِّیْنَ عِنْدَ اللّٰہِ الْاِسْلَامُ

فیضانِ نورِ علم

اِمامِ اعظم علی الاطلاق مؤسس فقہ حنفی ابوحنیفہ نعمان بن ثابت کوفی رحمۃ اللہ علیہ

اِمامُ المتکلمین مصحح عقائد المسلمین سیدنا الشیخ ابو منصور محمد بن محمد بن محمود ماتریدی رحمۃ اللہ علیہ

غوثِ اعظم شیخ طریقت حضرت سید محی الدین عبد القادر جیلانی رحمۃ اللہ علیہ

اِمامِ ربانی مجدد الفِ ثانی حضرت شیخ احمد فاروقی سرہندی رحمۃ اللہ علیہ

برکۃ المصطفی فی الہند شیخ محقق حضرت شاہ عبد الحق محدث دہلوی رحمۃ اللہ علیہ

شیخ الاسلام والمسلمین اعلیٰ حضرت اِمامِ اہل سنت شاہ احمد رضا خان بریلوی رحمۃ اللہ علیہ

میرِ مجلس

مظہرِ رکن ومحمود، رئیس السیاست، فقیہ الاسلام، شیخ الحدیث

حضرت صاحب زادہ ڈاکٹر ابو الخیر محمد زبیر نقش بندی مجددی حفظہ اللہ

صدر جمعیت علمائے پاکستان، سجادہ نشیں آستانہ عالیہ رکنیہ محمودیہ، حیدر آباد

اعیانِ مشاورت

صاحب زادہ پروفیسر ریاض احمد، پیر سائیں غلام رسول قاسمی، ڈاکٹر حافظ محمد سعد اللہ، علامہ پروفیسر عون محمد سعیدی

مولانا حافظ محمد اسلم، محمد نعیم طیفور، احمد تراث، محمد سہیل احمد سیالوی، محمد نعیم عباس

صاحب الارشاد	مؤسس ومدیر
فضیلۃ الحافظ القاری المفتی غلام حسن القادری	ناشر تراث علمیہ محمد رضاء الحسن قادری

ضابطہ ودستور

سلسلہ مطبوعات: 36 طبع: رمضان المبارک 1436ھ/ جولائی 2015ء تعداد: 500

الملا عبد الحکیم السیال کوتی (صاحب التکملة)

للسید میر غلام علی آزاد البلغرامی

هو عمدة العلماء الفناجبة و البدر التم فی الشهب الثاقبة، و الفناجبة جمع الفنجابی نسبة الی الفنجاب معرب بنجاب بالباء الفارسیة و هو ملک وسیع فی الجانب المغربی من دهلی و عبارة عن صوبتین لاهور و ملتان۔

مولد الملا و منشاه سیال کوت بکسر السین المهملة و بالتحتانیة و الالف و سکون اللام و ضم الکاف و سکون الواو آخرها فوقانیة، بلدة من توابع لاهور، شمر ذیله فی عنفوان سن التمییز علی طلب العلم و تلمذ علی الملا کمال الدین الکشمیری نزیل سیال کوت الذی کان استاذًا للمجدد السهرندی کما مضی و فی مدة قلیلة ابدر هلاله و بلغ النصاب ماله، و کان فی عهد السلطان جهان کیر مشتغلا بافادة العلوم فی مصره معتنیا بادارة الجمهور من عصره و لما جلس السلطان شاه جهان بن جهان کیر علی السریر و تصدی لترویج العلم و العلماء النحاریر جاء الملا مرارًا الی سدة السلطنة العلیا و خصه السلطان بالاکرامات و الانعامات الجلی و وزنه مرتین فی المیزان و سلم له ما جاء فی الوزن و هو فی کل مرة ستة آلاف من الربابی و ایضًا انعم علیه قری متعددة بها کان یعیش فی النعم الوافیة و یصرف الاوقات فی التدریس و التصانیف العالیة حتی توفی فی الثامن عشر من شهر ربیع الاول سنة سبع و ستین و الف و دفن بسیال کوت۔

و له تصانیف غراء دائرة فی الامم رائجة فی دیار العرب و العجم، و هی حاشیة تفسیر البیضاوی و حاشیة مقدمات التلویح و حاشیة المطوّل و حاشیة شرح المواقف و حاشیة شرح العقائد للتفتازانی و حاشیة شرح العقائد للدوانی و الحاشیة علی حاشیة الخیالی و حاشیة شر[ح] الشمسیة و الحاشیة علی حاشیة عبد الغفور علی الفوائد الضیائیة و حاشیة شرح الطالع و [ال]ثمینة فی اثبات الواجب تعالی و الحواشی علی هوامش شرح الحکمة العین و الحوا[شی] هوامش شرح هدایة الحکمة للمیبذی و الحواشی علی هوامش مراح الارواح۔

(سبحۃ المرجان فی آثار ہندوستان، ص ۱۳۲ و ۱۳۳، دار الرافدین بیروت، ۲۰۱۵ء)

وجدنا النسختین المطبوعتین لهذا الکتاب؛ اولا من مکتبة الجامعة النعیمیة بلاهور، و ثانیها من مکتبة استاذ العلماء المفتی ابی الفیض العلّامة فضل الرحمن الکولروی البندیالوی (تلمیذ الملا عبید الله القندهاری و العلامة عطا محمد البندیالوی رحمهما الله) شیخ الجامعة منظر الاسلام الحنفیة الغوثیة بخیر آباد، بروآ، دیره اسمٰعیل خان

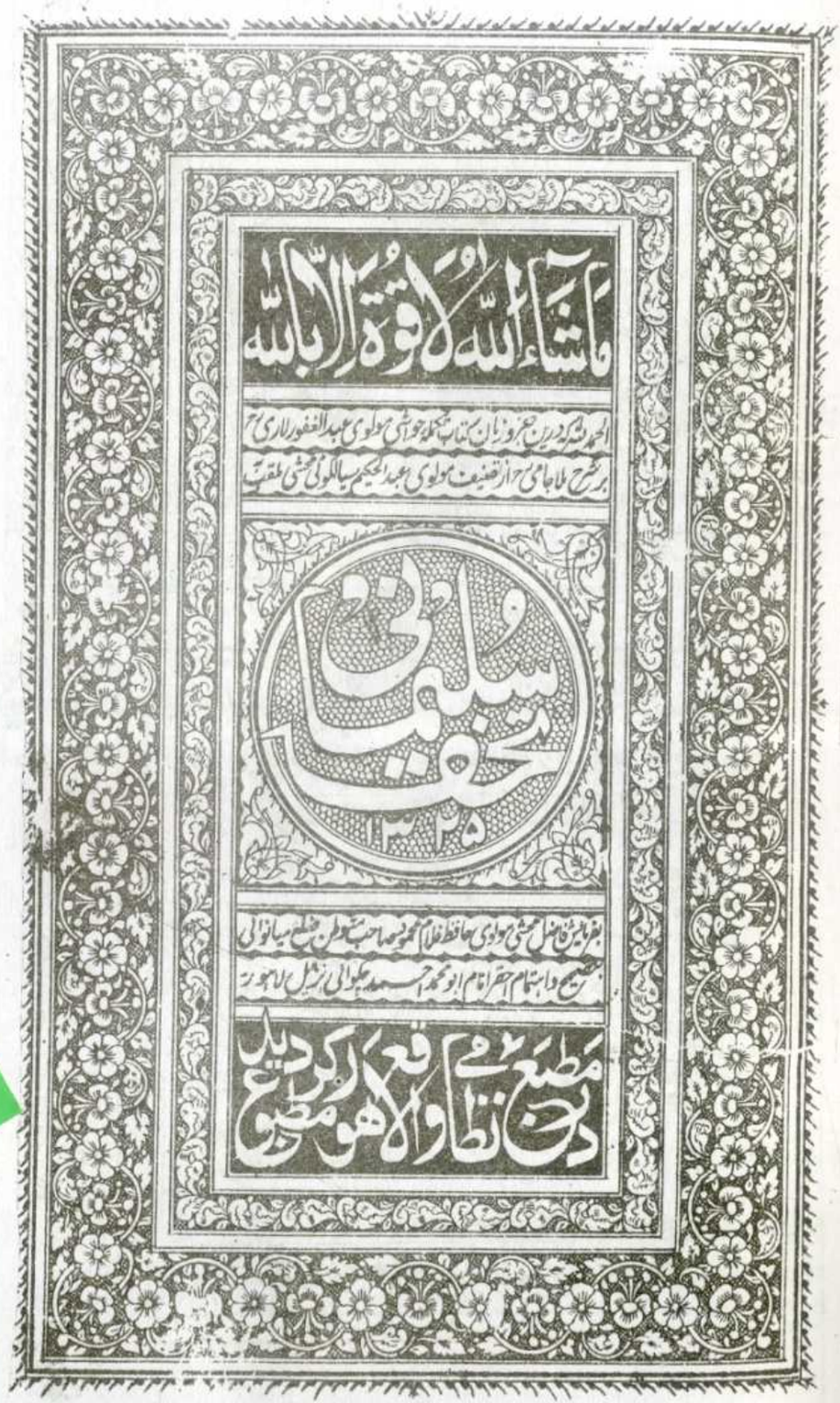

الحافظ غلام محمود (صاحب التحفة السليمانية)

للعلامة غلام مهر على الگولڑوى

الفاضل الشهير والعالم النحرير استاذ العلماء الاعلام حضرة العلامة الحافظ غلام محمود رحمه الله تعالى:

ولد العلامة غلام محمود بن نورنگ بن محمد باقر فى قرية وانڈه خان محمد على خمسة اميال من الجانب الغربى من پيلاں من مضافات ميانوالى الواقعة فى بطن بحر السند سنة الميلادية خمس وستين بعد الالف وثمان مائة ثم انتقل الى قصبة پيلاں وحفظ العلامة غلام محمود القرآن المجيد على الحافظ محمد مرزا امام المسجد فى قرية وانڈه محمد خان ثم رحل الى قرية خانوخيل من قرى ڈيره اسماعيل خان وقرا الكتب الفارسية ثم انتقل الى قصبة بنديال وقرا بقية الكتب من الفارسية والصرف وبعض كتب النحو والعروض والقوافى على الفاضل سلطان محمود المعروف بالنامى البنديالوى ثم انتقل الى قصبة شاه جمال من مضافات ملتان فقرا جميع كتب النحو عن سيبويه زمانه العلامة فيض محمد الشاه جمالى ثم انتقل الى لاهور وقرا الفنون على الاستاذ الشهير العلامة غلام احمد الحافظ آبادى المدرس فى المدرسة نعمانية الهند وشرف فى ذلك الاوان بزيارة الغوث الكامل العارف الشهير والمحقق النحرير امام علماء الاعلام السيد مهر على شاه الگولڑوى رضى الله عنه حين جاء المرشد الگولڑوى رضى الله عنه فى لاهور للمناظرة بالدجال القادياني ثم رحل العلامة غلام محمود الى لكهنو وقرا كتب الرياضى على العلامة الشهير لطف الله اللكهنوى ثم قرا كتب الحديث فى المدرسة الديوبندية على المولوى محمود حسن ولكن وقى ايمانه عن شرور الديوبندية ولا شناعة فيه لان جميع الديابنة تلاميذ لائمتنا وعلمائنا وينتهى اسنادا الجميع الى مشائخنا الصوفية وفضلائنا منهم الشيخ المحقق عبد الحق المحدث الدهلوى ورئيس المحدثين الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى واستاذ الكل بحر العلوم اللكهنوى رضى الله عنهم وفرغ عن جميع العلوم سنة الميلادية سنتين بعد الالف وتسع مائة ثم رجع الى الوطن وشرع التدريس فى قصبة پيلاں ودرس العلوم فيها الى سنة الميلادية سبع بعد الالف وتسع مائة ثم دعى فى مدرسة قصبة مكهڈ الشريف بمديرة كيمل پور ودرس العلوم فيها ثلاث سنين ثم انتقل الى قرية چكى شيخ من مضافات كيمل پور ودرس فيها ثلاث سنين ثم رجع الى الوطن واقام فيه ثلاث سنين ثم انتقل للتدريس الى قرية نڈهال بمديرة ملتان واقام فيها ثلاث سنين ثم رجع الى الوطن واسس دار العلوم المحمودية وافاض العلوم على قلوب المستفيضين توجه العلما الى درسه من اقطار الملك واخذوا عنه علوما وافرة وفنونا متكاثرة حتى رحل من هذه الدار الفانية ثلث وعشرين من رمضان المبارك سنة الهجرية سبع وستين بعد الالف وثلاث مائة مطابقا بالتاريخ الاول من شهر اغسطس سنة الميلادية ثمان واربعين بعد الالف وتسع مائة رضى الله عنه وقد كان بايع زمان اقامته فى قصبة مكهڈ الشريف على يد العارف الاوحد الغوث الامجد السيد مهر على شاه الگولڑوى رضى الله عنه ومن تصانيفه التحفة السليمانية حاشية تكملة عبد الغفور ونجم الرحمن لرجم حزب الشيطان فى مسئلة علم غيب النبى ﷺ رد فيه على خوارج الزمان وله رسالة نفيسة فى النحو والرياضى، ومن تلامذته استاذ العلماء العلامة سلطان اعظم الساكن قرية چهڑ من مضافات سرگودها والفاضل محمد اشرف والمولوى محمد شفيع الملتانيين والفاضل الشيخ كليم الله البهكرى والفاضل السيد دين محمد المظفر گڑهى والفاضل ولى الله گجراتى والاستاذ الشهير الحافظ العلامة عطا محمد البنديالوى والعالم الجليل كرم شاه البهيروى وابن العلامة المرحوم محمد حسين الشوق المدرس فى الحال فى المدرسة المحمودية۔

(اليواقيت المهرية، ص ۲۰ و ۲۱، المكتبة المهرية چشتيان، ۱۳۸۴ھ/۱۹۶۴ء)

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن عطف بحواشي الهداية الكافية عنّة بيانها، وحلى بحلية انوار معارف الكتاب حواشي لسانها بوالمنعم المعيد المدعو لمصارمة اللاوار المحمود الممدوح الودود الذي فيض على الخلق ديماراً لا لاجا من تقدست ذاته عن معاداة الاضداد، وتنزهت صفاته عن مساواة الانداد شعر

اقر بعجزه الفطن اللبيب	تحيّر في مدائحه الاديب
قديم لا يريب به الاريب	اله الخلق خالقنا حكيم

ويا جبيب المضطر الكسير البال، الكثير البلبال، الفقيت الحال، اشتيت المقال، اجل على منصة الاختتام والكمال، ما في مدارکنا من عروس المقصود وخريدة الخيال، وصل وسلم على من هو سلالة بيت النبوة، وزبدة مخدع الفتوة، وخلاصة درر اصداف المروة شعر

ولقد اتى بعجز عن نظرائه	مضت الدهور وما اتين بمثله

سيد المرسلين، قائد الغر المحجلين، الذي اوتي علم الاولين والآخرين، ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين شعر

ابدا وظني انه لا يخلق	لم يخلق الرحمن مثل محمد

وعلى اصحابه الذين ماجيوا الخار الاسلام، ونحوا الى استفتاح مكارم القلاع مفتاح بحسامه، وضربوا المقامع على تماثيل القماقم العظام، وسقوا بالخناجر صدور الضغائن فدوان كانوا من بعيلهم الكرام، وعلى آله اهل العيار، بل على جملة الاصفياء سيما من هو في هذا الزمان رئيس عساكر الاولياء، وقائد عرم الفضلاء، قاموس العلم، وعظيم الحلم شعر

الا ينتهي وكل لج ساحل	علامة العلماء واللج الذي

امام المتقين قدوة السالكين، صدر المهرة في هذه الاوقات، ديدبه مصداق عادات السادات ساادات العادات اقول شعر

كريما يسد ليس له مثال	شريف ازيحي لا يزال
صعاب ليس يدركها الخيال	وعقل قد يدين له علوم
اشرت اليه ذاك هو المآل	وقد سالت علوم اين ناوي
وقوم لا يضاهيه الرجال	هو الفهام مولانا شفيق
فهل كثرت علومك او رمال	فصد قنا مقالا يا صدوق
وبل ثقلت وقارك او جبال	وهل انت الغزالي او فلاطون
فان المدح ليس لك المجال	الا يا مادح الطمطام فاسكت

مرشدنا وهادينا موموق الآله، سيدنا وابن سيدنا مهر علي شاه ادام الله الطافه على رؤس من اطراه ولله در القائل لو عناه شعر

افدناها الحجر الهمام	اذا ما العالمون عروك قالوا
عليك صلوة ربك والسلام	وقد اعطيت ما لم يعط خلق

اما بعد فيقول المغموم بانواع الغموم المسكين الراجي الى رحمة ربه الودود غلام محمود المتوطن في واندة انه لما كان علم النحو في الكلام كالملح في الطعام، وكان الحواشي المنوطة على شرح التعارف الجامي للاستاذ العلام والفيد ع الهمام بمقصورة الابكار المضامين المعضلة فكانهن

حور مقصورات فی الخیام۔ وقد سمّیتها اقلام الکتابۃ للسام۔ واشتهرت بین الاذکیاء الکبار بوون
اشتهار الضوضاء فی نصف النهار۔ واکتب علی حلّة المباهرین۔ وان احجم عنه القاصرون فشط
الفضلاء فی شوطهم۔ وشزر العجوة والبجوة من نوطهم وظلت انکارهم تهیم فی اودیة الاوهام
جالوا جولان الضب المستهام۔ بل کانوا حیاری۔ کالحیاری فی الصحاری۔ وکنت کمخ بنق لیتباع
ومحجر یمهد لیباع۔ ونابض یبری النبال۔ ورابض یغنی النضال۔ ومنضنض نضنضة الصل
محلق حلقة الباذی المطل۔ ظهارنوت نهانشلت الکسائن۔ وفارت لسکائن ورکدت الزعانع
وکف المنازع۔ وسکنت الزباجر۔ وسکت المزجور والزاجر۔ واحیل القرائح والکدی المالح والملاح
شمرت فی لاذلی۔ وصرت مختفر امزمرا بسلاسلی شعر

دانی دان کنت الاخیر زمانه	لات بعالم تستطعه الاوائل

فجعلت اسطر سطرا فی شطر من البعان۔ واحرر جزرا فی برهة من الزمان۔ اشعار

قد اضطربت لنا نفس حزینه	فما اختارت لها رضا غریبه
بسلطان الجمال نزلت یوما	ویوما قد عبرت عن السکینه
وقد جئنا لدے المعهود یوما	اجابه الله بارحم السکینه
لیسکننا الاخیری فی کنیسه	واخری فی بلیدتنا المکینه

فحمدا لله سعدنا للدار ومخرنا للغرر فلا ورب لا مذعن بما بنینا القول طمع علی البیطال ان
تکون ماهرا فی علم المناظرة والصحاح الست۔ ولا اقل ان تستحفظ انک اذا کلمت بکلام فان
کنت تافلا فیطلب منک التصحیح اومدعیا فالدلیل ولا یمنع النقل والمدعی الامجازا فاذا شغلت
بمنع صغراه او کبراه او کلاهما مرتبا او غیر مرتب بعد التسلیم اولا وقد یجب التسلیم قد یکون مجردا
اومع السند ولا یدفع الا اذا کان مساویا او اعم وان لم یکن سندا فی الحقیقة بخلاف الاخص
او تقض بالتخلف ولزوم المحال او عرض بدلیل الخلاف فلک المراتب الثلاثة فیهما بخلاف
المنع ویدفع الشاهد بخمسة وجه ومنع البدیهی مجادلة ولعل سیدرج فی المنع والقدح بعد تمام

التقریب اولاحتیاج الدلیل الے تقدمة او بالمصادرة علی المطلوب ان کان مع شاهد فنقض والا
فمکابرة والمناقشة بالاستدراک لیست بمنافشة عندنا واثبات خلاف المقدمة قبل اقامة الدلیل علیه
غصب وقیل نقض ومعارضة ان علم من بدو الامر ان الدلیل الذی یقام علیه غلط اے دلیل کان
وهو الحق عندنا هذا وقد ثبت بذیال هذا الامر الجلیل الشان فلانی شرح الطلبار والماهرین
من الاخوان ان ضحت اعراض المصنفین اغراض سهام النسته الحسا ودنقاس تصانیفهم معرضة
بایدیهم تنتهب فوائدها ثم حیث بالکساد قد جاء الله الحسد کیف لا اصابه فافسده رشده در الرمل حیث ارشد

فهل لمن لم یر المعاصر شیئا	ویرے للاوائل التقدیما
ان ذاک القدیم کان حدیثا	وسیبقی هذا الحدیث قدیما

بل طاعنے علی الطبار والماهرین فرض اتوفرض لانے اول من انشقت به الارض علی لیس لے
المرام الا ان یدعو منصف لهذا المصنف المستهام رحم الله من انشد

غرض نقشیست کز ما یاد ماند	که هستی نے بنیم بقائے
مگر صاحبدلے روزے برحمت	کند در کار درویشان دعائے

ثم لما اهدیت هذا العلق النفیس الی سلطان الماهرین وسید العارفین معرضا عن ذکر السلاطین ومدح
النواعم لوحته باسم مرشده ومبدا فیضه قطب مدار اولیاء زمانه ونخوت عرفاء اوانه مقتدم طائفة
الابدال حاطا دون نعاوقات بهیبته اعناق اولی العلم والافضال عمدة الدار والدر۔ آخذ نواصی العبد والحر
مالک الملوک والممالیک ستعاهد الاغیار والصعالیک الذی هو لانسان العین کالعین للانسان اعنی
ما دینا ومرشدنا خواجه محمد سلیمان شعر

اصبحت منصورة رایات دین المصطفے	منه وستردی جهادا من لدے الالحاد حاما

فسمیته التحفة السلیمانیة غبطة لتحفة شاهجهانیة اللهم اجعلها مشهورة فی الافادة والرفادة فان هب علیه
قبول التهول۔ فهو غایة المامول۔ والا فیا حسرة فی قصتها طول۔

بیان ما فی من الکتاب من الرموز

م	خ	چ	م	ص	م	م	م	م	ه
مبتدا	خبر	اگرچه	موصوف	صفت	متعلق	متعلق	متعلق	موصول	صله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اى المركبات المعدودة اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات الموصولات وسماها الاشارة الى بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى فاللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المصنف ذكر المحدود فى قوله المضمر ما وضع الخ وفى قوله للموصول ما الا تيم سقدار عاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكر فيما عداها جميع عاية لتطابق التفصيل والاجمال ثم وضح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظ كل فى بعضها للاشارة الى النظر دون تركه فى البعض عاية لما هو الاصل

ذرنگ

وقوله مثل عبد الله اه اے ما هو مشتمل على النسبة حال انه تركيب بان ما ضيف كلمة الى اخرى او وصف
بها وجعلت كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات الاضافية والوصفية عن معانيها
المفقودة في حال التركيب اے الاسمية قوله قبل العلمية اه اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد المجموع اه لكونه
مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب اه الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلا منهم خمسة و
عشر بالعطف اعلم ان المصنف قال في بيان قوله وليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية و
انما قلت ذلك لنخرج المضاف والمضاف اليه والصفة والموصوف المشاة بهما لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية
وليسا مبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج من هذا الحد بعض المحدود
لان المركب المقدر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بين جزئيه نسبة
وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد المركب لا جل العلمية والشارح بدل لفظ
قبل العلمية لفظ قبل التركيب توضيح فيما ذكره المصنف اعتراض الاول وليس باعتراض ان كما قال المحشي
قوله قبل العلمية بذكر الخاص واراد العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب من خرط القتاد
اه لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فاراده بعض الافراد دون
البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما
نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة منه فخرج مثل تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم علما
قوله ولا يمكن ان يقال اخ الاحسن ان يفسر النسبة بحث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعينها و
تخصيصها بان يقال المراد بالنسبة نسبة معهودة اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين
الكلمتين نسبة في الرفع بل في اللفظ وحاصله ان طي تركيب خمسة عشر تركيبي جعلك لا يفهم منه النسبة

لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العدد من غير فهم منه ان الواو مقدرة والاصل وعشر بخلاف بعلبك
قوله او غيره نحو بيت بيت اي بيت بيت والى بيت قوله لو قوبه الواو اي بعد التركيب قوله
فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين وكان الواو الدال على الجمعية فهو لمقدر
قوله يعني اخوات حادي عشر اه ويؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات
حادي عشر بالذكر للخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير
يحتاج الى التاويل قوله مثلا اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ارادة المثال
الثاني بغير حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما قيل ورد
شاملين احدهما تضمن تضمنا حرف العطف في نفس التركيب والثاني تضمنه في اصله لان التعميم في الحكم
اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف
قوله وجوبا اه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار ماخذه قوله لانه
جرد فيها جميعا لزيادتها على الثلاثة قوله اذ في اخذ بعض نحو ثاني عشر ثلاثي ثلاثة عشر ثالث قوله
وعلى هذا القياس اه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون قوله لافرق بينهما
يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح
بحرف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرين هي حروف
العطف الذي كان في الاصل ليس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال
انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه ثم انه التزام ما لا
لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون انما سقط النون لانه لما حذف الواو والمؤذنة للاضافة

لان الاصل في التركيب وجوب حذف النون وانما كان حذف النون وجوبا لاشتباه المضاف بالمضاف
الاثاني بنون المثنى والمجموع لم يعتد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي
لا يوجب البناء قال الاعراب الثاني وقد بنى الثاني ايضا تشبيها بما ضمن الحرف وهو تضمن
قوله مع صرفه آه هذا القيد مستفاد من قوله في اللام فصح قوله ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر القراءة على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا
قال وبنى الاول على الفتح وان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية
حركات المبنى وسكونه قوله ولان البعض من حيث انه من الابعاض المتعينة فالفرق بينه وبين
كل ما مر بين ظاهر ولم يقل ولان البعض مبهم كما يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله
وذكانهم اصطلحوا آه ولم يصطلحوا في الظروف لان بعضها غير معين شخصا كالظروف المضافة الى
الجملة والى اذ قوله ويتعذر لفظه لعدم وجود قد مشترك يخصصه قوله موضوعة وضع الحرف
الثنائي فان اقل بناء الاسم الثنائي فعلة بناء مشابهته للمبني الاصلي في البناء قوله وحمل الخبرية
عليها المشار كتبها لها في البناء اي مبنية لشابهتها لما تشبه المبني الاصل قوله بمعنى كم اي يعني الكناية
عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشيء منهما في المعنى وليس لها الصدر
القول قضيت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب لا يجوز جره بالاضافة ولا من فلا يقال
غالبا الا منصوبا فاعليها فلا يقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه يسمع
لكنه قليل وفي القاموس كذا الامر مبهم وقد يجري مجرى كم فتنصب بعده على التمييز قوله او
غير مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث

انه يقال للعبد يوم القيمة آنذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا قبل انه مجرور عطف على السبت
او مرفوع عطف على نحو فانه تبكيت بمعنى كيت وكيت وكسر آخرهما
كذا وكذا وهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو وما في
القاموس يدل على ان كيت وكيت يكنى بمعنى كذا وكذا دون العكس قوله كيت وذيت بفتح
الياء وكسرها وقد يضم اصلها كيّة وذيّة على وزن المرة حذف لام الكلمة وعوض منها الياء ولذا
يكتب طويلا ويوقف عليها كذا في اخت للاستعمالين الا كثرين بوا والعطف نحو قال فلان
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لاستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب
فرع التركيب الذي تحقق مع العامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق
البناء فرع المناسبة بمبني الاصل ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة في البناء قوله
ولم يجز خلوه عنها اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما قوله رجح البناء آه لانه
تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو عدم كونه
واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فيرجح جانب البناء فهو داخل في ما وقع
غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان
استحقاقها الاعراب المحلي عارضي فلا يقيم مع عدم استحقاقها بالذات للاعراب في البناء قوله ومن
الكنايات كاين ولها صدر الكلام ومميزها مجرور من غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك
ويكون للتنكير غالبا نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قول ابي بن
كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين قوله منحطة عن خولهن
لكونها في الاصل اسما معربا سنونا قال فلم الاستفهامية كم الاستفهامية والخبرية

لان الاول يتعين بالذكر والثاني بالعدد ولهذا لا يقال جاءني رجل واحد ورجل آخر

لدلالة على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا لدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صدر رتبة الفضلات **قال** منصوب ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز في يميزه الجر ايضا لصدق التطابق بينهما **قوله** لانه لو جعل الخ لتساويهما في الطرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوسطها ولان الطرفين بعارضا فتساقطا فيبقى الوسط فيجعل تابعا له **قوله** لان العدد الكثير اي المائة والالف **قوله** ما يعني قيل الصواب عدم اسقاط ما فيقال ان ما مصدرية اي العدد والكثير فيها اثنا عن الكثرة فالصواب اسقاط الصواب وعلى ما حكم الخشي يلزم ان يتعرض لاسقاط لفظ فيه ايضا لانه لا معنى له اللهم الا ان يقال ان الضمير راجع الى اسم العدد اي العدد والكثير الكائن في العدد والمعهود للنحاة المذكور فيما قبل فافهم **قوله** لكن جوز الزمخشري رد لما قاله الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم واما الفصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضي قبيل هذا الكلام والآية الكريمة من قبيل الفصل **قوله** على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ضمنه الاستكثار خارجا ولا تنافي بين كونهما خبرية وبين كون الجملة انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال انشاء الاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال للتعجب **ما** اكثر ضربي ان يقال ليس ما بكثير من ولا يصح ان

يقال ما تعجبت من كثرتهم **قوله** لكان اوفق يعني ان الاوفق للتفسير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلتا تاويلهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاضمار اذا قصد مدلولاتهما فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار الاسم وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كان اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض ليت حرف التمني وقد يجيء معربا نحو ليتٌ يرفع ويُنصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فهو كهند في الصرف تركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا تحرك اوسطه فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كلا من التذكير والتانيث فيه باتاويل **قوله** كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاثنين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد **قوله** وهما كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى **قوله** اي كل واحد في معنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو قوله سبحانه وتعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل لكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل المقصود بيان الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله سبحانه وتعالى كلتا الجنتين اتت اكلها قال **فكل** ما بعده **فعل مستغل عنه بضميره** في الرضي هذا منتقض بقولك كم جارك فان جار فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصب لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شرائط التفسير مع كون مرفوع الفعل عتيدا انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شرائط التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير ليفيد ان مجرد العمل في الضمير

يكون مانعا من العمل فيه لان قوله اشتغل عنه بضميره ذا دخل فيه نحو زيد قائم كم جارك لان الاشتغال بالضمير مانع عن العمل وان كان التقدير ايضا مانعا وخارج بقوله لوسلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا من العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله اى على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معمول الى قضاء العمل على ما في الرضي قوله وعمل الفعل لما يكون الا بحسب المميز فاندفع ما يقال الاولى ان يقول محمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله فالاستفهامية اكتفى بثلاثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك او المفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به قوله وانما جعلنا الفعل آه فعلى هذا قوله كان منصوبا والالم يرفع معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد اليه لكنه ضعيف كما في الرضي قوله مثل قولك كم رجلا ضربته فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالتقدير وعدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا الكل الواحد لانه يختص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء الاستفهام والشرط حزازة لان المراد اسماء الشرط وباقي الاستفهام وهم قوله لانها في كل واحد منها فان من وما يتاتى فيهما الوجوه الثلاثة ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية واي يتاتى فيها الوجوه الاربعة ولان وانى ومتى واذا وكيف واين لكونها لازمة الظرفية لا يتاتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح قوله فيها الرفع على الخبرية اي تارة الظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافي ما في الرضي من ان ما تاتي الرفع فيها على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه هو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتدائية قوله رفعه على الابتداء والجر جملة وقد جلست على

اى كل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة ١٢ منه وجه عدم المناقاة ان الخبرية في هذين المثالين ليس بالظرفية ١٢ منه

عشاري قوله نصبه على الظرفية بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا اي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عنه تلك قوله فكان الاليق بخبريته آه ليكون الاصل مقدما على الوضع قوله فتكون منقلبة الالف والقدم اي الى داخل قوله اعرب مع التنوين انما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لانها غاية الكلام اي منتهى قصد المتكلم قوله تضمن معنى حرف الاضافة اي تضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية تفهم المضاف اليه ههنا من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا لا احتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها رجح جانب تسميتها بالاسماء لاختصاصها بالاسماء حيث وان واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجملة الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصدر تلك الجملة وكان المضاف اليه محذوفا لما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم تبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت ثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير نحو جاءني زيد لا غير اي لا احاد في غيره ولا غيره جاءني قال ويس غيره وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسما كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه اشد ابهاما من مثل مثلهذا الذي بين مثل على الضم قوله كما فيها اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وكذلك حسب آه بفتح الفاء وسكون السين الكفاية قال الله سبحانه تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجال وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم قوله عدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غيرها انما هو لابهام وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى محسبي باضافة لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجال وهو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال يحسبك وبهذا ظهر انه ليس مشابها بالغايات في الابهام اذ لا ابهام في محسبي فلذا لم يقل واجرى مجراه

لا غير وليس غير وحسب بل شبهة محسب بغير فانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم **قال** حيث للمكان وقد تفتح
الثاء للخفة وتكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف فلا يكون الا مكانا بمنزلة
حين في الازمنة وحوث لغة في حيث **قوله** وقد تستعمل في الزمان اى الحين كما في قوله شعر لقفي
عقل يعيش به حيث تهدى ساقها قدمه ففي الصحاح هداه اى قدمه واستشهد بهذا البيت على قوله
للقفي خبر عقل اى للقفي عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضي لا يمتنع حمله على المكان اى حيث تمشي
قوله مفعول ترى كذا في الرضي وفعلى هذا طالعا حال ونجر بالرفع فاعله والعائد محذوف اى طالعا
في ذلك المكان وضمني وساطعا وصفان للنجم وفي شرح البيات الركني نجما بالنصب فقال انه بدل
من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان
لترى وحال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قولك لقيت منه مقام الذئب ان لم
تجعل صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان
يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى لنسيا كانه قيل اما تحدث الركوبة في
مكان سهيل انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير
مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف
وعامله للدلالة عليه اى تراه طالعا **قوله** لشذوذ الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل
على انه مبتدأ محذوف الخبر اى سهيل موجود وترك اضافة مطلقا اشذ **قوله** زمانية او مكانية
وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية واما التي ليست بظرف فانا اصلا فعني
ثبوتها اختلاف كما سيجيء فلذا القيل اولا يكون لشيء منها **قوله** كما ذكرنا اى حيث وفي الرضي
اما اذا ففيها خلاف بل مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب

من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها
والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن حاجب انما مبنى حيث واذا واذ لانها موضوعة
لمكان حدث يتضمن الجملة او زمانه فنيابة الموصولات في احتياجها الى الجملة **قوله** وهي اذا كانت
اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطف لقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة
بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي
او للحال او للاستمرار اولا يكون لشيء منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن
كونه حكما كسائر الاحكام يزيف الاعتراض **قوله** وان كان دالا على الماضي ففي تقلب الماضي
الى المستقبل عكس اذ نحو اذ يمكر بك الذين كفروا واذ يقول لصاحبه **قوله** وقد استعملت في
الماضي اما الخروجا عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية منصوبا
بها او مجرورا بمنذ او مبتدأ امثال الاول قوله عليه الصلوة والسلام لعائشة الصديقة رضي الله عنها
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى مثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا
حتى اذا جاءوها فتحت ابوابها مثال الثالث قوله سبحانه تعالى اذا وقعت الواقعة
على قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت بدل او اذا رجت خبره وليس بخافضة ورافعة
احوال ثلاثة والمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوما رافعة آخرين وقت رج الارض
فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا لا جواب لها لانها مسموكة لما قبلها والجملة
التي تتوهم في محل الجواب استيناف ففي قوله وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا
جاءوها فتحت ابوابها انما فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل فماذا بعد مجيئهم وانما يقدر هنا
كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على اسم معمول لغير ها في محل النصب بالجواب وليس
لحتى عمل هنا انما افادت معنى الغاية كما انها تفعل في الجمل وعلى هذا يكون معنى الغاية ما يستنبط من الجواب

اللهم اغفر لكاتبه و

مرتبا على الشرط والتقدير المعنى فى الآية الكريمة المذكورة الى ان تفتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشرى ان يكون حرف ابتداء واختاره الرضى فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد يجئ للاستمرار كقوله سبحانه وتعالى وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا قال وفيها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل للشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له وليس راسخا رسوخ مبانى سائر الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به فى اصل وضعه وشرط صيانة لآيه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التى يتوقع وقوعها قطعا لما كان يظهر بخلافه جوز والتضمين معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ فيه معنى الفرض الذى هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه جاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجز المضارع الواقع جزاء له ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعده قوله فهذا علة اخرى لبنائها وحمل عليه الباقين معنى الشرط الا ترى كما فى الصيغة قوله اى لكون معنى الشرط فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما وهم قال للمفاجاة فلا يحتاج الى جواب ولا يقع فى الابتداء وسماه الحال الاستقبال اى الاكثر توافقا لما انت فيه قال الفراء وقد يترامى كقوله سبحانه وتعالى وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجئ قوله من قولهم فجئته اه قيد بذلك لان فجأ يجئ بمعنى آخر فى القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع جامع يعنى انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه فى القاموس فجأه كسمعه ومنعه فجأ وفجاءة هجم عليه كفاجأه قوله بالضم والمد لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ ردما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد فى الكتب

المشهورة من اللغة قال فيلزم المبتدأ اه فيلزمها الاسمية اى على احد الاقوال فان فيه ثلاثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد جاز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع كذا فى التحفة فح لا تنافى بين هذا وبين ما سبق فى شرطية التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شرطية التفسير كما قيل قوله والعامل فى اذا ائدة اليه ذهب الزمخشرى وابن الحاجب وعند غيرهما الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر فى نحو فاذا السبع اى حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر كذا فى المغنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اى اذا حضور السبع قوله فهى سببية احترازا عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشارح الرضى ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء فى قوله سبحانه وتعالى ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ قوله لا مفعول به كلام المصنف قال اى خرجت ففاجات وقت وقوف السبع يدل على انه جعله مفعولا به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يضاف بها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال فى تفسير قوله سبحانه وتعالى فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعِيدُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ بُعْدِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ان اذا نهذه للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الظالة ناصبها لها وجملة التضاف اليها خصصت فى بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والحملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا احبالهم وعصيهم اه ففاجاهم وقت تخليلهم لسيلى حبالهم وعصيهم وقال فى تفسير قوله سبحانه تعالى ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ اى ثم فاجاكم وقت كونكم بشرا تنتشرون ان فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قال الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيخدشه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجات السبع فى زمان وقوفه او سكان وقوفه لعدم الفائدة فى التقييد بالظرف

خصوصًا فی نحو قوله تعالیٰ اِنْ كَانَتْ اِلَّا صَيْحَةً وَّاحِدَةً فَاِذَا هُمْ خَامِدُوْنَ قوله الكائنة للماضی قدر المتعلق معترضًا باللام علی انه صفة رعایةً لجزالة المعنی بخلاف النكرة فانها تجیء یكون حالًا قیدًا للعامل واما التقدیر بالمبتدء وان كان صحیحًا لكنه عند سیبویه ضعیف قوله قد یجیء للمستقبل تجریده عن المضی واستعمال المطلق فی المقید قوله الاسمیة والفعلیة التی فعلها ماض لفظًا ومعنًی او معنًی فقط وقد اجتمع الثلاثة فی قوله سبحانه تعالیٰ ان لا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذین كفروا ثانی اثنین اذ هما فی الغار اذ یقول لصاحبه لا تحزن قوله ولقلة مجیئها مجیئ او للمفاجاة فی غیر جواب بینا وبینما قلیل وفی جوابها كثیر فالتعلیل قاصر قوله فیهما للمكان فقد المبتدأ بالفاء بقرینة استعمال الحكم علی التفصیل اعنی استفهامًا وشرطًا وجعله صفة وان كان صحیحًا لكن جعله حالًا مستقلًا الصق بالقلب قوله لای حال كونها آه فاستفهامًا وشرطًا حال من الضمیر المستتر فی الجار والمجرور وفی جعلها عین الاستفهام والشرط اشارة الی رسوخهما فی الشرط والاستفهام فلا حاجة الی تقدیر ذا الی الاستفهام وشرط قوله والی زید فی الرضی لا یستعمل الی بمعنی این الا مع من ظاهرة نحو من الی عشرون او مقدرة نحو انی لك هذا ای من این لك و لا یقال الی زید بمعنی این زید قوله بمعنی متی ولا یجیء بمعنی متی وكیف الا وبعده فعل قال استفهامًا وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرین وهو غیر سمیع قوله وقد جاء كسرها فی الرضی كسر الهمزة لغة سلیم دقال الاندلسی كسرونها لغة ذیل قال وكیف لمحال استفهامًا والاستفهام بكیف عن النكرة قلا یكون جوابه الا نكرة فلله یجوز ان یقال كیف زید جواب كیف زید قوله جارٍ مجری الظرف لانه بمعنی علی ای حال والجار والمجرور والظرف متقاربان فكون كیف ظرفًا مذهب الاخفش وعند سیبویه هو اسم بدلیل ابدال الاسم منها نحو كیف انت صحیح ام سقیم ولو كانت ظرفًا لابدل منه الظرف نحو متی جئت ایوم الجمعة ام یوم السبت قوله فهو فی محل الرفع علی الخبریة بنفسه اذا لم یدخل نواسخ الابتداء

علی ذلك الاسم وان دخلت نحو كیف اصحت وكیف تعلم زیدًا فكیف منصوب المحل جزءًا ثانیًا للمطلوبی ذلك الشیخ اسخ كذا فی الرضی قوله علی الحالیة ویجوز ان یكون منصوب المحل صفة للمصدر الذی تضمنه ذلك الفعل فكان معنی كیف یقوم زید قیامًا حاصلًا علی ای كیفیة یقوم زید قال مذهب سیبویه قیل انما كلتاهما برأسهما اذ الاصل فی الحرف وما یشبهه عدم التصرف وقیل اصل مذ منذ بدلیل منیذ ومنیذ واما ذو یضم الذال اذا التقی بالساكن قوله لموافقتها آه قال الاخفش المجازیون یجرون بهما مطلقًا والكوفیون یرفعون بهما مطلقًا واكثر العرب یجرون بهما فی الزمان الحاضر اتفاقًا وانما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی الزمان الماضی ولا یستعملان فی المستقبل اتفاقًا واذا جر بهما فقیل انهما اسمان مضافان والصحیح انهما حرفا جر بمعنی من للابتداء الغایة اذا كان الزمان ماضیًا معرفة نحو ما رایته مذ یوم الجمعة وبمعنی فی ان كان حاضرًا معرفة نحو ما رایته مذ اللیلة وبمعنی من والی جمیعًا فیتطلان علی الزمان الذی وقع فیه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك اذا كان الزمان نكرة نحو ما رایته مذ ثلاثة ایام ثم ان المصنف ذكر فی بنائهما ثلاثة وجوه الاول كما فی شرح الكافیة وهو ان وضع هذا وضع الحرف وحمل مندذ علیه لاتفاقهما الثانی كما فی شرح المفصل وهو ما ذكره فی الشرح الثالث ما ذكره فیهما وهو انهما مقطوعتان عن الاضافة مرادة فی المعنی ولذلك بنیت مندذ علی الضم كما بنی ما قطع عن الاضافة الاثری ان قولك منذ یوم الجمعة معناه اول المدة فیه یتضمن المضاف الیه المتضمن قبل عند القطع الا انه لم یات الا مبنیًا لانه لما ذكر المضاف الیه بعد ابدًا بخلاف قبل قوله ای اول مدة زمان الفعل فاللام فی المدة للعهد او عوض عن المضاف الیه وما قیل ان معناهما اول المدة مطلقًا وتعیین كونها مدة الفعل المتقدم علیهما مستفاد ممن وكر الفعل فلا حاجة الی التاویلین فانما یصح لو ثبت استعمالهما فی اول المدة مطلقًا ولیس كذلك فانهما لا یستعملان الا فی اول مدة زمان الفعل المتقدم والوضع انما یفید من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله فی الاسم المفرد الدال علی الوحدة لا المثنی والمجموع

وما فی حکمہما مما یدل علی التعدد فلا یرد ما رایتہ مذ ثلاثۃ ایام لانہ فی حکم المجموع **قولہ** امرًا واحدًا بیان لما فی حکمہما بجہۃ من جہات الوحدۃ کالمصاحبۃ فی المثال المذکور وظہورہ لم یتعرض الشارح لبیان جہۃ الوحدۃ **قولہ** ای الزمان الذی یعنی ان الباء لیست صلۃ والا لکان الموجب المقصود بہ العدد لانک قصدت بقولک یومان عددا اثنین لانک قصدت بالعدد یومین وما قیل ای المعنی الذی قصد باسم العدد وہیا بی عنہ لفظ یلیہما لانہ لا یلیہما المعنی المقصود باسم العدد الا تجوزا **قال** وقد یقع آہ معطوف علی ما یستفاد من سابق کلامہ ای فیقع بعدہما علی المعنیین اسم زمان وقد یقع المصدر **قولہ** ای ما کتب علی ہذہ الصورۃ یعنی ان الکلام علی حذف المضاف ای صورۃ ان فیشتمل المثقلۃ والمخففۃ لان کلمۃ ان مستعملۃ فیما کتب علی ہذہ الصورۃ حتی یرد علیہ انہ یوجب ان یقرأ ا ویا کتب علی ہذہ الصورۃ موضع او ان لیفید التعمیم ولا شک عاقل انہ لیس عبارۃ الکتاب ذلک وقیل لعل اعتمد علی تصویبان بالتشدید والتخفیف اختصارا فی الکتابۃ **قولہ** اسمین لا حرفی جر فانہ لا محل لہما من الاعراب **قولہ** لکونہما فی تاویل الاضافۃ کون اللفظ ما ولا بالاضافۃ لیس من الاقسام المعدودۃ للمعرفۃ ولو کفی التاویل بالاضافۃ فی صحۃ الابتداء بالنکرۃ لصح وقوع کل نکرۃ مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف فالصواب انہما مضافان الی الجملۃ حذفت لدلالۃ الجملۃ السابقۃ علیہما ولذا بنیت مبنی علی الضم تشبیہا لہما بالغایۃ فی کونہا مقطوعۃ عن الاضافۃ الی الجملۃ وہی بتاویل المفرد المعرفۃ والتقدیر ما رایتہ مذ یوم الجمعۃ ای مبتدء عدم رویتی فیکون من المضاف الی احد ہا **قولہ** ویرد علیہ آہ قال المصنف ہذا المذہب وہم لا یساعدہ المعنی واللفظ اما المعنی فلانک تخبر من اول المدۃ او جمیع المدۃ بانہا یوم الجمعۃ او یومان لا بالعکس واما اللفظ فلما ذکرہ الشارح

وتقدیم الظرف انما یکون مصححا اذا کان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدء کقولک فی الدار رجل وفیہا نحن فیہ لیس کذلک وتفصیل المقام ان لمذ ومنذ ثلاث حالات احدہا ان یلیہما اسم مجرور فہما حرفا جر بمعنی من ان کان الزمان ماضیا وبمعنی فی ان کان حاضرا وبمعنی من والی جمیعا ان کان معدودا وثانیہا ان یلیہما اسم مرفوع نحو ما رایتہ مذ یوم الخمیس ومذ ذاک وثالثہا ان یلیہما جملۃ فعلیۃ او اسمیۃ فقال البصریون انہما مبتدآن وما بعدہما خبرہما بدون التقدیر فیما اذا کان بعدہما اسم زمان نحو ما رایتہ مذ یوم الجمعۃ وبتقدیر زمان اذا کان بعدہما مصدرا وجملۃ فقولنا ما رایتہ مذ یوم الجمعۃ او یومان جملتان والثانیۃ مفسرۃ للاولی فلذا لم تعطف علیہا وان جاز العطف فیما ہو بمعناہ نحو ما رایتہ واول مدۃ عدم رویتی یوم الجمعۃ وقال الکوفیون انہما ظرفان لما قبلہما مضافان الی جملۃ مقدرۃ یجر بہا اذا کان بعدہما جملۃ ومحذوف احد جزئیہا اذا کان بعدہما مفرد ای مذ کان یوم الجمعۃ ومذ کان ذاک فقولنا ما رایتہ یوم الجمعۃ جملۃ واحدۃ قال صاحب التسہیل وانما اخترنا ہذا لان فیہ اجراء مذ ومنذ علی طریقۃ واحدۃ وہی کونہما ظرفین مضافین الی جملۃ بعدہما صحۃ المعنی فہو اولی من اختلاف الاستعمال وفیہ تخلیص من الابتداء بنکرۃ بلا مسوغ ان ادعی التنکیر ومن تعریف غیر معتاد ان ادعی التعریف وفیہ تخلیص من جعل جملتین فی حکم جملۃ واحدۃ لم یکن غیر الظاہر ولا متعدا انتہی وقد عرفت بما حررنا لک اندفاع جمیع ذلک عن مذہب البصریین **قولہ** بالالف المقصورۃ ویعامل الفہما معاملۃ الف الی وعلی فتسلم مع الظاہر وتقلب یاء مع المضمر غالبا فمخالفۃ ظاہر کلام المصنف ان لدی لغۃ برأسہ وفی الصحاح ان لدی لغۃ فی لدن **قال** وقد جاء آہ فی لدن تسع لغات کعند وجل وکتف وجبر ومن وقم وعل وخف ترک المصنف کتف ستابعۃ لما فی المفصل لقلتہ کما ترک لت بفتح اللام وکسر التاء ولدن بضم اللام وسکون الدال مع فتح النون **قال** جاء لدن بفتح اللام کما جاء فی عضد عضد بسکون الضاد ثم کسر النون لالتقاء الساکنین وضبط الشارح اللغات الستۃ المذکورۃ فی المتن بہذا الطریق لان تغیر اللفظ للخفۃ فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم

ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا قال ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضمير لالتقاء الساكنين
وقد جاء بالكسر ايضا قال ولدن بتسكين الدال ونقل ضمتها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين
وقد جاء فيه فتح النون ايضا قال لدى وهي ثلاث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التي
بسكون الدال وضمتها وقد جاء لدن كمذ وهي في غاية القلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف في
شرح المفصل بحيث لذ ولد لشبههما بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتمكنة
وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فهو مبني
وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فيه فبنى لشبهه بالحروف
وبنى لدى لشبهها اشبه الحروف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني
لشبهه بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى واورد عليه التسيح
الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحرف بناء عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال
في الكلام مبنية لشبهها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف
والجواب انا لا نسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها
مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة للفهم ولذا جاز بعض الاسماء سعر بناء مع كونه
ثنائيا كيم وهن في بعض اللغات كما مر وبما ذكرنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا يمكن بناء لدى بحرد وضعها في بعض
الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلاهما بمعنى عند اي
كلاهما مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من الغاية
اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
كذا في الرضي وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من بعضها ظاهرة او مقدرة

ينافي التضمن كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية
لشبهها بالحروف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ او غاية واستماع الاجبار عنها وبها و
لا يبنى على المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية
وغيرها وبنيان على المبتدأ او معنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه
اضمحت ويلزمها النصب ألا اذا انجرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجرها الفظا ان
كان مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله وقد ينصب بلدن لابسا لغاية لفظ غدوة
لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله لتشبيها وان كان من
سنخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان غير الرضي حكم
نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون قوله ولدن بحذف اي لكون نونه ساكنا بالتنوين بحذف
النون عن لدن تارة وثبوتها اخرى قوله ولكون اه عطف على تشبيها من حيث المعنى على النصب
خصوص غدوة قوله اي لاجل الفعل في هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة
الوضع كما في امثاله والماضي المنفي على ما هو المتبادر فهو اقل تصرفا وفي التوجيه الثاني القرينة
اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة بلا زمان واستناد ... المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما
وقع فيه منفيا او ربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى
نحو ما رايت الذئب قط قوله وبناء المخففة وقيل للتصغير اي في دن من الاستغراقية على سبيل
اللزوم قوله بدليل اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها
من التعريف والتخصيص والتخفيف بالعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه
يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مقتضاه انه جار فيها الفتح لا معربا منصوبا وهو قوله اي وهم

الدّاهرين معنى عوض الدّهر سمّى به لانه كلما مضى جزء عوّضه جزء وكذا فى القاموس قال المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا فى الاقليد والنكرة والنكارة ناشناختن قوله من اقسام الاسم اى من اقسام مدلول الاسم اشارة بذلك على انهما من مباحث الاسم كالعرب والمبنى للبعد العهد قوله بوضع متعلق بمعرفة اى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلى بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما فى المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما فى الحروف والمضمرات والمبهمات فيها هنا اربع احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثانى قوله اى بذاته المعينة فالعين بمعنى الذات كما فى القاموس وغيره واضافة الى الضمير للعهد الحضورى بمعنى ذاته المعلومة المشهودة والعهد انما يعتبر من المتكلم والمخاطب لا غير هما ولا دخل فى المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به فى الاقليد التعريف متعلق انما بما يعرفه المتكلم دون المخاطب نحو قولك لى بستان وانت تعرفه دون مخاطبك وبما لا يعرفه فانه نحو قولك انا فى طلب علّام مشتريه ولست تقصد به الى معين او بما يعرفه فانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيهما من معرفة المخاطب وانما اذ لفظ

المعينة اشارة الى ان ما وقع فى عباراتهم من لفظ المعينة معناه المعلومة للمشخصة قوله نحو به النكرة والعلم المنكّر داخل فى المعرفة باعتبار الوضع الحقيقى وفى النكرة باعتبار وضعه المجازى فان الوضع فى تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل فى المعرفة المعارف المستعملة فى المعانى المجازية نحو رأيت الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازى ويدخل فى النكرة النكرات التى هى مجازات نحو رأيت اسدا يرمى قوله واشارة اه وذلك لان المتكلم لما لم يلتفت فى هذا الكتاب الا لاختيار هذا الترتيب الذكرى من نكتة ولا اشارة الى ترتيبها فى المرتبة لتصريح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله الى ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشرى فى ذلك فانه ذكر ما يأتى ليستدل على هذا الترتيب الا فى المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره فالزمخشرى جعله فى مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه قوله فانها موضوعة بازاء معان اه على رأى المتقدمين واما على رأى المتقدمين فهى موضوعة لبيان كلية بشرط استعمالها فى جزئياتها فالمعنى الحقيقى مهجور بالكلية وكذا الاختلاف فى المبهمات والحروف قوله والموضوع له جزئيى شخص اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلى فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار شخصا لا يحتمل غيره صح به فى الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع الى النكرة المحضة نكرة واستعمالها فيها مجاز كالضمير المخاطب المستعمل فى مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم قوله الاعلام الشخصية اى الموضوعة للشخص وهو الماسية المعروضة للتشخص وهو حالة حقيقية او اعتبارية يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة لمعلميتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من عدد لها تبدل الاشخاص على انهم وتفصيله فى علم آخر قوله كما اذا تصورت

زيد اے بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة
في علمه سبحانه وتعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصورون احس فان ادراك الجزئيات
المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ ادركه ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع
له لانها يمكن تصورها بوجه مختص كتصوره سبحانه تعالى بكونه واجبا خالقا لكل سواه فالمعلوم جزئي
وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ اله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية
بخلاف لفظ الله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي تفسير القاضي قوله او الجنسية اي الموضوعة
لماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقته للماهية
فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيه فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد في هذا
ما ذهب اليه المصنف والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما
ان تانيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى
بل في الاحكام اللفظية قوله والموصولات مثل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة شدة الابهام
في الابهام والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت
الاشارة والصلة في الوضوح وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف
بها وما ليست فيه ال كمن وما تعرف لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة
ذي اللام والية وذهب سيبويه وجمهور النحاة قوله العهدية والجنسية في التسهيل فان عهد
مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي ففي عهدية والا ففي جنسية وفي شرح هذا مذهب الجمهور وذهب
ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهدية والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث اي
هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث

تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع
توهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية لانها
من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا يوصف بالجملة الخبرية قوله اللام الزائدة وهي فيما يجب
تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف الى تمييز قوله بدل
من اللام اي معنى كونه بدلا من اللام انه يستعمل في موقعها والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك
لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فتصير المعرف بها كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة
وصل اثبت اللام بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم انتهى فالميم حرف التعريف
عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في الرحمن الرحيم كما
توهم قوله يا رجل اي ايها الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء اما العلم المنادى
فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل عرف بالنداء بعد ازالة العلمية
قوله اذ اصل يا رجل الخ يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توصل لنداءها بايا ثم حذف اللام
وابقي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله ولا يستلزم صحة الاضافة فان لفظ احد في الاثبات
لواحد مبهم كالنكرة اذ المعلوم من قال انه تكلف فقد تكلف قوله لانه ان صدر الخ هكذا في القاموس
والنعوت والتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم حيث لم يقيد
بعد التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالجزئية فاشعار بعض الكنية
بالمدح والذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي رح يشعر الى هذا فانه قال والاعلام انما اسم
وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم وانما لقب وهو ما يقصد به احدهما وانما كنية وهي الام والاب والابن
والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب وام مضافا الى اسم حيوان
او صفة كابي الحسن كنية وابي غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الجلبي رح على التلويح و
بهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابو العتاهية لقبا ولفظ كونه كنية وصاحب الصحاح

جعلہ کنیۃ علی الاصطلاح المشہور قولہ فھو کنیۃ من کنیت ای سترت و غرضت کالکنایۃ سواء لانہ
یعرض بھا عن الاسم والکنیۃ عند العرب یقصد بھا التعظیم والفرق بینھا وبین اللقب یعنی ان اللقب
یسمح الملقب اویذم بمعنی ذلک اللفظ والکنیۃ تعظم المکنی بعدم التصریح بالاسم فان بعض النفوس
تأنف من ان یخاطب باسمھا کنا فی الرضی وعندی ان التعظیم غیر المدح والذم فالفرق بین
الکنیۃ واللقب ظاہر قولہ فان قصد بہ الخ حین الوضع لحین الاستعمال لانہ قد یطلق اللقب علی
المسمی من غیر قصد المدح والذم ولانہ قد یقصد بالاسم فی الاستعمال المدح والذم اذا اشتھر
المسمی فی ضمنہ لصفۃ مدح اوذم نحو حاتم وقصد الواضع یفھم من کونہ منقولا من مسماہ الغیر العلمی
الی العلمی فان المنقولات یلاحظ فیھا المعانی الاصلیۃ قولہ فھو لقب لفظ اللقب فی القدیم
کان فی الذم اشھر منہ فی المدح والنبز فی الذم خاصۃ قولہ فھو الاسم للاسم بھذا المعنی الاخص من مقابل
الصفۃ الذی ھو اخص من مقابل الفعل والحرف قولہ والاعلام الغالبۃ العلم الغالب اما مضاف
نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فقد فی الاصل واخلتہ فی المعرف باللام العھدیۃ والمضاف
بالاضافۃ العھدیۃ وبعد الاستعمال فی فرد معین اختص بہ لنزلۃ الوضع علی انہ یلزم الجمع بین
المعنی الحقیقی والمجازی فی قولہ وضع او الحمل علی عموم المجاز قولہ باستقلالہ یتعلق بمتناول قولہ
متناولا لوضع واحد اشارۃ الی ان قولہ لوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفی اعنی متناول لا
بالنفی المستفاد من غیر فیکون داخلا تحت النفی فیفید عموم التعریف للاعلام المشترکۃ ویمکن
مقصودہ انہ مفعول مطلق بتقدیر متناولا لا علی ما توھم اذ لا حاجۃ الیہ علی انہ بعد تقدیر متناولا یتعلق
بہ فلیکن اول الامر متعلقا بمتناول قولہ اراد التنبیہ فیہ اشارۃ الی ان الترتیب بین الاصناف
المذکورۃ بدیہی قولہ فیما یکون ای فی نوع یکون فیہ ھذا الترتیب ترتیب الاصناف فی

نفسھا فلا یرد ان الصناف یکون فیہ ھذا الترتیب کما سیجیئ ولم ینبہ علیہ قولہ وھذا الترتیب الذی
ذکرہ ای ترتیب اصناف المضمر بالنسبۃ الی کل المعارف حیث قال واعرفھا ای اعرف المعارف
لان لفظ ھذا للقریب والقول الذی ذکرہ فان الترتیب بین الانواع لیس بمذکور قولہ فان فیہ
اختلافات کثیرۃ فی شرح التسھیل للمصری قیل اعرفھا العلم وقیل اسم الاشارۃ وقیل المعرف
بال وقال المصنف واعرفھا ضمیر المتکلم ثم المخاطب ثم العلم ثم ضمیر الغائب السالم عن
ابھام نحو زید رایتہ انتھی قال الکمیۃ آحاد الاشیاء ای الصیغۃ منسوبۃ الی کم لوقوعھا جوابا لہ و
ھو العدد المعین فان کم للسؤال عن العدد المعین عارضۃ لآحاد الاشیاء امی لافراد الاجناس
قال المص فی الایضاح العدد مقادیر آحاد الاجناس فاسماء العدد یعتبر فیھا النسبۃ الی الاجناس
ولذا یلزمھا التمییز وقد یستعمل لمجرد العدد من غیر التمییز نحو ستۃ صنف ثلاثۃ فبقولہ لکمیۃ احترز عما
وضع لغیر الکمیۃ سواء دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد اولا نحو زید وعمرو وبقولہ
آحاد احترز عما وضع لکمیۃ الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافۃ آحاد الی الاشیاء
احترز عما وضع لکمیۃ الآحاد فی نفسھا من غیر نسبۃ الی جنس نحو لفظۃ بضع ونیف فانھما یدلان
علی عدد معین من غیر نسبۃ الی جنس یذکر ان تبع اسم عدد لہ التمییز وبما حررنا ظھر انہ لا یجوز التعریف
بما وضع للکمیۃ لانتقاضہ بالفاظ الکسور ولا بما وضع لکمیۃ الآحاد ولا بما وضع لکمیۃ الاشیاء
لانتقاضھا بما وضع للآحاد فی نفسھا وما قیل ان الآحاد احترز عما وضع لکمیۃ المسافۃ نحو الفرسخ
والمیل ومن نحو الذراع فانھما یصح لو اریدبالکمیۃ المقدار الشامل للعدد والمسافۃ والذراع ولا
یخرج عن التعریف ثلاث جماعات لانھا آحاد الجماعۃ قولہ فان الاشیاء الخ تفصیل الحد
ولا یخفی انہ اذا کان الاشیاء ھو المعدودات والآحاد عبارۃ عن کل واحد منھا یکفی

في الحدان يقال بكمية الافراد او بكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد بالآحاد الوحدات
القائمة بالاشياء او اجزاء العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها فيصح ان الوحدات المتفرقة
او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله فظهر من هذا التقرير آه هذا التقرير لا يرضي به المحقق فانه قال في
الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا
في العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة فيهاج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن
مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعد
ما صرح المصنف بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الآحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم
صحة التعريف بخروجهما عنه قوله وان لم يكونا آحادا الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم
والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكر واله وجوها ضعيفة وتفصيلها في شرح
حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث قوله او باسقاطها فان الاصل
في الثلاثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء جماعات
كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصحبة ورهط ونفر وشرذمة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان يكون بالتاء
ليتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاقتضى الاصل مع المعدود المذكر تقدم رتبته وحذفت
التاء مع المعدود المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت
مجرد العدد تقول ثلاثة انصاف وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما
يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في رجال مؤنثا بسبب
عروض هذا الغرض فتانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة التي بخط الشارح
والنسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو قوله او بالجمع اي بالجمع وما يجري
مجراه قوله او استزاجيا لم يذكره في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء على ان اصلها العطف
لانه من المركبات الاستزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان
الصواب ان يقول او تضمنيا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قوله احد

في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى ما قيل فلسفي بان يقال سمي الوحدة واحدا
لانها واحد بذاتها كالضوء مضيء بذاته واما لانه من الانواع المشكرة مع انها ليست كذلك لانه اذا اعتبرت
الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد وفي الاقليد الواحد ليس بصفة وكذا غيره من
الاعداد فاذا اجري شيء منها على موصوف فعلى تاويل معدود وبهذا العدد الذي اجمع على وحدان
لان فعلانا غالبا في الاسماء ولتجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة
تقول مررت برجل واحد وامرة واحدة فروعي جانب الاسمية بان جمع على اوحدان وجانب الوصفية
بان لم يجمع على فواعل قال ثمانية اصله مية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا منها
كما في عزة وثبة ولامها ياء لكي الاخفش رايت شيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مية والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية عما هو الاصل
فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو منها
سنصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرا على التعداد لان
اعراب الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبنو تميم بكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات
والالف في اثنان واثنتان جزو منهما وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون
واما قوله ثم بالعطف فيها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان و
الفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ
لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا للتوسط ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيها قوله اعتبارا
لتانيث الجماعة في الايضاح وانما كان كذلك امر مجاور بالتاء وللمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلاثة
جماعة فانثوها في المذكر لانه السابق ثم جاوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما انتهى اي انما كان

على خلاف القياس الظاهر الى الثلاثة فما فوقها لان عدد الثلاثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا الى المؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفيما لا علامة فيه ولو اوردتا لان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التبادي المذكر وعدمه في المؤنث فقوله اعتبارا اه نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للترديها في المذكر وبما نقلنا ظهر ان تانيث ثلاثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود ومؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلاثة فما فوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلاثة فما فوقها قياس وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يزد اربع اذ اسمى به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء فيها خلاف القياس الظاهر المطرد في كل الاسماء وبما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص وفيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود وصفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله سبحانه تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر خمس من البشارة قوله وغير الواحد اه ظاهره يدل على ان احد مغير الواحد واحدى مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضي ان احدا اصله وحد بفتح الفاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس

الذي عند المبارني كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فتمنى قوله وغير يدل على ما في القاموس قوله البقاء للجزء الاول فيهما حال من فاعل تقول اي بقيا لا مفعولا له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف عليه اي مذكرا الجزء الثاني في المذكر وكراهة مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور شهود وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضي لغيري اي الى الرابع وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقول حاتم واعفر عودا الكريم هو خارج قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من الثنى واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فقيل او حذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب الخ قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا اشتمل آخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب فلا يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان اشتمل آخره بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف قوله لان المعطوف تعليل لغير قوله اي عطف ذلك المعدود خص العطف ههنا بعطف المعدود على الزائد مع ان عطف الزائد على المعدود ايضا جائز وان كان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى التسعة وتعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما

هو الظاهر قوله كذا ذكره الخ جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغير وهو الزائد لا في المعقود قال مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واوردوا لوا وبينهما للشعر بعدم التصاقهما بخلاف العقود السابقة قال مائتان والفان ولم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثمائة الف وثلثمائة الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا عن الايضاح قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المائة وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على مائة وواحد وهكذا وكلها من عطف الزائد على المائة احد هاتا للمذكر والاخر للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه المائة على الزائد الى آخر الامثلة وهم يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس في الكل قوله قال الشارح الرضي المقصود منه ان قوله وشذ حذفها يعني انه على خلاف القياس فالمكتفار على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى قال مخفوض واجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا فان كان صفة كقولك ثلاثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو ضعيفها لاستعمال الصفة استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل قال مجموع جمع التكسير ان وجد فان كان لجمع القلة يوتى بها والا فبما يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ومجيئه ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يغير به كما سيجيء قال او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن قال الا في ثلاث مائة اسقاط التاء في ثلاثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيفت الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف هو مذكر قوله وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيئ

اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم قوله في صورة الجمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في سنين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كعارضين قال الاخفش ان وزنه فعلين كعشرين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله ماي كصيغ فهو جمع تكسير قلبت ياوه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة جمع المذكر السالم قوله ان بلى التمييز الجموع اي يلي التمييز الذي يذكر للمآت كما يقال مثلا ثلاث مآت رجل كذا نقل عن الشارح فالتمييز فاعل يلي والجموع مفعوله قوله بعدا لتعود اي اخذ التمييز المجموع بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز المجموع مفعوله قوله فلتعذر الاضافة حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواتها الى التمييز منكرا نحو عشرو درهم وعشرو ثوب وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للمصري قوله قليلا الى من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد وتذكير قليلا كتذكير قريب في قوله سبحانه وتعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مميز هما من الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مآت مضافا اليها ثلاث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عددا القليلا قال مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر شعر اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلاث مائة سنين بالاضافة وهو اجازة ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قوله واذا كان اي هذه الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلاثة الى عشرة اذا كان المعدود لفظة متفقين في التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان وكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز

قوله بان يكون المعدود آه سواء وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو شخص ثلاثة او ثلثمائة والا لنقض هذا الضابطة بثلاثمائة وثلاثة آلاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالاف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ تميز بهما اعني رجلا وامراة مثلا قوله بتمييز زاده للتنصيص على الاستغراق اي استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا يميز تمييزا اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا قوله فلا يورد آه اشارة الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحدا ولا اثنتان انه لا يذكر التمييز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك التمييز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاقل كما مر دليل عليه التعليل بقوله واستغناء وهو علة للنفي لا للنفي اي ترك الجمع بينهما لطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما قوله يا ليصلح ان يكون تمييزا لهما وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والواحد والمجموع في الاثنين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع به العبارة ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستقيم في نحو واحد رجال واثنا رجال قوله وصيغته اي بهيئته القريبة المقابلة بجوهره قوله فان من صيغته اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا يأتي في السابق قوله فان قلت يرد عليه آه حاصل ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا يتناول فيما اذا اورد تمييز الاثنين مفردا فانه صالح للتمييز لكونه مبينا للجنس ولذا جاز في قول الشاعر ثمانيا حظل ولا استغناء بلفظه عنه لعدم فهم الاثنية منه قوله ينبغي ان يعتبر اي اللائق او القياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة

بتمييز سائر الآحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام خلاصته اي معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز اعني الصيغة عن غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد لفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية لفيد الاثنية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يقيد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله فاختاره آه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل بنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقال ان الحوق العلامة اخف فاختاروا هذا الترجيح قال وتقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب غاية لوقفة ما بعده من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب لقوله وان شئت قلت فتعرب قوله لان في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد عما سواه من آحاد المتعدد بهذه القيد اي التصيير لا الاشارة كما فهما غيره قوله تصييره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف خان قدرهما الشارح قوله على هذا القياس اي قياس الثاني ولا حاجة اليه قوله فلا يجري آه لاستغناءه عقلا قوله لا تيسر اشتقاقه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث والفعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لهما الفعل نحو ثنيت من اثنتي الى عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين نحو ربع وسبع وتسع واما با هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كالخالط والكامل فليس له معنى اذ لا يدل على شيء حدثي قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلما بس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحتيه فيصح مقابلته باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته قوله والحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي يجعل

الفا بسكان اللام والعين بسكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا في الثماني عشر مع اثنيهما كسبان كما في معد يكرب كذا في الرضي قوله وتقول في المعطوف واما العشرون والثلاثون الى التسعين فبالياء سوا الالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد وكان القياس العاشرون والثالثون كذا في الرضي ولذا ترك الشارح قوله اي من اجل اختلاف الاعتبارين آه مترتب على اختلاف الاقتضاء بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضي الاضافة الى الاقل مرتبة والحال يقتضي الاضافة الى المساوي او الى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي تحته قوله بالاضافة آه واذا نصب به فانما ينصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي و الاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها سيان فيها او النصب اكثر قوله بالاضافة آه ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب بالياء اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن تغلب جواز ذلك قال الاخفش قلت اذا اخبرت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان يكون ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى امتث ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي الى الاثنين قوله الى عدد يساوي عدده اظهر الاخصر الى اصله او الى ما فوقه اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا يساوي اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلاثة اي واحدهم قوله او الرابعة والخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث ثلاثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب ليس المراد انه قيل ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم آه اي ان كان المراد الواحد مطلقا

من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثاني او الثالث من كل باب من للواحد من المتعدد باعتبار حالة وتخصيص الشارح الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذ الظاهر ان يقال باول العشرة وثاني العشرة لعاشر هما واما الاستعمال فغير واقع قال المذكر والمؤنث اي من الاسم المتمكن لان ما هو المبني منهما من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد ان نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الآتية انما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة لما يعبر به عنه من كونه مؤنثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان مما سيأتي اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه قوله لاصالته اذ ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذ قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله او حكما او التحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد رجع التاء فيه شاذا نحو قديمة ودريئة في تصغير قدام ودرا كذا في رضي الكافية وفي رضي الشافية انهم اختبروا في الثلاثي الذي هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي لم تجئ آخرا او صاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها لكثرة الكلمة المتصلة بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد وكونها كلمة برأسها يقتضي الرد لانها لا تعلق لها بما قبلها

ه هذه اشارة الى مؤنث حقيقي فانبثت قامت وجب ان كانت الى لفظي فلا وقس غيرها من الضمائر والموصولات عليه

عليها اصلي طرحوه في التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هي تحتاج اليها لان الاسم
وصف فقالوا اعقرب ولا يخفى مخالفة الشارحين ولعل فيه قولين والشارح اختار الثاني
فضل التاء في الرباعي ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجبر على تقدير
التاء قال وعلامة التاء آه علامة الشيء لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يرد ان التاء تجيء
لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون لنفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة
للالحاق نحو ارطى او للتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة
كرداء وكساء وقد تكون للالحاق كحرباء وحنفاء الملحقين بقرطاس وقرطاس قال ارد
ممدودة في رضي الشافية الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع
الالف والهمزة لان الالف الذي قبلها انما تد لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة
واختلفوا في علامة التانيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن
المقصورة والالف الزائد قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها الالف والهمزة
زائدة للفرق بين تانيث افعل نحو حمراء وبين تانيث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة و
الالف معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الهادي
وعلى التقادير يصدق ان الممدودة علامة التانيث باعتبار جزءه الثاني او الاول او
بتمامها فافهم فانه تحير فيه الناظرون قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم

هشام ان علامة التانيث في هذه كسرة الذال قال ما زائدة في الرضي لو قال الحقيقي فات
الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى لكن ما ذكره
النقض غير متحقق فلذا قال اولى قوله ليس بزائد يدخل فيه ما لا يكون بزائد شيء كعين او يكون
بزائد شيء لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون بزائد
ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلية فكلها سوت لفظي قال واذا اسند الفعل اي المتصرف
فانه يجوز التاء وتركه في نعم المراة ويتعين تركه في نحو اكرم بهند عند من اسند اكرم الى هند
وكذا الحال في شبه الفعل فالذي ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل
كما هو الاصل قال فبالتاء اي غالبا لانه قد يرد حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو
ولا ارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فقالت
اي واجبة قوله الا اذا كان آه والا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد بقوله وحكم الجمع
آه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض بهذا ايضا قوله لك الخيار في الحاق
التاء وقع الفصل اولا وقد جاء القرآن بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان
بالتاء احسن ليس بسديد للاجماع في قوله سبحانه تعالى رايتهم الشمس والقمر فاذن الامر
مستويان كذا في الايضاح قال وانت في ظن غير الحقيقي تامل لم يكن علما لمذكر نحو طلحة فانه
لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم وذلك
الوضع العلمي اخرجه عن موضعه وجعله لما هو له فصار التانيث لفظيا منويا فاعتبر المعنى بخلاف
اسم الجنس واما اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حالة في نفسه بخلاف

الفعل فانه حال فی غیره فلا یتعدی اثره الیه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظی قد یکون حیوانا نحو حمامة ودجاجة وقبیلة ونملة فیستوی فی فعله الامران فیقول من قال ان تانیث قالت فی قوله سبحانه وتعالی قالت نملة یدل علی انها کانت انثی غیر مستقیم وان استحسنه ضعفة النحویین قال فی الایضاح اذا جاز هذه حمامة ذکر وثلثة من البط ذکور مع التصریح بالمذکورة فلیجز قالت نملة بالتاء مع کونه ذکرا انعم یتم ذلک علی قول ابن السکیت فانه لا یجوز تانیث فعل المؤنث اللفظی اذا کان المذکر سوارکان عاملا له اولا فتانیث نملة عنده کتانیث طلحة قوله وجعل بعض الشارحین فعنده قوله انث فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل الیه فبالتاء وعند الشارح مخصص له ولا یخفی ان هذا الفرق انما یظهر اثره فی بقاء العام بعد الاخراج قطعیا وعدمه کما بین فی الاصول ولا فرق بینهما فی اخراج بعض ما تناوله قوله الی المؤنث الحقیقی ظاهر کان وضمیر قوله حضرت القاضی اورد الشالمین مما فیه الفصل بغیر الا لان الاجود فی صورة الفصل بالا ترک التاء فی الرافع نحو ما قام الا هند قوله او ضمیر الجمع اما الواو والنون قوله لو کان جمع المذکر السالم الا فی بنون فانه یجوز فیه التاء قال الله سبحانه وتعالی امنت به بنو اسرائیل لانه فی حکم الجمع المکسر لتغیر بناء الواحد فیه والا الجمع السالم الذی واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حکمه حکم المؤنث السالم من جواز التاء وترکه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فیه عوض من الالف والتاء ولو اردت من قوله جمع المذکر السالم معناه الاضافی وجعل السالم نعتا للمذکر لم یحتج الی الاستثناء المذکور کما لا یخفی قوله واحده مؤنث حقیقی التانیث کنسوة او مجازیه کقدور او مذکر حقیقی التذکیر کرجال او مجازیه کایام وسواء کان الجمع

جمع التکسیر کما فی الاشلة المذکورة او جمع المؤنث السالم کالزینبات والطلحات والجبلات والغرفات فهذه صور ثمانیة یجوز فیها التاء وترکها قوله حکم ظاهر غیر المؤنث الحقیقی ای مؤنث ظاهر غیر المؤنث الحقیقی فالمثیل المذکر علی ما هو الفرق بینهما الا فی شیء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لکون تانیثه بالتاویل وهو کونه بمعنی الجماعة وانما لم یعتبر التانیث الحقیقی الذی کان فی المفرد لان المجاز الطاری ازال حکم الحقیقی کما ازال التذکیر الحقیقی فی رجال وانما لم یعطل الجمع بالواو والنون التذکیر الحقیقی لبقاء لفظ المفرد فیه فاخر هو بخلاف الجمع المؤنث لتغیر المفرد فیه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فیه نحو حبلیات وحمراوات فیجوز فیهما التاء وترکها کما فی جمع المکسر قوله من جموع التکسیر الصواب تاخیره عن قوله غیر جمع المذکر لانه بیان لما بقی بعد التخصیص وان یزاد جمع المؤنث السالم کالطلحات فی ارضی ضمیر العاقلین لما بالواو والنون اما واو ونحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الی العقل واما ضمیر المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فلت نظرا الی طریان سمتی الجماعة علی اللفظ قوله ولا یقال عبارت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیه قوله المقرون بالتاء الساکنة لکونها علامة علیه والمقصود ان التاء وان لم تکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا افاد مهما یقابه قوله فی کون جمع المؤنث الحقیقی او المجازی جمع تکسیر او سلامة نحو النساء والزینبات والدور والظلمات والقرینة فی ارادة هذا المعنی من قوله والتاء مع ان الظاهر ان یزاد به الوصف المختص به وهو کونه جمع التکسیر للمؤنث الحقیقی مقابلا بالعاقلین ای المذکور العقلاء غیر العاقلین اما بان لا یکون ذکورا او هو المراد بالنساء او بان لا یکون عقلاء وهو المراد بالایام قوله وان لم یکن من العقلاء وانما ترک المصنف مثاله لانه علم من قوله النساء

بالطريق الاول فانه اذا جاز في جمع المؤنث العاقل بتجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى **قوله** جمع المذكر سواء كان جمعه تكسيرا نحو الايام مضت وبضعين او جمع سلامة نحو الحنبليات في جمع حنبلي وهو القدح الغليظ من الخشب **قوله** غير السالم احترز به عن نحو الاصوات فانه غير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن **قوله** موضوعة اي لجمع المؤنث عاقلا كان اولا **قوله** لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا **قوله** فيراعى تفرع على المنفي لا على النفي اي ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه **قال** المثنى التثنية في اللغة دوكردن وفي الاصطلاح ماذكر في المتن والمناسبة ظاهرة **قدم** المثنى على المجموع لتقدم عدده على عدده ولتقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء **قال** آخره بالنصب مفعول لحق والف فاعله وزاده لان اللحق لا يختص بالآخر **قوله** اي آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال بالشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف بالحق آخر مفرده من حيث انه لحق آخره فلا تقض نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن **قوله** او قد عطف على قوله اي آخر مفرده **قوله** والا اي وان لم يكن احد الامرين بل يترك على ظاهره **قوله** لا يصدق اه فلا يصدق على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ومانعا **قوله** ولو اكتفى بظهوره اه فان المراد الملحق مع اللاحق الا انه يتسامح بجعل الجزء قيدا **قوله** عوضا عن الحركة او التنوين الذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين لقولك جاءني غلامازيد فخذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لاثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع

وكالتنوين في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان والغلامان وغلامازيد كذا في الاقليد والايضاح **قال** بكسرة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلاثة وقال الشيباني وعن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف انا بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضي الله تعالى عنها وبجاههما عندي واعطائي مرامي يا حسنان ويا حسينان رضي الله تعالى عنهما **قوله** لئلا يتوالى الفتحات ولتتعادل ثقل الكسر بخفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر **قوله** على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله سبحانه تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجعي للمطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير يختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلانا اجمعوا على ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان الموازن ليس جزء من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية **قوله** صح اي قيل وكذا صح ان يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلاثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الاخيرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في اللباب **قوله** يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين كجماعتين وقومين **قوله** باعتبار دخوله تحت آه يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين للانسان وفرس **قوله** الموضوع له بالمعنى الاعم للوضع اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المجاز ايضا كما سيجيء **قوله** بوضع واحد

احتراز عن المثنى المشترك باعتبار تغايبه كالقرئين للطهر والحيض فانه وان دل على اثنين مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد **قوله** المشترك بينهما اشارة الى ان الاشتراك الجنسي بينهما مفهوم من لفظ المثنى **قوله** لاستغنى وبأو قع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان سمه اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المشابهة في الوحدة ولا يدل على ان لا يراد المشابهة في الجنس مع المشابهة في الوحدة **قوله** اشارة الى فائدة يعني انه ليس دخلا في التعريف **قوله** باعتبار معنيين مختلفين غير داخلين تحت جنس الموضوع له بوضع واحد سواء كانا حقيقيين كالقرآن او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين الواريدبه الاسد والرجل الشجاع ولو جعل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا لك ظهر اندفاع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين و **قوله** بالتغليب ليس كذلك **قوله** لبعضهم وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والجارية **قوله** هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين **قوله** جاز ان يجعل الام اه منقول من شرح المفتاح للشريفي وفيه بحث اما اولا فلان يكون تثنية التغليب قياسا كما مر وبما تحت ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى مع انه قال في شرح التسهيل ان تثنية مختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في البوين وقمرين افادة نفس الاب والام والشمس والقمر لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسمى بالاب والقمر فتاويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله سبحانه تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى هذا ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يثنى في غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح التسهيل ان تثنية التكثير نحو فارجع البصر كرتين تثنية التغليب ملحق بالتثنية

في اعرابه وليس بمثنى حقيقة وج لا اشكال **قوله** لا شبهة في صحة اه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي **قوله** والمصح اختيار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذا ولذا قال الشارح الرضي والمصرح به فيه **قوله** يؤول بالمسمى وهذا التاويل ثابت في نظر المتكلم بحفظ حاله اذ العلمية تنافي الاستعمال في اكثر من واحد واذا اولت بها زالت علميتها صارت كالاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعويضا منها فان قيل اذا كان تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فيكون تثنيتها ايضا شاذا وليس كذلك فالجواب ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعلته نكرة من غير ضرورة احراج له من اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على الاصل شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين تثنية التغليب في اسماء الاجناس وبين تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بحكون التاويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول **قوله** ان لا يدرج تحت تثنية اسماء الاجناس والاعلام **قوله** حكم مايتطارق لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حكمه **قوله** اي الاسم المقصور اشار بتقدير الاسم الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقال رمى مقصور **قوله** الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه **قوله** محبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا **قوله** لانه ضد الممدود اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المده والحبس والقصر كضرب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر المكرم لا يمكن بناء المقصور منه **قوله** كعصوان الظاهر كعصا وكالى بدل قوله كالوان في المسمى بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يرد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرجان

وكتيان وانما كان اصل عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا **قوله** مجهول
الاصل اى غير معلوم سواء كان له اصل فى الواقع اولا وللاشارة الى ارادة المعنى العام
اورد المثال منه عديم الاصل فان الف الاسماء الغريقة البناء كمتى واذا والى لا اصل لها
وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما **قوله** ولم
يمل هكذا وقع فى التسهيل وقيده فى الرضى بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف
عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل **قوله** اى غيره اى المراد بالثلاثى المعنى اللغوى
اى ذو ثلاثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلاثة **قوله** من الرباعى
بيان لما قال قلبت الفه واوا ولم يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف
النون بالاضافة **قوله** فالفه مقلوبة بالياء لم يقدر فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق
اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه
خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة
الاول كالغضى او مكسورته كالرتبو وجب قلبها ياء لئلا يتناقل الكلمة بالواو فى العجز مع الضمة
او الكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المفه والا ياء مع انه اخصر واوفق للسابق لان تقديره
قلبت ياء **قوله** اى غير زائدة فالاصلية ..... بمعنى الثابتة فى محله ليخرج نحو منها ان قام
الثلاثة لا المعنى المتعارف وهو ما يكون فى مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ
ما يكون منقلبة عن اصلية **قوله** كقراء بضم القاف هذا مخالف لما فى القاموس من ان قراء
كغلمان لحسن القراءة وكرمان للمتنسك ولعل الشارح لم يطلع على ذلك **قوله** فينبغى ان لا يقع
مبالغة فى الكتب من اجتماعها الاستثقال **قوله** لثقلها اى لثقل الواو وتعليل للاقرب **قوله** بان يكون
للالحاق لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم فى قوله او لا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة
الى ان الزيادة فى الممدودة لا يكون الا للالحاق بخلاف الزيادة فى المقصورة فانها تكون للالحاق
والتكثير كما مر **قوله** كعلباء العلباء عصب العنق وهما علباوان سميتا بها نحو حمراء كذا نقل

عنه **قال** فالوجهان جائزان الا ان البقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه الا
الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس **قوله** ملحقة صيغة اسم
فاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا فى مثل
علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة **قوله** قد تصفنا انه نقل عنه فعبارة المفصل
هكذا واما آخره همزة لا تخلو همزة اما ان يسبقها الالف اولا فالتى يسبقها الالف على اربعة اضرب
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصلية كعلباء او
منقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لانه غير كحمراوان والاصل فى الباقى
ان يقلبن وقد اجاز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث
قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى او من
الجارى مجرى الاصلى وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب
موافق لما فى المتن **قوله** وهذا انعم فلا يدل على جواز القلب بالياء فى رداء فضلا عن
ان يكون مشهورا **قوله** عن المثنى اى آخر مفرد المثنى **قوله** اتصالها اى اتصال كل واحد
بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها اى بكل واحد بدون الاخر **قوله** صارتا اى الخصيتان
فى العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصيتين فى قوله فى كل واحدة من الخصيتين
معناهما ومن ضمير صارتا لفظ الخصيتين **قوله** اى اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون
مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يقال هم خروج مسلمين وسلمات لعدم كونها كلمة
لما سيجئ فى كلام الشارح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد الدلالة
بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما
وان دلتا على الآحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة
يشتمل على الآحاد فالدلالة تضمنية **قوله** على جملة آحاد قيد المضاف لاخراج المفرد المستغرق
فانه دال على مفصل الآحاد لكونه للكل الافرادى لا على جملتها نحو قوله سبحانه تعالى

لكن خصّ وعلمت نفس ما قدمت قوله في ضمن ذلك الاسم لانّه المتبادر واختير عن لفظ كل المضاف
الى المعرفة فانه دالّ على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم يقصد من لفظ كل بل ما اضيف اليه نحو كل الناس
وكل القوم قوله اى بحروف هي مادة لمفرده بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد والمستفاد من اللام
المقدّرة والمراد بالمفرد اعمّ من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا اراد لفظ الحروف
ولم يقل مفرده فانّ حروف المفرد متحقق فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اشارة الى
انّ المفرد ههنا وان كان في مقابلة المثنى والجمع لكنّه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه
دالًّا على واحدٍ اى واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما بزيادة آه اى بزيادة حرف
كرجالٍ ومسلمين او بنقصانه ككتبٍ او باختلاف الحركات فقط كاسدٍ واسدٍ او مع السكنات
كنذرٍ ونذرٍ وكلمةٍ او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال وبدل وقضيب وقضبان وقد يجتمع
الثلاثة كقضيب وقضبان قوله او حكما كفلك وكبجان قوله وههنا الاجناس اى التي يفرق
بينها وبين واحدها بالتاء فانها الدالة على الآحاد واما التي لا فارق بينها وبين واحدها
فانها تدلّ على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل قوله فانها وان لم تدلّ عليها آه فالمراد
بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعًا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابّات عارفة
وفي اثنين نحو فلوكبًا او استعمالًا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعًا واستعمالًا كما في المجموع
المستعمل في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعًا كما في تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس
بقوله دل على آحاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلاثة الى عشرة قال نحو ثمرة فيفرق على ما
تقدم من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه فيه نحو بذلك لانطباق اسم الجنس لانه محل
الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالًا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو بالاتيمر
آحاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد والتنصيص على محل
الخلاف فانّ الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء لعين بجبر التفاحًا قال وتحو ركب نقل
عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعيّة الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف
الاجمالية

التفاحًا من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعًا للراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه
مصورة كما سبجيء بل جمع الكثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا لا يرد
بل يقال ركيب وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح ان اسم الجمع لا واحد له
اصلًا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خصّ تحو تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه و
بين واحده بالتاء لا بد من تخصيص تحو ركب باسم الجنس الذي له واحد من لفظه تنصيصًا على محل
الخلاف قوله والفرق بينهما آه والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على اوزان مختصة بالجمع والاوزان
الغالبة فيه وبانّهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم
كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده في التصغير والنسبة ويعامل رجاع
ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذي ذكره الشارح ظاهر في اسم الجنس
الذي استعمل في الواحد والاثنين فانّ اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذي لم يستعمل فيهما فانّ
كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومي وان
لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل نعم في الرضي انهما اسما جمع وفي
القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون
الوضع لا بدّ له من شاهد قوله على انه لا خير فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه و
بين واحده بالتاء فهو اسم جنس قوله كجامل وباقر نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل التطعيم
من الابل مع زعاته وارباب والبقر اسم الجنس والبقرة تقع على المذكر والمؤنث والتاء
للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح المذكر اى المذكر مفرده
بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضًا ولم يفسر قوله
فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر
المجموع صحيحًا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قوله مضموم
ما قبلها آه نحو مسلمون او تقديرًا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل

منع الخلو قدس سره تفصيله في نون التثنية **قوله** ذلك اللحوق وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة فانه متى عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة بالقصد اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون منويا في التقدير **قوله** الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته وفقط بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه **قوله** آخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليس آخر الجمع بل وسطه **قوله** اي الياء الملفوظة والمقدرة عند لحوق علامة الجمع **قوله** وان كان آخره جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره لتوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم **قوله** اي آخر الاسم لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا **قال** حذفت الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى آخره بتاويل الالف **قوله** اي شرط الاسم جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة ترى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون ورعاية جانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاعم الذي اريد جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اي ان كان مفرده ثم بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فيذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كالقيد الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه كما سمي الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرط الى الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر **قوله** فكونه مذكرا يعني

ان في المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدء الاشتقاق لظهور ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم وانما القول بان سببه اعتبار الحيثية وما له الى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا نسلم ان ما لها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اي فصول مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله مذكرا ان يكون خبر القوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدا الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدا والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة وانا ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكر وتكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدا فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدا وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة لا يتعلق الشرط من المبتدا والخبر غالبا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدا فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدا اذا كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدا اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه شرطه كان عائدا الى المبتدا لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدا محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما آه جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اي شرطه مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدا اي بيان شرطه هذا الكلام فيكون المبتدا والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما مر في ضمير الشان وقولنا مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضي ان هذه العبارة سخيفة والصواب

ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل قوله اى اسما فخصا من غير معنى وصفى فيه
الاخصر اى غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد
اسم كان وخبره قوله نحو اعوج اعوج بلال فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات للكندة
فاخذه سليم ثم صار الى بنى هلال او صار اليهم من بنى آكل المرار وفرس لبنى ابن اعصر كذا فى
القاموس قوله دار اد بالمذكر يعنى ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة
التانيث الا انه خص التاء لكونها الاصل فى التانيث دون المعنى اللغوى اعنى الوصف
بصفة المذكورة فاندفع اعتراض الرضى كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى
وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو
سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون نحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف و
التاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى مذكر لعدم تقديرا لتاء
فيها ج قوله غير علم ان كان معناه غير منقولة عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى
به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير
علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم
يشترطا العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكرا العقل لم يفسر المذكر ههنا احالة
على ما سبق لا يقال فيلزم استدراك قوله ولانتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله
فمذكر لانا نقول المفهوم من قوله فمذكر اشتراط تجرده عن التاء فى الجملة لما تقرر فى موضعه من
ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفى ذلك فى صحة الجمع بالواو والنون فلان
علامة يصدق عليه انه مذكر اى مجرد عن التاء فى الجملة فخرج نحو علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه
بقوله ولانتاء التانيث اى لا يكون ذلك الاسم مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا بان
يستعمل فى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث قوله ان لا يكون ذلك
لم يرجع الضمير الى الصفة تاويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا استويا فيه مع المؤنث كما

سيجيئ قوله اى مذكرا غير مستو مع المؤنث قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزونا تها
اعلام لها د العلم لا يضاف الا بعد التنكير كما فى زيدنا خير من زيدكم فلهذا اقتصر افعل فعلاء بالوصف
المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص
قوله بعد تعميم اشارة اولا الى ان المعتبر اصالة فى الصفة التى تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر
غير مستو مع المؤنث فى الصيغة اى مخالفا لها فيها اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء لتاويلها بمعنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت
والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعنتر وعنتر وان وجمل وناقة
او الاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى
وسكران وسكرى وكاسر وكاسرة وامرء ورجل ورجلة وكل صفة لا يلحقها التاء كانها من قبيل الجوامد
فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل و
المؤنث فعلاء احترازا عن هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء
بينهما فى الصيغة وعلل ذلك جبرا لما فاته من العمل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة
ابلغ دائم من اسم الفاعل والمفعول الذى انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو
والنون فى نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اشار الى ان قوله ولا استويا
عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتاكيد النفى واستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى
ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر
فى تلك الصفة اى فى صيغتها وهيئتها مع المؤنث بان يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة
مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم يعقل

لان مستويا عطف على افعل فصلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره لان معنى هذا الاعتراض ارجاع
ضمير فان لا يكون الى الوصف والشارح رحمه جعله راجعا الى الاسم المذكور فتدبر فانه نزلة الاقدام
قال ومثل علامة وما قيل ان تخ علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع
المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه حال التجرد وبين جمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيها على
انها ليست بجمع سلامة فى الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين
عشرون وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلة وقلون وثبة وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء
فلم يسمع فيها التغيير كالعضين والمئين والفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والضمة
قوله بفتح الزاء للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون فى مقام الالف والتاء كما
قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كعداء وظاهرة كجفنة
ان كان صفة كغضبة او صفا كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان عينه فى
الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات وودعات فهو
تحت قاعدة كلية وهى قوله سوى ما جبر نقصه من ذوى التاء المحذوف العجز معتلا تما لا مذكرا
مجموعا بهذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كبيه
وبقوله من ذى التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل سياه وبقوله المحذوف
العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا خرج ما لا يكون عجزه معتلا
كشاة وشفة فانهما محذوف العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله تما لا
لم خرج ما له مذكر كهبة فان له مذكر وهو هب وقوله مجموعا بهذا الجمع حال من ضمير جبر اى جبر نقصه
حال كونه مجموعا بالواو والنون فخرج بقيد الحال نحو قلة وقلون وثبة وثبون ففيهما جبر النقص
وبالجمع عنهما كارضين وسنين وشاذ قال الف وتاء وانما خص الزيادة بالالف والتاء لان

عرض فيه الجمعية وتانيثه غير حقيقى وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المسنين
كما فى رجال وسلمى والجمالة والصنارة كذا فى الرضى قوله اى شرط الجمع الصحيح جرى فى ارجاع
ضمير وشرطه ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم قال فان يكون اى فهو ان يكون الضمير عائدا
الى المبتدا الذى هو شرط والشرط فى محل خبر المبتدا كذا فى الرضى قوله اى لك
المفرد اذ لا مذكر للجمع قوله لئلا يلزم اى لوجمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره يلزم مزية
الفرع على الاصل قوله جمع بالواو والنون قدر المضيف بمعونة المقام لان الاقسام ههنا
ثلاثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم
الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط فى صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما
بالتاء فما لا مذكر له اصلا ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء
كالفضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمار وسكرى لم يجمع
بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقييد
بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر لم يجمع بالواو
والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يات بشئ وان تبع الشارح
الرضى فى ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون
ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعنى ان المتبادر من نسبة التغيير الى الضمير
ان يكون التغيير فى ذاته وباعتبار آخر ائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان

التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد انه كما ان
المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فجعل التغير على المتبادر باعتبار وعلى
غير المتبادر باعتبار تكلف **قوله** والحرف فالتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغير
عارض للبناء **قال** كرجال وافراس فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفرد وهما حيث
لم يدل على هيئاته وان كان حاصلا بزيادة الالف **قال** افعل وافعال آه في
الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وجمع كثرة وانما اذا الخصر جمع التكسير فيها فهي للقلة
والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيها الجمع والا فهو مشترك كما جاء في مصابيح **قوله**
نحو ثلاثة قروء وهذه نكتة في ذلك التنبيه على ان ثلاثة الاقراء بالنسبة الى الاشياء جمع كثرة
لقلة صبر من عن الرجال **قال** اسم الحدث اي هو موضوع له وان دل بسبب العارض على امر
زائد عليه كالنوعية والعدد **قوله** معنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة
الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت والمنعوتية
في التحقيق فانه اصطلاح المعقول **قوله** قائما بغيره قيل ليس المعنى القائم بالغير مطلقا حدثا اذ ليس
الالوان حدثا اذ السواد يسمى سوادا ولا يسمى سواديا بدون فهو المعنى القائم
بالغير من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة
الحقيقية من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث
معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما وفيه نظر اما اولا فلان
قوله سواء صدر عنه آب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا
الضرب مع النسبة واما ثانيا فلما نقل في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله
كلي اما ذات فهو اسم او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما فتلك النسبة اما ان يعتبر من جانب الذات
وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وقلما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بد له

في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان وليعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وليعضها
من الآلة كالضرب للكس وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في
الوجود وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا في نظره
لا فاعلا ولا مفعولا ولما تحتج من ان النسبة الى فاعل غير ماخوذة في مفهوم المصدر فكوجان
يقال المراد قياما غير به بشرط الحدوث والتجدد دليل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي
بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم
الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال
وبهذا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد
دون الثاني **قوله** والمراد بجريانه آه في الرضي يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي
اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل تبتيلا
لم يجر على اصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر
فسره الشارح رح بما ذكر والمراد صحة الوقوع وكذا عبر بان منه الفعل المضارع **قوله** فالعلم
يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه فعل
ثلاثة اما آخره ياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو
شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله الميم كالمقتل والمسخرج والثاني اسم
لعين حال متعلقا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح اخرج الثلاثة

عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيد قول الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر قوله وان كان الاخير اي بطريق الوجوب فانها حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله قال ويعمل اه بشرط وهو ان يكون مكبرا غير مجدود ولا ممنوع قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضم والمصغر والمحدود والدال على المرة والممنوع قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف من النحاة مذكور في الشرح المصري قال عمل فعله في اللزوم والتعدي بنفسه او بحرف الجر قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرء عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل لشاهد عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بالشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار شبه

اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور واشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوي تلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والمجرور قوله لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وفي البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من يقدر بالفعل ومنهم من يقدره بان حيث كان المصدر مطلوبا لشيء مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال في البسيط بالحروف السابكة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختهما قوله لا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا قوله فيلزم اجتماع التشبيهين اي اجتماع

العلامتين أحدهما نظراً الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد والنوع وثانيهما نظراً الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان التي فيه بالعلامتين وان حذف احديهما للازم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلاً لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل واعترض عليه الشارح الرضي ره بانه يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع ولا يثنى كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلاً مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان سيهات وفي الدار والزيدون سيهات وفي الدار ويعلم محال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا استشكال اجاب عنه الفاضل الهندي ره بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وبذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما وانا القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل الاخصر في وجه عدم الاضمار في المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو ضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقديره الاستتار لا حذف كما في الفعل **قوله** وكذا في سمي الفاعل آه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما **قوله** فلا حاجة الى اعتبار الكل اعتبره الفاضل الهندي **قوله** لان النسبة آه لا مطلقاً معيناً كان او مبهماً غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين آه معين كان ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية وبخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية **قوله** مع ان اعماله اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه **قوله** وقد يضاف آه فالاليق ان يقال

واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعمالها منونا فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل **قوله** اولى اليه ذهب البعض وفي الرضي ره ليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبهاً بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل فيما بعد الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي في المصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا اعمل المنون في لفظه والمضاف في محله **قال** وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولاً وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل ويجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه ره على جوازها ولم يجئ في القرآن الحكيم والكتاب الكريم الا ما روي عن ابن عامر ره انه قرء وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم بضم الدال والهمزة **قوله** ولكن جوزاه واليه قد يقع عاملاً بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيد القول وذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لئيم كذا في شرح التسهيل **قوله** صرفا قدره بقرينة المقابلة

بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صريحا **قوله** من غير تجويز اه وفي التسهيل ان الغالب ذلك **قوله** او محذوفا غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف اوجائزا فيه خلاف بل هو العامل او الفعل هو العامل **قوله** اي المصدر يعني ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لمجرات المتن بان الكلام في المصدر وموافقة للمعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر **قال** بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه **قوله** على الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا لغرابته في تقدير العمل **قوله** للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح **قوله** للمصدرية كسائر المصادر ليعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل **قوله** اكثر اي وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مصلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون استمناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مادة لا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى **قوله** اي حدث اي معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان

من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي هو مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ به **قوله** وضوعا اه اشارة الى انه متضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للعلل **قوله** اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات **قوله** اي لذات اه يعني ان من موصوفة وانما لم يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليه لاكون الفعل منسوبا كما يوهم تقديم الفعل على بعض كرة الاستيثار **قوله** لان الجهل امر اه وفيه ان امره وهو كونه شائعا لا من العلم ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة **قوله** قصد التغليب لكن مقام التعريف ياب عنه **قوله** وغير ذلك من الاسماء المشتقة **قوله** ويكون من قام به لان المتبادر من وضع اللفظ لشئ لكونه قصديا واعترض عليه الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحو زيد مقابل عمرو وانا مشتق من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القائم تائم بالمتقابلين والجوار بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من المضافات المتحدة في الجانبين والحق منع قيام الواحد بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وقيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المتكررة

عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة مقيدة الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم
ان الاعتراض انما امور عدمية فلا يحتاج لقيامها فاجاب بان القيام اعم من ان يكون
حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون
الآخر مع انها مستندة الى واحد منهما معينا فتدبر قوله خرج عنه اسم التفضيل قد لا يخرج اسم
الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع للمغلبة في المعنى المصدري
لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ونعني بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر
في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اي غلبته في الكرم قوله واسند واخراج اسم التفضيل اه
بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الازمنة وان كان قد يدل على الحدث بمعنى
التجدد قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح
التسهيل لزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على زنته خروج اسئلة
المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل غير لها قوله على زنة فاعل اي القياس
ذلك وقد يجيء ذلك على وزن مفعل نحو حسب يحسب فهو محسب ولا يقال حاسب وعلى وزن مفعل بكسر
الميم وفتح العين نحو نعم الرجل بمعروفه فهو معم قال بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وبما كسر
ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما
استغني عن مفعل لفاعل نحو اعشب فهو عشب وربما استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو
اسهب فهو مسهب قال دل على آه كلامه يدل على ان قيد التسهيل لغير المصغر والموصوف ظاهر فانه جوز عمل المصغر والموصوف
الحال او الاستقبال آه كلامه يدل على انه لا يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه ....

* وقع في النسخ المطبوعة بالكلمة المصححة لعله والذي في نسخة مصححة ظاهرة اه مصححه

شرط عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل ولا في
عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلولا واتا بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق
على انه يرفع اذا كان مضمرا فان كان مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفع وذهب بعض النحاة الى
انه لا يرفع قوله وسيناتي آه ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن
على ما يلفظ به كما في قوله وعني من تمر تان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
للالفاظ لا الالفاظ وقال جار الله رح ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله سبحانه تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل
وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب
منه كذا في الرضي قال على صاحبه المذكور اد المنوي نحو ياطالعا جبلا قوله ونحو هاليشتمل مثل
هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان قوله من حروف النفي
صريحا او مآلا به نحو انما قائم الزيدان قوله المتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع
به سم كونه ماضيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب
امس قال وجبت الاضافة ولا ينصب الا الظروف والجار والمجرور نحو زيد ضارب بالامس
بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب
النحوي فهو انا تمييز اي من حيث المعنى او ظرف اي هي في المعنى او حال اي ذات معنى
او مفعول مطلق اي اضافة معنى قال معمول آخر اي من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ
قوله لفعل بتقدير آه اور د عليه انه لا يستقيم في هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد
مفعولي ظان واجيب بانه يكتفى بحذف ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنوع
والصحيح هذا الظان زيدا قائما وقال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعقيبا

* كذا في النسخ المطبوعة والصحيح كما شرح لا الافاظ اه مصححه

كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح ره وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين **قوله** بحيث يخرج اه احتراز عن تغيير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة اه لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين والتوجيهان متساويان **قوله** اقيم من بمعنى المبالغة اه لان المبالغة موصول الشئ الى كمال فيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل **قوله** بالحاق علامتي التثنية اه والجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في الحكم **قوله** ومع التعريف اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن ها هنا **قال** اسم المفعول اي المفعول به بحذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب اوقعته عليه **الا** فالمفعول هو الحدث **قال** من فعل اي حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر لم يجز بناء المفعول منه **قال** لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجدت

الضرب فهو موجد او علمت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلقا بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع **قوله** من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به هاهنا ولا يخرج من التعريف نحو يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه فيدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو فخذ وفعل بفتحتين نحو لفظ بمعنى ملفوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه فقال على صيغة اسم الفاعل فقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واحتم فهو محموم واخرن فهو مخرون واحب فهو محبوب **قوله** لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفضل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله** اي عمل النصب اذ لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط الزمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن التاخير كالبناء على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك **قوله** يبقى على نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال او الاستقبال او بفعل مقدر ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل **قوله** من حيث انها تثنى بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد بالمشابهة المشابهة في

لمن قام به والثاني مقصور في اسم المفعول الاولى مقصور في اسم التفضيل لان اصل الاستعمالات فيه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وهو ان يكون مستعملا من وان كان لونا ونحوه

في اصل التثنية والجمع والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد
في افعل فعلاء اسم عمل فعل فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفي
الارضي وجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الثبوت والحدوث قال على معنى
الثبوب اى الثبات مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة الثلاثة فلذا يقصد به الاستمرار
بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة الثلاثة
قوله لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اولذا قالوا
ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة
قوله وصيغتها اى الصيغة المختصة بها فلا يأتى فى مانى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير
الثلاثى المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل سنة قياسا مطردا فانها نادرة كما بينا قوله اسم الفاعل
على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف مطر العلم بل هو اسم الجنس نقل من
مركب اضافى الى معنى مخصوص قد راعى فيه الحالة السابقة وهو كونه كلمتين بدليل اسمى
الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين فلذا اعرب باعرابين قوله او لصيغة الفاعل فالمراد
من الفاعل لفظه وحينئذ يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت
اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط آه يشير الى ان
الاطلاق فى مقابلة الاشتراط ومعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعنى اشتراط الامرين او
لما كان ذلك بهما يجوز ان يكون بانتفائهما او بانتفاء احدهما بينه الشارح رح بانه باعتبار
انتفاء اشتراط الزمان فيكون فى المتن اجمالا لا اختلالا كما توهم انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق
بمعنى العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازنى للتعريف

قوله اى جعلها قسما يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول
كما هو يسبق الى الفهم لان المذكور ها هنا ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى
الاقسام بل بادنى ملابسة اى تقسيم لتحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث ليسئل
عن حكمها ويبحث عنه فى الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل للاقسام من حيث يسئل عن حكمها
ويبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح رح اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم قوله تشبيه بمعمول
الصفة ووجه تشبيهها انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها
الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشىء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعها بالمفعول
فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا
فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة
على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه اولا
يلاحظ الشقين له فيه وان لم يجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب قوله اى فصل
هذه الاقسام يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو
قولنا وحسن وجهه ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول وقوله كذلك مبتدأ
لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة
على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن
الوجه والحسن وجهه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الاقسام وغير الاسلوب
لنكتة الذى ذكرها الشارح رح والمعنى وفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا
كذلك اه يعنى ان هذين القولين مشتمل على تقسيم الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك
لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فهذا حال تركيب المتن عندى موافقا للشرح قوله
فهذا التركيب ثلاثة يعنى ان ثلاثة وقع خبرا لحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب

وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدا محذوف كما قال الفاضل الهندي
لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه منقول القول لكونه مفردا **قوله** بترك العطف اه اي بين هذه
الاخبار الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها **قال** ممتنعان اي بالاتفاق كما
صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في حسن وجهه وليس للفراء ان يجوزه بتوهم دخول اللام
بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** الصفة
باللام اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان الحسنا وجههما
والمجموع نحو الزيدون الحسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجيء كذا
في الرضي **قوله** او بجذفهما معا كما في حسن الوجه **قوله** ولا خفة فيه بواحد منهما لان التثنية
سقطت باللام والضمير في وجهه موجود **قوله** من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان
المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او
التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها
فرعها ولا يخالفهما من كل وجه **قوله** في الجملة لا حاجة اليه **قوله** لاشتماله على ضمير زائد اه
يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل
الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا اجيء بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط
ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه في داره **قوله** لعدم الرابط و
ليس اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين كما في الرضي ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام
فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير **قوله** غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا **قوله** مثل
ظهوره لكونه بارزا **قوله** لان ضميرها حينئذ اه حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا
وجه لرفعه غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل فيلزم تعدد
الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى **قوله** اي حدث

اي دال على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق
من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة لما سبق **قوله** قام به الفعل يعني اختار الموصوف على
من قام او من وقع لقصد التعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين به **قوله** في اصل ذلك الفعل كما
هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة
في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر كما مر
فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الاصل اخيرا لما يدل على الزيادة في وصف
الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندي انه لا حاجة الى اعتبار هذا
القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا
لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو او زائد عليه او غالب
عليه او طائل واختير وصف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا
يلزم ذلك في اسم التفضيل **قوله** اما ظرف لغو اي صلة له او مفعول له بالواسطة **قوله** او ظرف
مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي
الموصوف تلبس تلك الزيادة او مقدر مفعوله اي الموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي
الهندية **قوله** ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على الزمان والمكان والآلة ففيها
نوع تعيين وبما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع
لمكان او زمان او آلة موصوف بل لزمان او لمكان او آلة مضاف ففيه ان حكم التفضيل
الذي جار للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف

بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل **قوله** بخرج اسم الفاعل اما العدم دلالته على الزيادة نحو ضارب او مضروب وحسن او لعدم دلالته على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالته على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالته على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغته اي هيئته لان من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في فعل **قوله** وفعلى للمؤنث وانما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في افعل مطلقا **قوله** لخير واشر اي خير اشر المستعملين من بين المستوى فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة وثقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء **قوله** من حدث قدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد نحو اسكاف وخياط وآبل الناس اذ لا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة اي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انه لا يدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم مستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها **قوله** والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل **قوله** حكموا بشذوذه كما في المفصل وشرح التسهيل **قوله** احمق من ابن هنبقة والصواب هنبقة باسقاط الالف كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم والهنبق كقمطر الاحمق القصير وهنبقة لقب يزيد بن شيروان الفسي يضرب به المثل في الحمق **قوله** من تعليق خرزات ولذا يقال لذوي الودعات فان الودع محركة

خرزة بيضاء يتخرز من البحر وتعلق في عنق الصبيان للفم العين **قوله** ففيه شائبة اه خبر لقوله والجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه والفاء امّا زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما وما ذكره الشارح رح بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب فلا تشنيع كما توهم **قوله** ولا يقول انظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح رح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول **قوله** الواقع قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول **قوله** اشتقاقه اه قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسا مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان لمعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل **قوله** على الاشرف والاكثر فان المفعول لابد له من فاعل بخلاف الفاعل **قوله** على احد الوجوه الثلاثة اذا لم يكن بعد ولا نحو اخر وما نحو الدنيا او خرج عن المعنى التفضيلي نحو اخر بمعنى غير **قوله** وهي استعماله اي ان الاوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة حال عن ضمير يستعمل اي كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البدل حكم تكرير العامل واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له اشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وذا الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز **قوله** وذكره اي كونه مذكورا **قوله** لغلو الحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التاكيد **قوله** ولكثرة بالاكثر على صيغة المخاطب والكاثر للمبالغة اي الغرة للغالب في الكثرة **قال** الا ان يعلم استثناء منقطع لكن حينئذ يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه **قوله** ان المحذوف اه ولم يعوض عنه

التنوين لكون الفعل غير متصرف فاستبشع وأما بخوجاره فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه كذا
في الرضي ولا يجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها
قوله زيادة موصوفة فان تقصد بتاويل المصدر المجعول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة
اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما قوله على ما اضيف فيه
اشارة الى ان الاولى ايراد ما يدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم و
هو يا عداهم ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة
اه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اي من قطع النظر عن الاضافة
اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة في مفهومه فلا يدمن اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه قوله وتخصيصه
عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما
في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام قوله
تمام الكلمة اي بتمامها ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول الفعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما
بلو وفعلها نحو كما احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعني ان الحكم بنفي عمله
في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر
نحو زيدا ضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا
واسطة فقيدنا بالفاعل اي لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل
فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن

الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع
قوله وانما خص المظهر اه في الهشي في باب الظرف ومن اشكل قوله فحين نحن عند الناس منكم لان
قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد وكم تثبيت وعمل الفعل في الظاهر في غير
مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل به وهو اجنبي بين الفعل ومن وصحح
ابو علي وتبعه ابن هشام على ان الوصف خبر لنحن محذوفا وقدر نحن المذكور تاكيدا للضمير في
افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالضمير
المستتر على ما نص عليه في الرضي وان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا لفظ ولا اثر قوله
وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته اسم الفاعل كالصفة
المشبهة فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه دليل
على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الآخر لم ان يكفي في الاستدلال
الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لانه لما كان الخ لدفع النقض بان هذا الاستدلال
يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف
النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب بما هو شابهه في الجملة وان لم يكن بمعناه
قوله وهو لم يعمل اي هم لتفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع
فلا مصادرة قوله اي وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء هو في المعنى لسبب واشارة
الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلاثة كما صرح به ولم يقل صفة سببية اذ الاطلاق
على الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتخليص لا الصفة السببية وغير السببية
قوله مشترك ولذا لم يقل لسببه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في
اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة ولعله سماه مسببا لان
الكحل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينيهما سبب للكحل وهو مسبب قوله
باعتبار اه اي بالنظر لقال اعتبرت لغتي اي نظرت اليه ورايت حاله وهو حال عن الضمير

المرفوع فی المفضل ای متلبسا به وکذا الثانی حال عن نفسه ولیتا متعلقین بمفضل حتی یلزم تعدیة شبه الفعل بحرفی الجر متفقین لفظا ومعنی وهو خلاف ما اتفقوا علیه کذا فی الرضی قوله ویحصیل بالنصب عطف علی یحصیل الاول وهما متعلقان بان یکون علی ترتیب اللف والنشر قوله کالصفة المشبهة فانه ایضا لابد للعامل من موصوف فی اللفظ ومتعلق مسبب لذلک الموصوف لیعمل فیه قوله لالتباطه آه تعلیل لما یفهم من السابق وهو ان یکون المظهر مسببا الموصوف فما قوله لیخرج غایة مرتبة علی الاشتراط المذکور وللا یبقی علة باعثة علیه قوله لیسهل متعلق بقوله لئلا یبقی قوله وکذا کل فعل ضم هذه المقدمة لیثبت الکلیة قوله وهذه العبارة یحتمل آه بان یکون سمناه لانا ای احسن بعد النفی او قبل النفی قوله توجه النفی الی قیده آه لما ذکره الشیخ عبد القاهر من ان کل کلام فیه قید زائد علی النفی والاثبات یکون ذلک القید محط الفائدة قوله فیبقی اصل حسن الی قوله فیکون احسن آه زائد لا یحتاج الیه فی اثبات کون احسن بمعنی حسن وذکره لان هذا المثال لکونه فی مقام المدح یابی ان یکون لنفی الزیادة فقط بل لابد فیه من نفی المساواة ایضا قوله ان جعل احسن لم یقبل بان یکون احسن بمعنی اصل الفعل لان اسم التفضیل المستعمل من التفضیلیة لا یکون بمعنی اصل الفعل فهو هاهنا مستعمل بمعنی الزیادة لکنه جرد عنها عوفا لجری العرف فی نحو المثال المذکور علی التجرید عن الزیادة المدلول علیها لغة بقرینة مقام المدح وکذا علی تجرید من التفضیلیة عن التفضیل لمجرد المناسبة والقیاس کما اشار بقوله وتوجه النفی الی حسن جعل مقیسا الی حسن زید قوله بالنفی الی بسبب النفی فهذا الاعتراض مختص بالمعنی الاول لان العرف علی التجرید عن الزیادة انما جری فیما یکون المفضل والمفضل علیه متغایرین بالاعتبار لا فیما یکونان متغایرین بالذات فلا یجوز ان یکون الباء بمعنی مع کما وهم فان قوله فی الجواب فاذا زال بالنفی ینادی علی فساده قوله من حیث انه آه لا من حیث ان فیه معنی الزیادة فانه یعمل بهذه الحیثیة فی المفضل قوله من هذه الحیثیة ای من حیث

انه تفضیل فیه معنی الفعل سوا کان معمولا له باعتبار الزیادة او باعتبار معنی الفعل قوله ولو قدم بان یقال ما رایت رجلا احسن فی عینه منه الکحل فی عین زید قوله تعقید رکیک لان فیه ذکر التفضیل والمفضل علیه قبل ذکر المفضل وهو یوجب التعقید فی اللفظ والرکاکة فی المعنی قوله مع انهما لیسا یعنی ان المدعی ان العبارة المشهورة فیها اعمال اسم التفضیل فی المظهر اذ لو لم یعمل فی المظهر یلزم الفصل بین اسم التفضیل ومعموله بالاجنبی لانا فی کل عبارة تودی معناها فقد برهانه مع وضوحه قد خفی علی البعض فقال ما قال قوله مسئلة الکحل اعمل اسم التفضیل الرفع فی المظهر فالاضافة بادنی ملابسة وبین شطریها الثلاثة وهو ان یکون الوصف سببیا والتغایر بین المفضل والمفضل علیه اعتباریا وکونه منفیا وبالعبرة عنهما فی استعمالهم وهو قولهم ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید قوله وینتقل عطف علی قوله ینبه قوله وبتطبیق عطف علی ما اشده واشاره الی التطبیق حاصل بجعل ما رایت کعین زید احسن فیه الکحل مثل لا اری آه قوله وهو اخصر منه بمقدار اشار بزیادة لفظ مقدار الی ان الاختصار ههنا لیس بطریق الحذف بل بطریق التسامح لظهور المقصود فلا یرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف کلمة فی مع ابقاء مدخوله علی الجر لا نظیر له فی کلام العرب قوله مع ظهور المعنی لان المفضل لابد ان یکون من جنس المفضل علیه قوله لا ان صله رد علی الرضی حیث قال هو علی حذف المضاف ای من کحل عین زید لانه یقتضی ان الکحل علی الکحل لا الکحل علی العین ومن التفضیلیة تدخل المفضول قوله لا یکون من قبیل والحال ان عمل اسم التفضیل فی المظهر مشروط بذلک عندهم قوله استغنی عن ذکره لدلالة قولک کعین زید علیه لان معناه کل عین دونها فی حسن الکحل فیها هذا هو المستفاد من ذکر عین بعده کذا فی الرضی قوله وتقدیره ما رایت آه رد علی الرضی حیث قال لا یجوز ان یکون احسن فیها الکحل صفة کقولک کعین زید لانه یکون المعنی ما رایت مثل عین زید فی حسن الکحل فیها زائدة علیها فی حسن الکحل فیها وکیف یکون مثل الشیء فی الوصف زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة قوله علی ابلغ وجه لکونه معلوما بالطریق الکنایة لان نفی وجود عین مماثل لعین زید فی

الاسنية لازم لاحسنية كحسن عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كمدعى الشئ
بالبينة قوله والثانية بوزن الفضلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله
من إئي آه اسم للثنية ايئي بفك الادغام ابه قوله من السرى لان السرية فانه لا يناسب
المقام قوله والواو اما اعتراضية كعمل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت هي من متعلقات
مررت فان الاعتراض لا يكون بالامرين كلامين متصلين عند الجمهور لنكتة وهي ههنا تقطيع
شان وادي السباع قوله والجار في به والباء بمعنى في قوله بمعنى المفعول فان الوادي
فيه لا خائف الا على الاسناد المجازي قوله والمعنى فالمفضل عليه اعني منهم او منه محذوف
قوله اي ركبا سار يا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز في وصفه التذكير والافراد قوله الصوت
نقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية
وان ادى السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله سبحانه الساري في وادي السباع قوله عن الآفات
متعلق بوقاية الله سبحانه تعالى قوله على وجه كلمة على بمعنى الباء كما في قوله سبحانه تعالى حقيق
على ان لا اقول اي بتقسيم قوله علم آه اي علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم
خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في سلوكية حدود ذوات تلك
الاقسام لكن سلوكيتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا
مدخل للتقسيم في سلوكية الحدود قوله سلك تلك الطريقة اي عدم الاكتفاء بسلوكية تعريفهم
عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة سلوكا تعريفيا
من الدليل قوله اي كلمة مفسرا بالكلمة لئلا يكون الجنس تروكا الا في التعريف وبالنكرة اشارة
الى ان ما موصوفة وانما اختار ها مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل
في الخبر التنكير وكبدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين

من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن اشارة الى ان قوله في لفظ ظرف مستقر صفة للمعنى والجملة
حالا او ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل في بمعنى الباء قوله اعني الكلمة
فسرها اولا بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا تخالف بالاستفادة من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى
الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق والتخصيص على اختلاف التوجيهين
والاوجه ان التفسير الثاني لافادة ان المرجع نفس مالا سم ما في ضمنه من الصفة او الصلة وما
قيل انه جمع بين حاول والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما وان
سمناه فضمير انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع في تذكير ضمير
ما وتانيثه ملاحظة ما عبر عنه ولذا قال الشارح ره في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير
الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن
سمناه فالتذكير كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار سمناه فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد
انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على
سمناه فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي
هو قسم المفرد قوله والمراد بكون آه اي المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة
المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ فانه يصير المعنى ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال
ويحتاج الى تكلفات بادنى تدبر يجبها الاسماع قوله ولا لتها عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف
بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفردا
لعدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله قوله وحينئذ يكون المراد الكون الشيء في نفسه كناية
عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به

يكون المراد منه استقلاليه في المفهومية قوله فمرجع آه مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن آه استدراك لدفع توهم ناشئ من كون نسبة الحدث الى امر واحد وهو انه كيف يرجح الوجه الاول وقال في الثاني يمكن قوله مشتمل على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه وهو كرامي الحجارة الا ان اجزاء المادة لما لم يكن مرتبة في الفهم لم يكن مركبا فلا يدل ان ضرب قبل ذكر فاعليه يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلا نسلم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان لنسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ها هنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهي وبمعنى سياه بودن فالجواب انما كانت الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت المنسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا يحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا يمتنع حمله على شيء قوله هو الكلام

طرفيها اي آلة تعرف بها حال الجزء ما احد بها بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان يقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فملاحظ الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا دخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا يستقل اذ لا يفهم تلك النسبة ما لم يفهم الذات المنسوب اليه الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضميره لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا بناء في قوله فالمراد بالمعنى آه لان المراد بلفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئيا وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه بانع عن ارادته وان كان المتبادر المطابقي قوله بل اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي في الفعل قوله ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت من ان المعاني الحرفية الآلية لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصدا توهم قوله فهو صفة الفاعل المجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا عطف على محذوف اي فقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا ... وبقولنا وضعا آه خرج ما لا اقتران فيه بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال كاسماء الافعال وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث او يكون قيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم وعلم ان الشارح رح لم يذكر فائدة قيد في الفهم ها هنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة من المصادر او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي

منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو
ثم التقل اى الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع
وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح رح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيدوا هاهنا رعاية
للاعتبارين وهذا بخلاف نحو زيد ويكبر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع
التحقيقي فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي
المشترك يعتبر الوضعان قوله ودخل فيه عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات
الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا اولا قوله الافعال
المنسلخة اى في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فيها ايضا من المنقول وقيل وكذا
الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات
عن الحدث انتهى قال المصنف رح في الامالي لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها
في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما
اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد
بالاتيان بها على المبتدا والخبر تقييد الخبر معنى بالنسبة الى المبتدا مخبرا عنه على ما كان في الابتداء
ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد
الزمان فلذلك لم يات عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان السلخ للافعال
الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان
دون المصدر ليس بشيء آه قوله لوجود الاحد في الاثنين فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا
لا احد فقط قوله ودلالته مقترن اى لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا لانه بحسب
وضع مقترن باحدها فقط قوله وان عرض آه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل فيصدق

عليها انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على
تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله انما تستعمل اى بحسب البعض ظاهرا اذ قد تستعمل للتكثير
فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع
التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله سبحانه وتعالى قد نرى
تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي
اى الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعاني الحرفية جزئية وحمل على الفعل الماضي بحوز
الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني قوله وشيء
من ذلك آه اى المذكور لا تحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اى لا يفهم شيء
من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء
من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل
معين ماخوذة في مفهومه دون ما عداه قوله دخول السين اللام للعهد اى سين الاستقبال
دون سائر السينات قوله لنفي الفعل اى الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سياتي قوله الا في
الفعل اى الفعل الاصطلاحي كما مر قال لحوق تاء التانيث اى الساكنة لانها الدالة على
تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اى وان كان لها فاعل
استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاعل ظاهرا وفاعلها
لامكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في
الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة
باللام قوله لاختصاصها بالاسم لثقة الاسم وثقل الفعل قوله اراد وذلك لانه اشار بلفظ
التاء الى الغاء الخصوصية المعتبرة في فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث

بعد خبر نظر الی جانب اللفظ قوله او تقديرا آه فانه يمكن تقدير الفتحة في آخرى وان لم يظهر للتعذر
بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله
اما البناء على الحركة آه واما البناء فلعدم اعتوار المعاني عليه قوله لمشابهته المضارع وتكونه مشابه المشابه استحق البناء
على الحركة بخلاف المضارع فانه شابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه بني على الحركة لوقوعه
موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة
المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال آخره من الاعراب
والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه لمشابهة المضارع والحال انه متقدم عليه قوله
في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرطا وجزاء عطف على
قوله وقوعه تقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات ونقل الماضي لفظا اولا تجد فعلا ثلاثيا ساكن
الوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمفعول كثيرا قال
مع غير الضمير سواء لم يكن مع ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن
نحو ضربا قوله كراهة اجتماع ولذا قالوا اصل عُلِبَطٌ وبَدْبَدٌ علابط وبدابد قوله لشدة اتصال الفاعل
اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط
على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن
قوله احترازا عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور قوله فانه ايضا مبني على الفتح ولا تسعني
للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا لا تعذر ها هنا لان اتصال الضمير فيه بعد
صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدم على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط قوله اي حال
كونه يعني ان الباء ليست صلة لاشبه او ليس الحروف مشبهة بها ولا باء السببية بل ظرف مستقر

دون الحركة والالغاء الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل
فيه ياء يشار كه في جميع صفاته وهي نون الجمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل
ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل عليه الدليل لان اعتبار المشاركة في بعض صفات دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف رح قوله اخف واخصر لاعتبارهم اياه من
قبيل الاسم ولذا اجعلوه قسما من المبني وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت مبني ان يكون اخف
من الالف نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله فانه اي البناء
بناء على ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل
ففيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله سبحانه تعالى لله الامر من
قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف فاندفع
الاشكال الناشي من الظرفية وبقي الاشكال الناشي من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله
ذاتية اي لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء
الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون
المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له قوله بالموصول اي بما هو على
صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق في تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولا والمقصود
من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع بيان فوائد القيود وما سيكون
كان تفسيرا لها فلا تكرار قوله بلم يضرب اي يضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان
الماضي ولين كما ض وكذا ضربت في ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونها امثلة
قوله خبر مبتدا محذوف ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن
المحدود من حيث المثنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا

وقع صرفة الحال وانما لم يجعله للنسبية لاحتمالة المقارنة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب مثل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون مسببية الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة سببين بقوله لوقوعه فيهما الى المتكلف في اعتبار سببية الحروف قوله اتين على صيغة جمع المؤنث من الاتيان اي جئن بهما لوجه المقارنة قوله في اوائله الظاهر في اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل كانه قيل باحد حروف هي اوائل قوله اجمعتها كلمة نايت اشارة الى وجه اضافة حروف نائت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق الاسم المعتبرة في صيغة المضارع اما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هي في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل من المضارع متاخرة عنه فلا يكن اعتبارها في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون اورد كلمة الحصر ردا على من زاد ولدخول لام الابتداء عليهما لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي وقد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي بها امتاز عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركا بيان للسبب الذي هو منشا المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظاهر حينئذ لكونه مشتركا ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله على الاصح قال بعضهم حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وبعضهم بالعكس قوله بالجر اي ليس مرفوعا بتبدا او خبره بالتنين قوله وتلك المشابهة بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك

المشابهة ها هنا اعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير به الى تلك لضرورة المشار اليه بعيدا او صيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو وكمال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع اشبه وكونها للاعتراض قوله وتخصيصه اعاد اللام تخصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مختص بمعنى واحد قرائن كثيرة او الى كثرة الموارد قوله لانه لم يتم فالمشابهة المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون حدا اسميا قوله اذ معنى التصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فالهمزة لتفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ما يقابل المركب مع غيره على ما هو المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب حينئذ مفردا او كلا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلي بل لما ذكره بعض المحققين من ان الهمزة لتفصيل معاني الحروف المضارعة لا لوصف اللفظ على المعنى توضيحا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والا لكان الحال فلا بد حينئذ من ارجاع ضمير له الى المتكلم المفرد اي الواحد لتصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما الصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما قال مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله فكانها اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحدا كان معنى المخاطب من يتكلم معه قوله غائبات اورد صيغة الجمع نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين واورد صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح قال للغائب اي من يحكي عنه فيشمل ذاته الكريم المستعان سبحانه وتعالى بلا شبهة قوله اي غير القسمين

فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المؤنث قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله قال مضمومة لانه لما فتح اول الماضي يجب ان يخالفه المضارع لمكان التباين بينهما قوله اي فيما ماضيه قوصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ماضيه كذلك قال مفتوحة فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق فمهيق واسطاع ليسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على غير القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهي تواردا لمعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم التبوتي المستفاد من الحصر لانه سيبينه في قوله ويرتفع آه مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام آه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به نونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه التصريح مقصودا بالذات لان كلا منافي احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اي بحيث يكون الجزء التبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء التبوتي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما توهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال باق بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي قوله يكون سببيا وقيل انه معرب تقديرا كاشتغل محل الاعراب كما في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانهما الشدة الاتصال صار الكل جزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون

المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع الالف فلا يصير ما قبله وسطا فاجري الاعراب عليه قوله وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي هو ظاهر ولا التقديري لان سناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم تغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وتبصر فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجري على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون الجمع قوله ولان آه اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه قوله يقتضي ان يكون آه وان لم يلزم في المضارع توالي الحركات الاربع قوله لشابهتها نون جمع المؤنث وبذلك المشابهة ضعف مشابهة الفعل المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المتصل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديري لا بد فيه من اعتبار الاعراب في آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلي فلا بد فيه من القبول في الجملة كيلا يكون التقدير مجرد فرض قال فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفا الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلذا لم يقل لانه قال المجرد يشمل بالاضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير مجرور متصل بل بالفصل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان

المراد بالمجرد الخالي لأنه لا يتصل به والأخرج الصورتان الاوليان **قوله** متصل به اي بذلك الضمير
قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك **قال** للتثنية والجمع بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس
قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح ره الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكر **قال** لفظا
حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام
والروم والنقل دليلا تقديريا متعينا على ما وهم لما عرفت من سعني التقديري **قال** والسكون
آه لم يقل لفظا لانه عدمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رستا فليس السكون
في لنكرمن الذين تقديريا على ما وهم **قوله** والمضارع اشار به الى ان قوله والمتصل بمعطوف
على قوله فالصحيح للعلة قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل **قوله** وذلك اي اعراب
ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان
الموضعين اعني يضربن وتضربن بسبيان خارجان بقوله ولانون جمع المؤنث **قال** بالنون

انما اعرب بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وانما امتنع بالحركة لتصيرورته آخره بسبب
شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة سارع
وسط الكلمة ووسط الكلمة ليس محلا للاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها
متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلاجرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته
الواو في الغنة وكسرها بعد الالف وفتحها بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **قوله** حالتي الجزم
والنصب اما في حالة الجزم فظاهر واما في حالة النصب فلامتناع اجتماعه بالرفع فلا بد من زواله
الا انه زال في الواحد الى بدل وهو الفتحة وهاهنا زال بلا بدل فصار النصب نائبا عن الجزم ويحذف
هذا النون من نوني التاكيد اما لانه لا يكون في المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات **قوله**
الآخر احتراز لاصطلاح النحو لانه مقدر **قوله** المناسب لها في كونه حاصلا من اشباع الحركة موقتا
للتغير والزوال **قوله** لان الالف لا تقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه
قابلا من حيث كونه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المؤنث فانه للزوم السكون
لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديري فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك
المحل اما بخصوصه او بنوعه **قوله** كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت
التجرد فانه يشعر بعدم دخوله شيء آخر وان امكن ان يقال بغير دخوله شيء آخر لا يوجد في وقت التجرد

قوله وسواء كان العامل الخ سواء يطلب اثنين فالواجب او كان العامل الا انه اعاد لبعد الاول كما في قوله سبحانه وتعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله وقوله وهو حين التجرد عن الجازم او التي اصبا ذلا يدخلان على الاسم قوله كما في زيد يضرب آه اي التي يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور قوله لانه اذن يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواها لكونه اعراب العمدة قوله نحو الذي يضرب فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبرها يجب ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله وكيفما اي في ارتفاعه قوله ان كان الاعراب بنيي وان كان اعرابا بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ وهم تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير محقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلا معنى لان الوصلية قوله والسين آه دفع لما يقال فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل هو حرف الاستقبال قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلهما تقلبان الفا في الارضي لا دليل على قول الفراء قوله اصله لان قال الشاعر يرجي المرء مالا ان يلاقي ويعرض دون اقربه الخطوب اي لن يلاقي قوله انه حرف برأسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فخفف بنقل حركة الهمزة وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وتغيير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال كما في قوله سبحانه تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا قوله اذا الظرفية في الارضي وانما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله فنون عوضا عن المضاف اليه في الارضي وذلك لانهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق

الوقت لتجرده للفظ وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذا زرتني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازمنة الاضافة قوله سرت حتى ادخلها مثل للحروف الثلاثة مع ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقصود ها هنا تمثيل تقديران وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن وكي واذن وكان في قول الشارح فيما سيجيء ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله اي اللام الجارة آه عند البصريين فانهم قالوا ان حرف جر معد متعلق بمحذوف كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في المغني فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة استعمالها كذا في التحفة قوله خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله سبحانه تعالى لم يكن الله ليغفر لهم قوله لان هذه الثلاثة هذا الكلام وما سيأتي من قوله فان الواو والفاء آه تعليل لتقديران بعدها في موقعه هذا لا ما ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقديران بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء وعكسه في المغني عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة قوله فان التي ينتصب آه احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ها هنا للتعلق كما في اذن وحتى قال تقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية واليقين قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الارضي جوز بعضهم ان يا ول العلم بالظن مجازا فيقال علمت

ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وفى تفسير اى حسبان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوى فيجوز ان
يعمل فيه ان ويدل على ذلك قوله سبحانه تعالى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لان القطع بايمانهن غير
متوصل اليه قال هى المخففة اراد الضمير للحبر والتاكيد والفرق بين النعت والخبر سواء قلنا انه مبتدا
او ضمير فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لحصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله و
ليست نهذه تاكيدا وكيف اراد والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع ان اريد بالتحقيق حصل الشئ محققا
ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر مما الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد
بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اى راجحا على عدمه والضابطة فى معرفة ان المصدرية و
غيرها على ما فى الرضى ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يودى معنى القول
ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير والتى بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف التعويض و
بها السين وسوف وقد ولم ولا دلن فمخففة لا غير وكذا ان كان بعدها الا داخلة على غير الفعل
نحو ظننت ان لا مال لك ان كانت بعدها الا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى بعد العلم وما يؤدى
معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة و
ان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لا مخففة لعدم العوض
وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر
غير لا من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا اذا لم يلها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت
هذا فلا بد فى بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح فتدبر قوله فنجرى

ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى انصاله اليها وترتبها عليه والى ان قوله ففيها
الوجهان ليس المراد به انه يتحقق فيه الوجهان بل انه يجرى فيها الوجهان والمتحقق لا يكون الا احدهما
قوله نفيا مؤكدا فى المعنى ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا تابيده خلافا
لبعض النحويين وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتابيد لم يقيد نفيها باليوم فى قوله سبحانه وتعالى
فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ولكان ذكر الابد فى قوله سبحانه وتعالى وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا تكرارا والاصل
عدمه قوله اى لم يكن اى ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون له ارتباط بما قبلها اصلا
فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله سبحانه وتعالى وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ
خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا قرء بالنصب والرفع فمن حيث انه وقع فى صدر جملة مستقلة ينصب المضارع
ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون ما بعدها مرفوعا نعم وجوب
الاعتماد مشروط بذلك لكن الكلام فى شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر
الاعتماد بكونه تتمة لما قبلها لجعله شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو و
الفاء فوجهان بل ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى
ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلاثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعدها خبرا
لما قبلها نحو انا اذا احسن اليك وان يكون جزاء الشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن
اكرمك وان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه فى الصورة الاخيرة و
ان لم يكن ما قبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذ اعتمد
اه حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل الذى
ذكره بين فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين اعنى اذن وما قبلها لان تتوارد

العاطفين جائزا اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو قوله المذكور بعدها
اى متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا
اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه في المغني قوله لكونها اى في الاصل باعتبار مدخولها
جوابا للكلام المتقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او ممن تكلم آخرا كما في
مثال المتن وجزاء لشرط مذكور او مقدر قوله وهما لا يكونان اى كلاهما لا يكونان الا في
زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي ان يكون متاخرا عن
كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو لو جئتني
لاكرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال قوله وجب الرفع ويلي في بعض الصور فان المقصود بيان
فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط يجب
الجزم فالاولى ان يقول وجب الرفع والجزم قوله اذا لم يعتمد الاولى ان يجعل كل منهما خبرا
للمبتدا لئلا يكون ذكر الشرطين مستدركا اذ يكتفى حينئذ بذكر احدهما ولا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين
لما كانا مقررين تنزلا منزلة المعلوم وذكر في الفصلة التي من شانها ان تكون قضية معلومة
للمخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين قوله مهما اى اذنك
قوله كما اشرنا اليه اى الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول الذي صلتها منتصب
قال فالوجهان في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لتوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف قوله جائزان لم يقدر فيهما الوجهان على قياس ما سبق اذ

ليس في اذن وجهان بل في ما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل
لئلا يكون كمنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله بناء على ضعف الا عتماد لان حرف العطف
لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن يدخوله على الجملة
المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا
الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ها هنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطين
لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى مذة التكلفات كما لا يخفى قوله وكي
التي ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهو اذا ما دخلت على الاسم نحو كيما او على ان
نحو جئتك كي تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا انتقد مها اللام
نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتقدمها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل
وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله فينتصب بها المضارع يجوز نصب
المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب المضارع بها
في جميع المواد بتقدير ان قوله اى سببية ما قبلها لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدى حصول
مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا في الصباب فعلم ان مدلولها سببية ذي
الغاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها غاية لما قبلها فلذلك اختلف عبارتهم
فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان
يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبلها قوله وان كان بالنظر آه اى سواء
كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا اولم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان

حصل بذلك التسيير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلا ماضيا
ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها حينئذ اظهر من
الاول فظهر بهذا ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله زيادة اهمية اخر دجوه
كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم واندفع ما قيل ان الواجب ان يقال سواء
كان بالنظر الى زمان التكلم او سقاط قوله مستقبلا قوله حال كون آه اشارة الى ان قوله منتظرا
كالظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الى انه لا يكون حينئذ بمعنى بالحقيق
اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءا مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل
السابق قوله للسببية احتراز عن كي للتعليل تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول
اللام نحو قوله سبحانه وتعالى لكيلا تاسوا قوله لانتهاء الغاية احتراز عن الى التي بمعنى مع
نحو قوله سبحانه وتعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي ثم اذكره لا يصلح
علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي الواقع بعده المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب في
النهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل
الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية
وحب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا ومستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل
المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى
ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد
المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال قوله
ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع
مانع من الدخول في زمان التكلم وكان قاصدا للدخول بعده قوله اي بطريق التحقيق يعني

ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه كما يشعر به عبارة الشارح في بحث اسم الفاعل
حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس فان امس يفيد ان السير الواقع
فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضي ان يكون ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول في
حال التكلم يكون السير في الحال ايضا مدخلا في تحققه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه قوله
كانك كنت بيان لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح
ارادة الحال الماضية منه فوجهه بانه يقدر ان هذا الكلام واقع منه الان يحكيه وهذا بناء على ان القيد
المتكلم من حيث انه متكلم موجود في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وانما لم يصور
بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصود استحضار صورة
ما وقع فيه كما في قوله سبحانه تعالى فلم تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة
عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال في عبارة المصنف زمان
الحال قوله ففي زمان الحكاية اي يتجه لما قيل فلا يتوهم استدراكه قوله اذ لا يمكن اه دليل لقيد
يعني ان البقاء على الرفع الذي كان عليه لا يستلزم النصب اذ لا يمكن التقدير ان قوله لا اساعلم
للاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد يقصد من المضارع هنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك
ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يراد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه
الحال قوله لاجابة لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد اتبع

هاهنا لانه علم الاستقبال وتقديره مالم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة لعرض تقييدها مع انها
اعم استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما في السباب قوله كلام مستانف
لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها بالفعل
حرف جر متعلق بما قبلها قوله لان يقدر آه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان او ضمير الشان لتكلف لا يدعو
اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخلة آه اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل في حتى
وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور لا
على المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها ولا
سرت حتى ادخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى لما كونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال
اللفظي والمعنوي لتصيرها حرفا تبعيا وكلمة مستقلة بعدها لم يبق الا اتصال المعنوي والاستعلاء في سناء التحقيق فلم تكن
المناسبة بحسبها تحقيقا فكان السبب منتفيا لوجود السبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فلعلهن
بوجه آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز سرت حتى تغيب الشمس بالرفع قوله الآن قيد به ليصير
المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على
التقييد كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا في الحال كذا في الرضي
واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر
الثاني فان كينونة السير على صفة اوفى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الخبر مستقبلا فانما
لما هو مدلول كان الا باعتبار ان الانتفاء صيغة حصل السير عليها وهو تكلف سمج قوله في

وقت حصول آه على حذف ثلاثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف ولم
جر القيام المضاف اليه الاخير بقاياه قوله فيفيد المعنى على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التتابعة و
بخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير وتقدير العامل للجار والمجرور انما هو لرعاية قاعدة
نحوية فان العرب الفتح يفهمون المعنى من غير شعورهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه آه اي وقوع مدلوله
بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك في وقوع السبب المفاد بسببيته
له يجتنى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب قوله فاما دخل تصريح بكونه حرف ابتداء بجمل
الكلمتين متحدتي الفتين لا تقدير للمبتدأ قوله لا على كان سيري اشارة الى ان المقصود بتقدير
جاز ليس تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يقدر جاز فيكون عطفا
على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله في التتابعة لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحية
آه مع ان تقدم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا تاخر فانه يحتمل المشاركة
وعدمها هذا ما قالوه وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله التي ينتصب آه احترز عن لام كي الداخلة
في قوله تعالى لكيلا تاسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقديران بل بكي واشارة الى
ان مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكره في الشرح فانه مثال التقدير كما مر قوله وانما يقدر
آه اعادا الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجمالا في لام كي و
لام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يقيد بخلافهم في حتى
لظهوره قوله ينتصب بها اي بتقديران بعدها فالباء للملابسة وفائدة التقييد
الاشارة الى ان مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء قوله هي يعني ان لام تاكيد خبر مبتدا
محذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر قوله او معنى وشرط صاحب المغني ان يكون
النفي بما اولم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال في قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي قوله فان قيل آه
لا ورود لهذا السؤال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة لمجرد تاكيد النفي وعند البصريين صلة

خبر محذوف اعني قاصد اكما مر قوله التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء
المعهودة فيما سبق وان الشرطين التقديريان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله
بشرطين خبره ولكن على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب المستفاد سهما اذ ليس شيء
خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى
تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط لتعين
الانتصاب للتعيينية لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى فكايودن لهم فيعتدرون
وكذا في الواو وأو قوله على السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي
كونها لعطف المفرد على المفرد قوله تغير اللفظ من الرفع الذي هو اصل في جميع الافعال الخالية عن
النواصب والجوازم الى النصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ
قوله على تغير المعنى اي لتغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب
الى السببية وذلك لان تغير اللفظ اشعر بتقديران هو علم الاستقبال وبتأول الفعل بالمصدر او
لعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان في النصب
شيئان دفع كون الفاء للتعقيب وتقوية كونه للجزاء قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون نفي
المضارع على الاستيناف او العطف كما في صورة النفي في المتن رفع تحدث على العطف فيكون
شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا مبتدا لا عن ذلك قوله بتقديم
الانشاء لان تقديم الانشاء على الاصل ان يكون جوابا بديلا عن اية الحامل على الطلب النفي

هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب للعطف قوله المستدعى جوابا صفة للنفي مبينة لكونه
في معنى الانشاء قوله عن توهم انما قال توهم لان وقوعه احتمال عطف الجملة على الجملة حصل نصب
المضارع الآن توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد
سببية احدهما للاخر وانما بعد قصد سببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخر
باعتبار افتراكهما في الطلب او في النفي قوله فيندرج فيهما الدعاء اي المراد بالامر والنهي
مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي تأويل قوله الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل
خير افشيا عليه او اسم فعل نحو نزال فاتلك او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو
فان مقدر بصه الامر جار مجرى صريح الامر قال او نفي وهو انما صريح كما في مثال الشرح واما ما ول نحو قلما تلقاني
فتكرمني فان قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال وانما يفيد معنى النفي ولا
يجري مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابا يقولك انت غير امير فتضرب بني وقد جوز قوم نصب جواب
كل المتضمن معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك
والله تشتمني اي لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد شبه نحو ان
تأتني فتكرمني او تذكرني انك او بعد شبه والجزاء نحو ان تأتني آتك فاكرمك او اكرمك
الى فالشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاز النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجيء فيكرمني زيد
لما في انما من معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي
قوله ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفاء هما او
القصد الى نفي الثاني ولا يمكن القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق
المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا

يمكن نفي الاول فقط لاستلزام تحقق الحديث الذي بعد الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستيناف او على العطف على النفي فيكون المراد اما تينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تينا فتجهل لزمان فان المقصود اثبات جهلة قوله فيندرج في النفي اي المراد بالتي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما في ضمن اتيهم بالصيغة او بغيرها صيغة قوله لعلي ابلغ فانه بمعنى تمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي تهكم واستبعاد بحيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد قوله للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه لاذ ليس مذهب البصري قال او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه قوله وما بعد الفاء في تاويل اه لاشتراكهما في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدا محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئه للعطف قليل مختص لعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدا محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية سواه ان يدل على السببية قطعا او ان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة قوله فمحمول على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل يحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة فالجواب قوله مصاحبة اه اي لقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى من الحال الى الاستقبال والواو من العطف الخ اي الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها

تتعين الرفع على الاستيناف قوله والا فالواو اي وان لم يرد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب فالاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل اه فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد تقديم الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لاشتراكهما في صرف ما بعدها عن سنن العطف قوله ليجتمع الزيارة فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقدير هم ليكن زيارتك اكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشارح الرضي ان هذه الواو انما للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدا محذوف الخبر بمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي او بمعنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل ولانتفاء التنصيصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تاكل السمك وتشرب اللبن في المغني وان جزمت لعطف على اللفظ ونهي عن كل منهما وان نصبت عند البصريين لعطف على المعنى ونهي عن الجمع اي لا تكن ممن يجمع اكل السمك مع شرب لبن وان رفعت للجمهور انه نهي عن الاول اباحة للثاني وان المعنى ولا تاكل السمك وانت تشرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلا توجه اليه حرف نهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لاكن على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدا فالواو داخل على الاسمية تقديرا قوله التي ينتصب اه لم ينص ها هنا على كون قوله بشرط خبرا وان الشرط بتقدير ان اكتفاء بما سبق قال بشرط معنى اه او في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر او امتداد الاول الى حصول الآخر نصبت بعد او ليدل تغيير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا اختلف في

التقدير بالاوالى قوله اى بشرط ان يكون آه فقوله الى ان والا ان تركيب اضافى بملابسة الدخول للامتزاجى حتى يلزم ان يكون المجموع معنى اذ فما قيل انه يتكلف تكلف قوله ينتصب آه اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الاخير فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان فى محل يقع فيه الجملة يجوز الامران للتناسب وان لا يقدر بجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره الشارح تعين تقدير ان قوله صرحا هكذا فى التسهيل وغيره فالواو كقوله للبس عباءة وتقر عينى اى احب الى من لبس الشفوف والفاء كقوله لولا توقع معترّ فارضيه ثم اقتلنى اى فقتلى مليكا ثم عطف كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صرحا بل ضمنا فقد ان بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التى سبق ذكرها واذا انتفى تلك الشرائط صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستئناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله فى صورة الفاء وما قيل انه ليتكل بما عجبنى اى يكل الانسان نفسه مصنوع لا يعبأ به قوله او على آخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذى هو اخير المعطوفات قوله البعد بحسب اللفظ المذكور لفصل التفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم آه لا نضير فى كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر فى كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص قوله ان التفصيل فى الذكر لا يستلزم التفصيل فى الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة لعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه آه عطف على قوله وقيل اى يرد على ما قيل و جعل الضمير المجرور راجعا الى التقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على التقدير الاول يرد عليه ان جعل آه ويرد عليه توهم لانه على التقدير الاول داخل فى تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره فى الاجمال قوله مرة فى الاجمال بان يقال والعاطفة بعد قوله واو ويعاد ها هنا مقيدا بالظرف

قال ويجوز اظهار آه اخذ تبيين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان ويجب فيها فما بقى من مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها قوله من اللام الزائدة و هى التى تجئ بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الله واختلف فى هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل الاول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها خبر اى ارادة الله وامرى فلا مفعول للفعل كذا فى المغنى قوله نحو اعجبنى قيامك آه اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهى ما يكون ما قبلها اسما صريحا قوله فلم يدخل آه لاختصاصها بالمضارع قوله واما الواو آه اى المذكورات سابقا قوله والانتهاء اى مثلا ولاستلزام المعنيين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الناصب بعدها لئلا يتوهم توارد ناصبين قوله لاستكراه آه اى المتحركين وقولهم لا الله لا يلقى لما بى ولا لما بكم ابدا شفاء يشاذ قال ويجزم بلم ولما آه اما الجزم بلم ولما وان فلاختصاصها بالفعل وكلما اختص بشئ وهو خارج عن الحقيقة يوثر فيه ويغيره غالبا كشهادة الاستقراء واما بكلمات المجاز آه فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر ولا الناهية فلمشابهتها ان ولم ولما حيث تقلب الخبر الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضى قال ولا فى النهى فى الرضى اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يراد بواحد من المسماة به وحينئذ يدخل عليه اللام او الاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشتركة فى النافية والناهية والنافية و الزائدة ولذا كان الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما سيجئ فالتوصيف و الاضافة فى العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ منصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثنائيا والحرف

الثانی حرف علة وجب التضعیف فاذا ضعفت لازدت علی الفه الفا آخر وجعلته همزة تشبیها برداء وکساء وقلت لا رفیجوز ان یقصر فیقال ها هنا لا بالقصر علی حالة البناء یجوز ان یقرء بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بیان لمعنی الظرفیة والتعریف فیه لفظی وانما اثر الوصف علی الحال للتخصیص المزیل للنکارة الحاصلة من الاشتراک اللفظی والحال قید للعامل قال وکلم المجازاة ای کلمات تدل علی کون احد الجملتین جزاء للاخری فالمجازاة بمعنی الجزاء علی ما هو فی الصراح جزیته وجازیته بمعنی اختار ها علیه لان الجزاء یستعمل بمعنی الجملة الجزائیة کثیرا قال مهما آه غیر مرکبة عند سیبویه رح ومرکبة من ما الشرطیة وما الزائدة عند الخلیل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما فی الهمس ومن مه بمعنی کف وما عند الزجاج وعلی التقادیر معناه ما لا یعقل سکالزمان قال دادا حرف کان غیر مرکبة عند سیبویه رح وقیل اصله انا غیرت المیم ذالا وقال المبرد اذ باقیة علی اسمیتها دا کافة لها عن طلب الاضافة مهیئة للشرطیة دال الجزم کما فی حیث فانها صارت للمستقبل وجازیة بما الکافة لها عن الاضافة التی تفید التعیین بسبب المضاف الیه لتصیر مبهمة کسائر کلمات الشرط و اختلف فی عامل الشرط والجزاء فقیل کلمة الشرط فیهما وقیل کلمة الشرط فی الشرط وبها فی الجزاء وقیل الشرط فقط وقال الکوفیون الجواب مجزوم بالجوار وقیل مبنیان لعدم وقوعهما موقع الاسم قال واذا والغالب فیه ان یکون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنی الشرط مختصة بالفعلیة ویکون الماضی لفظا بعدها کغیر او المضارع دون ذلک وقد یجزم

عن الظرفیة والشرطیة والاستقبال والتفصیل فی مقامه قوله لم یجی آه ای لیس بمعنی الشاذ مخالفته القیاس ولا مخالفة الاستعمال الفصیح لانهما اذا انضمتا بمعنی الشرط فانجزام المضارع بعدهما قیاسی واقع فی استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنی الشرط قلیل لم یسمع فی السعة قال اما مع کیفما آه فی المعنی کیف تستعمل شرطا فیقتضی فعلین متفقی اللفظ والمعنی غیر مجزومین نحو کیف تصنع اصنع ولا یجوز کیف تجلس اذهب ولا کیف تجلس اجلس بالجزم عند البصریین الا قطربا لمخالفتها ادوات الشرط لوجوب موافقة جوابها الشرط کما مر وقیل یجوز مطلقا والیه ذهب قطرب والکوفیون وقیل یجوز بشرط اقترانها بما انتهی فعلم ان الدلیل الذی ذکره الشارح رح جار فی جمیع صورها لان استواء فعل شخصین فی جمیع الاحوال والکیفیات متعذر وان ذکره تصویر للکلی فی صورة جزئیة لتتضح کل الاتضاح قوله ومن المتعذر الخ فاذا التعذر لاستواء تعذر اعتبار معنی الشرط فیه فلا یکون متضمنة لمعنی ان فلا یجزم واما ما جاء فی الشعر فللضرورة باجرائه مجری الشرط لکونه فی صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والکیفیات واعتبار استوائهما فی البعض وبذلک ضعفت الشرطیة فلم یجزم قوله موضوعة للابهام فی وجود مدخوله فی اعتقاد المتکلم فانها موضوعة لتعلیق شئ بشئ مفروض وجوده فی المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا ووقوعه قوله موضوعة للام المقطوع به ای بوجوده فی اعتقاد المتکلم فی المستقبل فلم یکن فیهما معنی ان الشرطیة لان الشرط هو المفروض وجوده لکن لما کان یشغلنا الحال کثیرا فی الامور التی نتوقعها قاطعین بوقوعها علی خلاف ما نتوقعه جوز تارة بقصد التهکم او نحوه ان یجازی متی وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلک لمعنی لما سنح فی اسماء الشرط اذ لم توضع فی الاصل لان یقطع المتکلم بوقوع الفعل فیه جریا علی خلاف ذلک اذا فانه لما کان حدیثه الواقع فیه مقطوعا فی محل الوضع لم یسنح فیه معنی ان بل صار عارضا علی شرف الزوال فلذا لم تجزم الا فی ضرورة الشعر کذا فی الرضی قوله ای نفی المضارع نص فی ذلک عبارة المغنی حیث قال لنفی المضارع وقلبه ضیا قوله ولا بعید

اى من حيث المعنے وفيه اشارة الى بُعده فى الجملة وذلك لان لم تدخل على المضارع ويوقع
فيه معنى القلب والنفى معًا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف
الظاهر وكذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير الخ نعم يصح لو قيل لقلب الماضى مضارعًا
ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضى فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو
شرطية دل على جوابه ما قبله **قوله** ولا يلزم استمرار الخ بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم **قوله**
بين العامل اى بين العامل الحرفے وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون
داخلا على الفعل بل على الحروف وذا الاصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة
الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه ابقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورته لم جزء منه فلا يرد
ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفے بلم وليس كذلك **قوله** ويختص ايضا
آه فهذه هى الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهى ان منفے لما لا يكون
الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشترط ذلك فى المغنى وعلة ذلك الاحكام ان لم لنفى
فعل ولما لنفى قد فعل اتے وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط
ويجوز حذف الفعل بعده **قال** اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو
اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال
وكان القياس فے امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنے لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام نحو

فى الشعر اكثر منه فى النثر **قوله** وقد تسكن آه وجه مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن
فخذ فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما **قوله** وهو يدخل على جميع
آه بخلاف اللام كما عرفت **قوله** او متكلما نحو لا ارينك هاهنا لان المنهى فى الحقيقة هاهنا
هو المخاطب اى لا تكن هاهنا حتى لا اراك **قوله** المذكورة من قبله قيده بذلك لكونه تفصيلا
لما سبق معطوفا على لم فى قوله فلم لقلب الخ وخرج لو لا تضر لان الكلام فى الجوازم **قوله**
اى بجمل آه اى للدلالة على السببية الجملية كما يدل عليه بيانه وفى التفسير بافادة كون الاول
سببا للثانى خلل عن هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية المحققة فلذا لم يفسر بها **قوله** بل
ملزومية اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى رح معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان
الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لى مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان
زيد ابى فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية
مجرد التوصل فے اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيؤل الے الملازمة الادعائية فكلمة بل اما للاعراض

ـه لا محذوف وتمامه كلام الشيخ هكذا وقد جاء فے المتكلم قليلا كلام الامر وفے النهى قولهم لا ارينك ههنا ١٢
ـه سببا للثانى ان يدخل من الادخال وهو ليجعل كلاهما صيغة مخاطب فلا حاجة الى تكلف المجاز فتفكر وتشكر ١٢

عن معنًى الى معنًى او عن لفظٍ الى لفظ اظهر **قوله** ولا يلزم الخ عطف على اعتبر داخل تحت المراد
وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار **قوله** المكارم
الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكرمية والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة الرضية
قوله انه سنها بمكان من ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة **قوله** لانه شرط اى علامة **قوله**
اتبناء الجزاء في الصراح الجزاء باداة **قال** فان كانا آه اى فان كانا ماضيين فمبنيان
ولكونه معلومًا مما سبق من ان الماضي مبني ترك **قوله** اذ الاول وهو ضعف الوجوه في
الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي في الرضى وهو قليل لم يجئ في الكتاب العزيز
قوله فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يصرع اخوك تصرع **قوله** لدخول الجازم اى
من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا يلزم التعرض
لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث **قوله** لتعلقه آه فالجزم باعتبار اصل
التعلق والرفع باعتبار ضعفه **قال** ماضيا آه بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحدث
في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم وفعل التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذ وقعت
جزاء في قوله والا فالفاء **قال** بغير قد اى بغير حرف محقق للماضي على ما سيشير اليه قول
الشارح فيما سياتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل لو ما ويكون الماضي الذي يكون بلو ما ولو اخلافي قوله والا فالفاء فلا يرد
النقض بالماضي الذي بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد **قوله** وتحيل آه اشارة
الى ان الاول اظهر لان الظاهر هو الاحتمال الثاني او تقديره اذ لذا قال او معنويا بتقدير

قوله التحقق آه والضابطة ان مدار اتيان الفاء وتركه التاثير المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال
فان اثر فيه تاثيرًا تامًا فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرًا ناقصًا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلًا
فالفاء **قوله** الماضي المحقق لم يقل الماضي لقد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلًا اى بغير الحروف التي
يكون الماضي بعدها محققًا لا تاثير فيه للشرط اصلًا كما اشرنا اليه سابقًا **قال** مضارعًا مثبتًا قيل
في اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولام الامر والجواب
ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعًا مثبتا فقط مجردًا
عن دخول شيء من الحروف وحينئذ يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء **قوله** لعدم تاثير
آه لتمحضه للاستقبال بدخول لن **قوله** معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده **قوله**
خلاصته للاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملًا للحال والاستقبال قبل
دخول الاداة **قوله** وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين آه اى الماضي بغير قد
ونحوه من الحروف المحققة للماضي لفظًا او معنًى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف
مثبتا كان او منفيًا بلا **قوله** لان الجزاء حينئذ اى حين انتفاء الماضي و
المضارع المذكورين **قوله** اما ماض آه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان لا يكون فعلا بل جملة
اسمية او بانتفاء كونه ماضيًا ومضارعًا بمعناهما الحقيقيين فيكون امرًا او نهيًا او دعاء او
استفهامًا او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او
بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النفي او بانتفاء
كون المضارع المنفي بلا بان يكون منفيًا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء **قوله** الى
رابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يقتضي الشرط **قوله** او دعاء او استفهام آه دخول
الدعاء والاستفهام مطلقًا تحت قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا
بمعناهما الحقيقي اعني الاخبار وهو الا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي و
المضارع **قوله** او لم الواجب اسقاط قوله او لم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج

في قوله اذا كان ماضيا لغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ باسقاط في

قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عدّدناه فيما سبق قوله لانّا تيرآه بقلب سينه الى الاستقبال امّا لبعده ودلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية او لغيرها الطلبية او لبقائه على المضي كما في الماضي المتصدر بقد ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما دلن والسين وسوف ولام الامر ولا في النفي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبا منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا يضره قوله لاختصاصها بها اي على القول الظاهر في المغني قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم في قوله ويليها المبتدء عليها لان سوق الكلام لا يساعده قوله وان التي يجزم الخ جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا داخل في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقدير ها بعد الامر والحصر مستفا

من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى انما كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه لابد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها بان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء آه انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كافيا في ذلك على ما وهم قوله والطلب آه واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جعلت بعده ما يصلح جزاء المضمون لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاء له فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة بتبعيتها وقل فعل اختياري يطلب لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله يكون ذلك المطلوب سببا لها التحقيق سمي الشرط قوله قد ان مع ذلك الفعل لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المتعرض بالترتب او السببية قوله فيجزم بها ظاهر مذهب الاخفش الجزم الجزاء بهذه الاشياء لابان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب في مذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس بما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فصلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من تفصيل

المتعذر قوله لان التقدير على ما عرفت آنفا يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا
واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه آه يعني يجوز عند قيام
القرينة ان يصير المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل
الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان
ساعده النقل كذا في الرضي قوله فيمن قرء مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر
والشكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب ولم يرثه ولم يوهب
وليس كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه
وقد قال تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبار
انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضا و
لا على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في
شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد ولان ما طلب هبة
ولي موصوف بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب
ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى اني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير
كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله ووهبنا
له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا خفاء في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى
ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك لم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه
بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا
ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه حيث يبقى ذلك

۱۲ اي لا يقدم اصل الاشكال اذ هو باق على بعض الروايات ۱۲ قوله وكذا ما قيل آه فان المعنى المجازي انما يدفع الاعتراض
بموت يحيى بعد زكريا لان عرض الوارد وبوته قبل زكريا كما لا يخفى ۱۲ قوله يحيث آه اي يبقى ذلك اي الشرع معمولا بعمل
به الناس بعد زكريا فكانه قال وليا يأخذ العلم والشرع مني فيرثه يحيث يبقى معمولا به بعدي ودفع الدفع لعله يكون معنى هذا الوصف

معمولا بعد زكريا قوله وقال اي مدهم اي رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلا اريسوا
اقيموا انزالها اي تمارس الحرب فكل موت يجري بقدر الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه
حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد
النص على المقصود آه من ادخل الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة
لفظ المثال لدفع توهم ارادته توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان
كما في صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري
حينئذ ايضا اي صيغة للامر كما يقال لام الامر قوله وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص آه
الا انه شرط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين
فانهم لا يطلقون على الصيغة بای معنى تستعمل قوله كذا ذكره المصنف احاله على المصنف
اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق
بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة
فيهما فهم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال
لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله
شامل آه اي هو بمنزلة الجنس القريب للام المعرف فلا يأتي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس
البعيد وقوله ليطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غالبا آه لان

الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءً امما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري قوله فانه يطلب بها الفعل اي قبول الفعل قوله وعن مثل صنعه هذا بناء على عدم اعتبار قيدٍ زائدٍ على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اُريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا لتبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره لم يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لا لفظه قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنىً قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة المقام قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب آه الصواب ليضرب ليضربا كما في بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب ٭ محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا ٭ اي بلاگا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قال فان كان آه اي اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة آه نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف اسكن جزءً او بعد حذفه وحينئذ يحتاج الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف اوالى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل فيه نحو قُل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله وان

كان رباعيا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لابد من ذكره قوله نظهوره اي مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة وهو من بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي آه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اُريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد وان اُريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيه آه اي المضارع مطلقا او المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مزيدين واحدا ثالث مثنى للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك كان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى الثاني فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكر سابقا ايضا قوله من المزيد فيه اذ لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزوت ان كان

ضمیر بعده راجعًا الی حرف المضارعة وظرف لبقی ان کان راجعًا الی حذفه **قوله** لیتوصل آه
فیه اشارة الی وجه التسمیة **قوله** حال کون الهمزة آه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت
الزیادة والصفة یتبادر سبق ضمها علی الزیادة علی ما مرّ فی تعریف الکلمة وجاز تاخیر الحال
لکون صاحبها نکرة مخصصته بالاضافة **قال** ان کان آه شرط یدل علی جوابه ما قبله
قوله فانه اذا قیل آه هذا سهو من قلم الناسخ اذ لیس الکلام فی ابطال فتح التاء وکسرها
والصواب ما فی بعض النسخ انه اذا قیل اُئتُل بفتح الهمزة التبس بواحد المتکلم المعلوم
واذا قیل اِئتِل بکسر الهمزة لزم الخروج من الکسرة الی الضمة وهو ثقیل کما مر
قیل وذلک ان تقول فی عبارة المصنف حکمان احدهما صریح وهو ان یؤتی
بالهمزة المضمومة اذا کان بعد الساکن مضموم وهذا الحکم بدیهی لان المناسبة تقتضی ایاها
وثانیهما الحکم لمستفاد من التخصیص بالشرط وهو انه اذا لم یکن بعد الساکن مضموم لا
یؤتی بهمزة مضمومة والشارح علل هذا الحکم فکانه قال وانما لم یؤت بهمزة مضمومة فی
المکسور بعده والمفتوح بعده لانه یؤتی بالهمزة المضمومة فیما یفتح بعد الساکن التبس بالمتکلم
المجهول ویؤتی بها فیما الکسر بعده التبس بالمتکلم المعلوم والماضی المجهول من باب الافعال
فالفعل لانه سهو **قال** مکسورة فیما سواه آه ازدت همزة وصل علی ما یلقی بعد حذف حرف المضارعة حالة
کونها مکسورة فی ساکن سوی ساکن بعده ضمة ای فی صورة وجود ساکن فیما یلقی سوی الساکن السابق فما
عبارة عن الساکن والکلام علی حذف مضافین وهذا مراد الشارح وارجاع الضمیر الی امر من مضارع صحیح
سوی ساکن بعده تعسف **قوله** لما یکون بعد حرف المضارعة آه الاولی بعد الساکن ضمة کما
فی بعض النسخ **قال** وان کان رباعیًا آه عطف علی قوله ولیس برباعی بحسب المعنی ای فان لم یکن

رباعیا وان کان رباعیا **قوله** فالهمزة مفتوحة لم یقید فتوحت مع انه الموفق للسابق لان
الهمزة فیه لیست بزائدة **قوله** لانه انفتاح موجب آه وتحقق مقتضی الزوال هو امتناع الابتداء
بالساکن ترکا لنظیره بخلاف عد فانه لم یزد فیه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو
وقوع الواو بین حرف المضارعة والکسرة لعدم مقتضی الرد وما فی نحو اقم فانما رُدّت الهمزة
لزوال السبب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف له فی الرضی انما لم یرد الواو فی عد لانه
لم یرد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فیکون الرد ضائعا وفیه انه جاز فی اقم ایضا الاتیان
التنبیه واجب فی اعلال حرف العلة وما قررنا لک ظهر اندفاع الاشکال الذی تحیر فیه
الناظرون وهو انه ان اراد یقول ان کان بعده متحرک لم یکن متحرکا بالحرکة الاصلیة خرج
نحو قل وبع وخف وان اراد مطلقا دخل فیه اقم مع انه لم یحصل ما یقتضی امر ابقاء الحرکة
الاصلیة وانه ان قید قوله وان کان رباعیا بما یکون بعد حرف المضارعة فیه ساکن لم
یکن متناولا لاقم وان لم یقید یدخل فیه فاعل فعل وفعلل مع انه لا همزة فیها فضلا عن
مفتوحة قطعیة **قوله** لذلک بعینه ای لانها همزة اصل آه **قوله** ای فعل المفعول آه اشیر
الفعل الی المفعول لانه هو الذی له کذا فی الرضی فعلم ان اضافة الفعل الی ما لیست له
بملابسة کما وقع **قوله** لا دنی ملابسة باعتبار انه فاعل فعله **قوله** ولا بعد ان یرادآه یعنی
لیس المراد من الموصول جنس الفعل ویکون الصلة مخصصة له حتی یلزم اضافة الشیء الی
نفسه المفهوم المعین بعنوان الصلة علی ما هو الاصل فی الموصول من استقلاله فیما یعلم
المخاطب بتوسط الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما کانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر
التعین بهما فی الموصول قبل اضافة الفعل الیه فلا یلزم اضافة الشیء الی نفسه فتظهر فائدة
قول الذی لم یذکر آه وان یقال انه یلزم التکرار فی التعریف لو اُرید بالموصول الفعل

الذی لم یذکر فاعله فالظاهر ان یکتفی علی قوله الفعل توهمهم وکذا ما قیل فی دفعه انه اعادة لما ذکر فی التعریف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشیء الی نفسه وتکون الاعادة بلا فائدة لایساعده العبارة قوله بیانیة ای من اضافة العام الی الخاص کقولهم فعل الماضی وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فالکلام عند المجهولات فی تقدیر من ان یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم من وجه وکلمة من عند صاحب الکافیة حیث جعل قوله تعالی بهیمة الانعام من الاضافة البیانیة بتقدیر من قال وهو احد فاعله هذا احد مطرد عند سیبویه واما علی مذهب الکسائی فی نحو ضرب بنی وضربت زیدا هو ان الفاعل محذوف فی الاول علی ما مر فی باب التنازع وعلی مذهب الاخفش علی ما حکی عنه ابو علی فی کتاب الشعر قال جوزا ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسیبویه مستشهدا بقوله تعالی اسمع بهم وابصر فلیس فیه ما ذکره المصنف رح بحد تام کذا فی الرضی فلذا زاد الشارح رح واقیم المفعول وبهذا ظهر فساد ما قیل لم یذکر هذا القید اعتمادا علی اشتهار انه لایجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غیرت صیغته آه فیه اشارة الی ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الی الفاعل قوله دفعا للبس ای لو لم تغیر لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقیامه مقام الفاعل قال ضم اوله آه بناء الکلمات العربیة علی اعتبار تلفظها استقلالا ولذا کان الاصل فی اولها الحرکة وفی آخرها الوقف فما قیل ما ذکره منقوض بما فیه همزة الوصل فی الدرج فانه لایضم اوله بل یبقی ساکنا ولایضم ثالثه مع همزة الوصل ولا همزة وصل فیه وهم قال وکسر قبل آخره ان لم یکن مکسورا قوله لان مضاه یرب اذا الفعل من ضرورة مضاه یالیقوم به فلما حذف منه ذاک خیف

ان یجیء فی اوّل حالة النظر بالاسماء فحمل علی وزن لایکون فی الاسماء قوله فی الاوزان ای اوزان الاسم الثلاثی الا منقولا قوله لخروج الضمة الی الکسرة ثم حمل غیر الثلاثی علی الثلاثی فی ضم الاول وکسر ما قبل الآخر قوله الثقل من الخروج من الضمة الی الکسرة لان الاول خروج من ثقیل الی اثقل بخلاف الثانی قال رح همزة الوصل ظرف مستقر للغو لان ضم الهمزة علم من قوله ضم اوله وکذا مع التاء قوله لئلا یلتبس قدم العلة مع انه تفسیر لقوله خوف اللبس لیکون کل حکم مقرونا مع علته واشار الی کونه تفسیرا له بقوله هذا علة لقوله ویضم الثانی والثانی قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد یکون قرینة التجرد عن امر زائد علیه قوله لئلا یفضی الی اجتماع آه یعنی لو اعلت العین فی الماضی من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العین الفا فی المضارع لانه یتبع الماضی فی الاعلال لانه هو الماضی زیادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لکون الطرف محل التغیر فیلزم اجتماع اعلالین متوالیین فی الثلاثی وذلک لایجوز ولو لم یعل آخره واعل العین فقط وقیل یطای مثلا لزم ضم الیاء ولا تعمل فی الفعل الثقیل ما یکون مضمومة وان کان قبلها ساکن کما یحمل فی الاسم نحو رای لخفته قوله لئلا یرد علیه اے ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم کلیة ولو حمل علی المهملة فلا یرد فلذا قیل الاصوب قوله انما خص اے من بین سائر المعتلات قوله لزیادة غموض اے فی اعلاله قوله فی المبنی للمفعول من ماضیه هکذا فی النسخ المصححة وفی بعض النسخ فی المبنی للفاعل منه وهو سهو قوله للمفعول اے من المضارع ووقع التصریح به فی بعض النسخ قوله ما ذکر زیادة الغموض والاختلاف قوله لثقل الکسرة آه لان الکسرة اخف من حرکة ما قبلها وقصد التخفیف فیجوز علی هذا نقل الحرکة من متحرک بعد حذف حرکتها اذا کان حرکة المنقول الیه اثقل من حرکة المنقول عنه وهذا عند الجرمی وعند المصنف استثقلت الکسرة علی حرف العلة فحذفت ثم انتقل

الى ما قبلها لان الاصل النقل الى الساكن فبقي قول وبوع بكسر ساكنه بعد الضمة فيضمم
يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة
في الليل فيقي بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من نوع ثم حمل
قول عليه لانه مثل العين مثله مكسرت فاره فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا في الرضي ولا
يخفى عليك ما في التعليل الاول من اللطافة لان فيه تغيير الحرف فقط مع عدم التغير في قول قوله
الا ايذان آه اي الاشعار في الرضي وانما نبهوا على الضم الاصلي ها هنا بخلاف بيض جمع
ابيض لانهم قصدوا ها هنا الاشعار بالتنبيه على ذلك الوزن البعيد في الاسماء لتحصيل
الغرض المذكور فقال ضم اوله لموافقة الماضي نحو نصر فعاله قال المتعدي وغير المتعدي
في شرح التسهيل التعدي لغة التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به
فان تجاوزه الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا اصلا فاسم الفاعل والمفعول و
المصدر انما يتصف بها باعتبار الفعل واليه اشار الشارح رضي في بحث اسم الفاعل في شرح
قوله ويعمل عمل فعله ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ها هنا وذكره في قوله فعل بالم ليسم فاعله
اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيدان لاقسمان لانهم في ترك اداة الحصر وايراد الواو
اشارة الى انه قد لا يكون شيء من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان في
التسهيل وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للامرين في شرحها تارة متعدية وتارة بحرف الجر و
لكن احد الاستعمالين نادر اقيل له متعد بوجهين وذلك مقصور على السماع وقد عد بعضهم
خمسة نضح وشكر وكال ووزن وعد وزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة
قوله من الفعل ودون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى بعد

توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها قال ما يتوقف فهمه آه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى
المفعول كنسبته الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونها الا على خلاف مقتضى الظاهر لكنه الا
ان نسبة الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركها الا باقامة شيء مقامها بخلاف نسبة
الى المفعول به فانها فضلة يقصد تكميل الفاعلية على يجوز تركها من غير اقامة شيء مقامها واما سائر
المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان نسبة الى المفعول المعين ماخوذة
في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في موارده مجازا لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل
فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق متعلق معين اي معين
كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي مدلولاتها نسب
كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لمجيء استعمالها بدون
متعلقاتها كقرب زيد وبعد عمرو اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره و
حينئذ يكون متعديا بحرف الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان
تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على ما غير الفاعل يتعلق به
وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان كان الناقصة معناه مطلق الكون مع الزمان
الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغنى المتصف
بالصيرورة صرح به الرضي قوله اي امر غير الفاعل آه اي يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل
المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالتعلق المصطلح وبقوله
وتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه
فهمه لا التعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد اخوذا في مفهوم المتعلق كما قررناه لك اندفع ما يقال من ان
المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله المتعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل

وانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف **قوله** فان كل آه تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل فلكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما **قوله** لكن آه استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم **قوله** بالطريق الصدر كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في مات زيد **قوله** ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فان المجهول فرعي في تعقله كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لما يلزم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا او نقول ارید ذلک لکن یجب فی ضرب زید ونحوه تقدیر الفاعل **قوله** لتعقله الابعد تعقله جملة مؤكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل الضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان كما ان البنية ماخوذة في مفهومه وفهم البنية متاخر عن فهم الطرفين زمانا بخلاف الزمان فانه ما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال السيد في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه لا يدخل في معقولية الفعل **قوله** بخلاف الزمان آه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم **قوله** او هيئة الفاعل او المفعول ترک في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذي هو ركن الكلام اذا تم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الاولى **قوله** وغير المتعدي الخ وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فمنوعهم او بمعنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل معناه اتاثر والقبول لمطاوعة **قوله** اما بالهمزة كما في فاكب شاذ **قوله** او بالف المفاعلة آه جعل بعضهم بناء فاعل من ابواب التعدية كالهمزة وفي

التضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارک هو المفعول ولم يجعلوه بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلک في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارک بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب **قوله** او بحرف الجر ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة يجيء للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في الحصر وجاء في غيرهما اما شذوذا اي نادرا واما لكثرة الافعال نحو امرتک الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامک ولم يجيء حذف الباء المغير الا في قوله تعالى ايعدكم انكم الخ وبه قرأ الحدين على قراءة ايعدني بهمزة الوصل واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التصيير فان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو اخضرته النهر وان كان متعديا الى اثنين بتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا علم وارى والتضعيف نقل تعدية للعلق العين الا في الهمزة نحو ناية والمفعول الذي يريد بسببهما هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما فلذلک كان مرتبا بما زاد بهما من المفاعيل متقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب بتبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلقا يقتضي تغير المعنى وان تعدية علمت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالتضعيف **قال** التعدي بهمزة او بغيره يدل عليه التمثيل بما عطف بواو **قوله** غير الاول مفعولا ما وصدقا **قوله** فيما صدقا عليه اي فيما يحملان عليه فانه بمعنى الصدق والحمل

كلاهما كليتين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما فيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم حينئذ الحكم قوله نحو علمت عند البصريين دقال الكوفيون ثاني مفعولي ما علمت حال ليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا وهم اشاره ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قال كما علم وانا علم فعلم منقل علمتك زيدا قائما لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا لما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني اعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا الانطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله يقال المفعول الاول لانه رتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلا في التعدية اي ليست محاصلات بالهمزة والتضعيف تصديرا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها تفاعل بناء على هذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم وانا حدث وبناء ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من البناء والحدث قوله لاشتمالها اي لان الانباء والاستنباء والاخبار والاستخبار بمعنى الاعلام وانا في النفس فكانت متعدية الى واحد فصارها والى آخر بالهمزة فصار انبأتهم واسأتهم بمعنى اعلمتهم وعلم ان يتضمن ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المتن اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حد نصر ينصر لما فوقه الغلبة نحو كرست زيدا الباب والسادس تضمين السابق اشتقاط حرف الجر ولم يعين سيبويه من هذه المحدث الانباء بالبواقي لمقتضاه بحيث لا يستعمل بمعناه وانا احدث فلم يستعمل بمعناه والسابع تضمن معنى العلمية اعلم سماعا نحو آذانى الله في النوم عمرا سالما قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون مستويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الفية الشيخ والسيد جاز يجوز حذوف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها الدليل كقولك لمن قال علمت زيدا بكرا قائما علمت وانا الحذف غير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام عن فائدة مذكر المعلم في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني لابد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والآخران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولابد من ذكر الاخيرين الرابع يجوز حذف

الآخرين فقط لان الاول في معنى الفاعل والاخيرين في حكم مفعول صنعت انتهى لمعنى قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين مجوز القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون قوله لان الاخيرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى اذا كان كمفعوله الاول كان الاخيران كثاني اعطيت قوله قيل ان مفعولا الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونهما مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد فلا يقال علمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير منهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لاختصاص له بباب اعلمت قال والثاني والثالث من مفعوليها اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليها المتعبر سادا مفعولا واحدا الثاني علمت بقطع النظر عن المفعول الاول ممن ثمة بيضة وفائدة التقييد الاحتراز عن لاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فلانه بهذا الاعتبار ليس حالها كحال مفعولي علمت في الرضي فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة قوله في وجوب ذكره قيل وكذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتعييب للاطلاق من غير ضرورة وانما لم يذكر الالغاء والتعليق مختص فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب ورأى العلمية والبصرية وعدم ووجد وفقد لا يجوز في غير هاكل ذلك منصوص في التسهيل غرضه انهم يشاركن الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولذا عمم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعول علمت قوله وتسمى افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدا والخبر والشارح مزج عبارة المتن

فجعل قوله افعال القلوب مبتدء محذوف الخبر وقد لقوله ظننت مبتدأ آخر دا في عبارة
المتن فقوله ظننت آه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستانف قوله
كانهم ارادوا الخ لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء
غير مختص باصطلاح المميزين سبقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شيء من هذه الافعال
دالا على ذلك حمله الشارح على الظن تجوزا لاشتراكهما في عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال
ان يكون ها هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه
الافعال دالا على جميع انواعه قوله تساوى الطرفين اي الوقوع وعدمه قوله وهي ظننت
آه هذه ستة افعال تشترك في انها موضوعة للحكم بتعلق شيء بشيء على صفة فلذا اقتضت
مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن ذا الحصر في
السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما وذكر
المصنف رح من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها قوله هذه
الثلاثة للظن استعمالا اشائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ

الحسبان والخيلة ومن هذا النوع يجيء للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى الظن واحسب ارى
المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا
قوله وهذه الثلاثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن بيقينا كان كعلمت و
وجدت والفيت ورايت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر او لا كرايت قال الله تعالى
يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية لان الفعل
الداخل على الجملة المقصود منها معناها لكن بان يعمل في جزئيها التعلق معناه بمضمونها والفعلية
يتعذر عمل الفعل فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه وانتصاب
مفعوليه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله
من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم
او ظن طابق الواقع او لا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالكلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق
بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الآتية
كان الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك ويرد عليه
ما قلنا بيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان ان منشا الجملة علم قوله على انهما مفعول
لها اي كل واحد منها او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان ما علمت زيدا قائما سناه
علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر قوله فلا يقتصر آه الاقتصار حذف
الشيء بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا اي لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان يذكر
بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري

اى عند الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لابد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت نحو لمن قال من زيدا قائما فقيه ان حذف الخبر باستماع القرينة على صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ **قوله** وهو المفعول به فى الحقيقة والفعل المتعدى اليهما مسند الى مفعول واحد منهما فى الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثانى المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدا هذا **قوله** ومع هذا اه اى مع وجود الدليل الدال على الحذف مطلقا وجدى فى الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار **قوله** على قلة اى مع بقائه على المفعولية دائما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه وقد وقع على كثرة كما مر فى بحث المفعول به **قوله** يحسبن على قراءة الياء وجعل الذين يبخلون فاعلا وعلى قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخبر المفعول الثانى **قوله** اى لا تحلنا حاجزين فى الى غيبة نقلا من الحواشى الشريفية اى لا تحلنا حاجزين على اغراءك الملك اياى او قدومى بناء قبل ذلك فلم يصر تانى الصراح الاغراء برعاليدن ميان دو كس عبارة اهـ منه اقضى البيت بالتاء والاضافة حتى يردان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جنى يكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجىء فى الافعال التى نعم وبئس **قوله** وقد يحذف فان معناه بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذف فان لسانا حال مستانفة كان سائلا يقول قد علم حال باب علمت واعطيت فى الاقتصار على احدهما فما حالهما فى حذف المفعولين وفيهما دفع لتوهم جواز حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق مفهوم المخالفة **قوله** فانك لا تحذف اه اى لان غيرك ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه حصول الفائدة **قال** فى شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او

شبهه نحو ظننت لدلك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه حتى فانما دفع ما قيل لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل امر آخر سوى المفعولين **قوله** ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقابل الظن واعلم ودون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل التنا عارة كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى **قوله** نحو من يبخل يسمه بخيل من خال يخال قال الاصمعى من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمه بخيل يقول من يسمع من اخبار الناس ومعائبهم يقع فى نفسه علم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس سلم كذا فى امثال ابى عبيد **قوله** اى ابطال عملها لفظا ومعنى **قال** لاستقلال الجزءين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت **قوله** الصالحين الخ قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزءين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع **قوله** او مفعولين الظاهر الواو لانه اختيار او للتنبيه على ان صلاحيتها للامرين المذكورين على البدلية **قال** كلا او بعضا حال او تمييز **قوله** تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما **قوله** على تقدير الالغاء والكف حينئذ فى محل الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصد نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما **قوله** عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا سموها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة **قوله** على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوى عند الثمانية وعامل النصب لفظى فمع تقدمها تغلب اللفظى المعنوى **قوله** فى معنى الظرف ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيدا ظنك ذاهب لان التقديم فى ظنك كذا فى اللباب وربما وقع فى الرضى من ان الالغاء

واجب فی زید قائم کظنی غالب ظنی زیدا قائما غالب فالمقصود منه بیان اصل التركيب لا
ان المعنى كذلك والا لما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انما تساويا
لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر قوله نحو ضرب احب
زيدا اي ضرب زيد في حسباني وكذا البواقي قوله فلهذا قيد الخ بتقديم المجرور والمجرور لمجرد الاهتمام و
الاعتناء بشان العلة لا للحصر لاجل اخراج هذه الصور قيدا لجواز بالتوسط المخصوص
اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف
لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق للزوم
كلا منافي المفعولين قوله جوازه المبني بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز
حمل الجواز على الشمول الوجوب في ترك التوسط والتاخر على العموم قوله وانما خص آه لا يخفى عليك
ان المراد بالالغاء ان يذكر معها بالصحة ان يكون معمولا لها ويبطل عملها في صورة وقوعها
بين معمولي ان وبين سوف وصحة بها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول
فالمبني وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان التبعة لانه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل
والرضي وقد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف وصحة بها وبين معطوف ومعطوف عليه
والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما
في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند
البصريين داخل فيما لو سقطت قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب عند
خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول
الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب و
اوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وورد السماع قوله قبل معنى الاستفهام سواء كان

في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى للتنبيه
على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة او يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي
يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه والا يكون
حاصلا بواسطة بان كان من المضاف اليه وان يكون عاما للتعميم للغلبة اي يكون اكثر قبل
معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او بتوسط اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه
بالتعيين وهو ما يكون بام وبالهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه
بنعم اولا وهو ما يكون بالهمزة فقط او هل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب
علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا تعلق العلم به لتنافيهما الا بتاويل ان يقال
علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا
مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو ومعناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به بمعنى قولنا علمت
ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقبل
علمت زيدا قائما لدلالة يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لا يكون مشتملا
على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه لا يسند الى النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان
معناه علمت نعم اولا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان
اداة الاستفهام التي بعده ليس للاستفهام المتكلم حتى لا تعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة
عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي ليشك فيه فيستفهم عنه
عمرو ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام ولذا يجوز علمت ازيد قائم او عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو
وجوابهما لا ونعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى

Handwritten marginalia and commentary in Arabic surround the printed text.

بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح الباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء وقد تبرقال ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظاهرا نحو زيد اظن قائما وظنني زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشئ واحد صفة لضميرين اى ضميرين كائنين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رض لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل اى اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يقتضي عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والا صالة بهذا المعنى لا يأتي في كونه داخلا في التعريف قوله والمفعول به متأثرا من قبيل العطف على عاملين والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث انه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اى الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا ومتأثرا لان الفاعل

عله هكذا في المصحح وهو الصواب ١٢

من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول قوله
لئلا يقال آه ولئلا يقال انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معانٍ
آخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق النظر
قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي لتخصيص الذكر بالبعض وتخصيص البعض بالحكم المذكور
اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر ولهذا
البعض معان لا يتعدى بها قوله ذا اجال النخال والخيلاء التكبر والا حسب من الناس
الذي في شعر ياسه شقرة قوله بن لظة بكسر الظاء والتهتة كهمزة اصله وهمة قلب الواو
تاء كما في وكل قوله اخذته مكانا او وهمي يعني ان بناء الافتعال للاخذ كالمنح
اي اخذ بلمخا النفسه والوهم من خطرات القلب وموجوح طرفي التردد فيه كذا في
القاموس وفي العباب معنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن الشيء فعلى هذا معناه قريب
من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فجعل قربه باعتبار كونه
نوعا من مطلق الادراك قوله والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون
قريبا من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الادراك
قوله ومنه قوله تعالى آه اي ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يخبر من الوحي وغيره
من الغيوب بمتهم اي بمأخوذ مكان وهم بان لا يكون خبره في الواقع كالكاهن
فظنين فعيل بمعنى المفعول قوله وهو لعلم بنفس الشيء آه يعني ان العرب خصوا
المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم
يستعملون في العلم نفس الشيء ويكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين
وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيدا
قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو مكول باختيارهم فانهم يخصصون احد

قوله فانهم يخصصون آه من قوله وليس هذا الفرق معنويا الى آخر الحاشية ماخوذ من كلام الشيخ في صدر
هذا البحث وقال المحقق الصبان الى الزيادي في تعليل قوله فانهم يخصصون لجواز الترجيح بلا مرجح كما تقرر في ا

قلعدم كون افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم
تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب
قوله لانهما نقيضا وجدتني اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى
علم قوله اجري راي البصرية والحلبية اي اجرى راي التي بمعنى ابصر والتي بمعنى
رأى في المنام مجرى راي التي بمعنى علم للتشارك في اللفظي وان كان المنصوب بهما
مما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا قوله ولقد اراني
للرياح آه اللام للابتداء او جواب القسم اراني اي ابصر للرياح جمع ريح درسته على وزن
فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن يميني متعلق باراني مع
القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم
بمعنى الجانب لدخول من عليه قوله ما عدا حسبت آه بدل من البعض فائدته تعيين
ذلك قبل البيان قوله وهي اما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها
بدلولانهما في نفسهما اما العلم او الظن قوله بحيث يمكن متعلق بقريب وتفسيره لفت
اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معنى آخر يتعدى الى مفعول
واحد مع ان لها معانٍ آخر غير متعدية بها يعني انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا
الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفته وهذا حاصل ما ذكره المصنف
في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال
القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك منظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى
ايضا فلذا تعرض لها ومعانيها التي هي منظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ
او هذه الالفاظ اذا استعملت لغير هذه المعاني فانها ليست منظنة التوهم لعدم كونها

ص والثاني في تخصيص آه الكلام لهذه الافعال بمعنى بين معانيها لهذه الالفاظ غير متعدية اصلا
الشارح صرح بالاول واشار بالثاني ١٢ ص قوله يعني آه محصول هذا الكلام ان هذه الالفاظ باعتبار هذه
المعاني ما كان منظنة التوهم تعرض لها بخلاف غير هذه الالفاظ وبخلاف هذه الالفاظ باعتبار المعاني الغير المتوهم

على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا فان الاكثر وان كان قد يغري عن الحدث كان او عن الزمان
نعم وليس **قال** لتقرير الفاعل آه اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو ان قيد اثبت وسكن
كما في القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا بمعناه في ليس والظاهر
ان مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شئ ايجابا او سلبا ليشمل ليس اي
الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة
للصور الذهنية فيصح كون التقرير بمعنى وضع العالم ورفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان
معناهما ثبوت الفاعل على صفة او على انتفائها لا التقرير سوار كان مصدر الفاعل او المفعول
في الرضي تسمية مرفوعها اسما اولى من تسمية فاعلا لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسم المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد
يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة وادرج في الفاعل دافعا
انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث
لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المتسالي فاعلة فان كان
المراد نسبته مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبته كون الشئ اليه فناقصة فتوهم **قال** قولنا
حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل قيامه **قوله**
اي العمدة آه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه
لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يجيء للاستمرار وبخلاف الاستقبال
والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال لدلالة عليها **قوله** دلا شك آه بيان لفائدة
القيد بعد تصحيح التعريف فان الافعال دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير

المتساويين بحكم بلفظ دون آخر **قوله** ومعنى ابصرت قريب آه يعني ابصرت
وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من
علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد الى ضربت رتبته لعدم كونه قريبا من افعال
القلوب **قوله** ولما كان آه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى
ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار
كل واحد منهما كانه قال لها معان آخر كل واحد منها قريب من العلم والظن **قوله** اي
استغنيت آه نشر على ترتيب اللف **قوله** ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من
معناهما **قوله** لانتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لانتم او حال من ضمير
تم او مفعول مطلق اي تاما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تفيد مركبا
تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه و
المنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما
زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وبما قيل لانها سميت
بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث فيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة
غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة
باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق تعيينه خبره كما ان خبره
يدل عقلا على زمان مطلق يعينه كان فهذا خلاصة ما في الرضي ولعل القول المذكور
مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان بحسب ظاهر
معاني سائرها ليست كلها ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل

قوله لان ذلك التقرير اه اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني الحدث وتشبيهه الى الفاعل المعين ولم تعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة قوله فكل من الصفة اه يعني كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيهما يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف لان المعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر قوله لتقرير الفاعل اه يعني يكون التقرير مما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير المقيد موضوع له على ما هو الظاهر قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان جعل اه وجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما قاله الشارح الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره ليلا يرد الافعال التامة والحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار المشترك فيه وتمييز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا فان تميزها بعضها عن بعض

والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا اقروا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح متعرضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان اه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا وان قيل ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفس المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران لانك تقول اعني اقتران زيد وعمرو دونهما تشبيه باعتبار الاقتران والتشبيه باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها تقرير الفاعل على صفة ومن ثم جيء فيها الى الخبر فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة والوضع للمخبريات وجعل اللام للغرض وقيد الزائد عليه وجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل فاذا تعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا التقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة التاء على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق ودون الياء قوله انها غير مصورة وقد عدها مما وقعت صارت حال وجر وحال وجار وازدادت استحال تحول ومما وقعت ما افتا وما دام وما زال وما رام من رام يريم قوله وقد يضمن اه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ويجعل الفعل المذكور حالا او عكسه وها هنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اي انهي اليك حمده انتهى فعلم انه ليس بتجوز بطريق الحالية فيجعل تامة وكالا صفة كما تقتضيه سلامة الطبع ويجعل من جملة حالا قوله وقد جاء اه لفظ جاء التمس تامة وفي الشرح بعد الدمج ناقصة كما لا يخفى قوله في قولهم العرب في الرضى وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين ارسله علي رضي الله عنه اليهم لدفع شبههم ورد هم عن الخروج قوله لما تقدم تقدما معنويا قوله من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وشبهها عدم التجربة والغفلة وليس مرادا هنا قوله ونحوها مما يقدر به الاشيار بالبوالقة قوله اي لم يكن بذه اه اي الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم

الخوارج حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه اي ما جارت فعلتنا جانبك اعلم تجدنا عادلين كما تريد ونا احق وعدي ان الحق ولم يظهر الان

حصول الفائدة **قوله** ومعناه اي بحاجة آه والاستفهام انكاري اي لتصر حاجة من الحاجات متصفا بوصف كونه حاجة لك دروي برفع حاجتك فخبره باقدم المتضمنة معنى الاستفهام **قوله** الرهف شفرته في الصحاح الرهافة السيف اي رقة حده والشفرة بالفتح السكين العظيم وقيل انه في القاموس بالضم سهو **قوله** لايجاز وزجار بعد الموضع آه وهو القول الان المذكوران **قوله** خلافا للفراء فانه يطرد بها وقال الاولى اطراد جار لقولهم جار البر قفيز بن وصاعين ردان قلنا بالاطراد فانما يطرد بعد نحو قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كالمذكور فلا يقال بعد زيد كاتبا **قوله** المركبة من المبتدا والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة لتجريد عن كل لايس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدا الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام الخبرية والمقرون باللام الابتدائية ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر وسلام عليك لانه مما لزم الابتدائية لكونه في اصل او مما في حكمه كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق الطلاق البتة او لكونه بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية فان لا يكون خبره جملة طلبية **قوله** لاجل عطاهما الجزاء المقصود من دخولها ذلك الاعطاء قال المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغنا منتقلا اليه ان لزم منه كون زيد منتقلا قس على ذلك فلا يرد ان وضع التخصيص الخبر بالذكر فانها تعطي سهما ايضا حكم معناها **قوله** يعني اثره المترتب عليه اشارة الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم **قوله** لكونه فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لابد من فاعل لفظي ولذا لم يعد المصنف مبهما في المرفوعات على حدة **قوله** في توقف الفعل عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لاتيم معناه بدون المفعول به لاتيم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قال فكان ناقصة تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها **قوله** كائنة لثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر **قوله** تبوتا ماضيا جعل قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا صفة والقول مفعول كان

بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع شاعة التنكير **قوله** من غير دلالة اي دوامانا شيا من عدم الدوام ودلالته يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من عدم الدلالة في العباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شئ في زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ فيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافي المتوهم من توصيفه الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة **قوله** نحو كان زيد غنيا فافقر اشار الى ان الانقطاع ممتنع الى القرينة في شرح التسهيل الا في كان ان يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لاستمراره والانقطاع غيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا انعمت الله عليكم واعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ خير الدين اكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع **قوله** فهو من قبيل عطف احد القسمين اه او لا يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان لنا قصة كانه قيل كان لنا قصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار فانما قال من قبيل عطف احد القسمين لان التصريح بعطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والقسم **قوله** لا على ما هو قسم منه عطف على قوله عطف احد القيدين على الآخر والموصول عبارة عن ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر او الى احد القسمين والضمير المجرور الى الآخر او الى احد القسمين قسم منه اي كيس من قبيل عطف القسم على القسم فلا يلزم كون القسم الشئ قسيما له **قوله** بيتها فقر اليتها على وزن حمار المنارة اي كتلك لا يهتدي فيها من اليته صدرتا ه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن المار والكلا او الكلا وحده والكان كالزمن جمع مطيئة وهو المركب وقطا جمع قطاة سنگ خوارة والخزن بفتح الخاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيد بقطا الخزن لئلا يرد خوفيه الراجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون

الرار چوزہ یصف سرعۃ سیر المطی کانہا بمنزلۃ قطا رکبت بیوضہا وصارت فراخا فہی تمشی بسرعۃ
الی فراخہا وفیہ مبالغۃ فی سرعۃ السیر فان القطا مثل فی السرعۃ سیما قطا الحزن سیما اذا رکبت البیوض
فصارت فراخا فانہا اہوی فی ہذہ الحالۃ وفی المثل اہوی من القطا قیل تطلب الماء من میسرۃ
عشرۃ ایام واکثر من فراخہا من طلوع الفجر الی طلوع الشمس فلما سخطے صادرۃ ولا واردۃ قولہ
فان بیوضہا آہ ای بیوضہا لم تکن فراخا لحال البیوضۃ ولا قبلہا فلا یصح جعل کان لثبوت الخبر
لاسمہا ولا تامۃ بان یکون فراخا حالا لانہا تقتضی اجماع البیوضۃ والفراخیۃ قولہ بل صارت فراخا
ای انتقل الی الفراخیۃ من البیوضیۃ وہو معنی قولہ مقصودہ من الکلام فیکون بمعنی صار لا زائدۃ ومن
لم یتدبر توہم ان البیان ناقص قولہ عطف علی قولہ آہ فی الغیاب کان لہ فیہا ضمیر الشان
ہی الناقصۃ بعینہا وقیل انہا تامۃ فاعلہا ذلک الضمیر ای وقعت القصۃ ثم فسرت القصۃ
بالجملۃ وانما عدہا قسما آخر وان کانت ناقصۃ او تامۃ جریا علی عادتہم لبعدہا قسما آخر انتہی وفی شرح التسہیل
للعلامۃ المصری زعم ابو القاسم ابن الرئیس ان کان الشانیۃ قسم برأسہا فعلی ہذا قولہ ویکون فیہا
ضمیر الشان عطف علی قولہ وتکون ناقصۃ وہو الظاہر حیثما عاد لفظۃ تکون ولم یقل وفیہا ضمیر
الشان کما اعاد فی قولہ ویکون تامۃ الا ان الشارح قصد حمل کلام المتن علی مذہب الجمہور فصرفہ
عن الظاہر حینئذ اعادۃ تکون للتاکید فان عدہا من الافعال الناقصۃ لا یکون فیہا ضمیر الشان الا
لیس قولہ اذا ست من بات یبوت وبمات ویمیت ضدحی والصنف بالکسر والفتح النوع ثمت
کفرح شماتا وشماتۃ فرح ببلیۃ العدو وساءت خبر مبتدا محذوف ای احدہما وعن اسم فاعل من انثنی ای ذکر
خبرا وصنع صنعہ حذف العائد من صنع الشیء عملہ قولہ تتم بالمرفوع وہو فاعلہ فلا یکون الا مفردا قولہ
ووقع زادہ علی طبق الایضاح اشارۃ الی ان کان التامۃ کما تکون للثبوت المطلق تکون بمعنی
الثبوت المسبوق بالعدم اعنی الحدوث قال القاضی فی تفسیر قولہ تعالی اذا وقعت الواقعۃ
ای حدثت الکائنۃ الحادثۃ والمقدور من قدر اللہ ذلک علیہ یقدرہ ویقدرہ قدرا او قدرا
بمعنی قدرہ علیہ تقدیرا او اورد الاشلۃ الثلاثۃ اشارۃ الی مجیئہ تامۃ بمتصرفاتہ قولہ

وکقولہ تعالی اعاد الجار اشارۃ الی شرافتہ ومعنی کن فیکون احدث فیحدث سوار کان حدوثہ
فی نفسہ او فی محل لان خطاب کن تابع للارادۃ کما یدل علیہ الآیۃ وہی صفۃ تخصص وقوع المقدور
فی وقت دون وقت ولیس معناہ کن کذا علی ما توہم قولہ لا یحل بالمعنی الاصلی ای ما ہو مقصود
بالافادۃ من ذلک الکلام لا یفید اصلا اذ الزوائد لا یخلو من فائدۃ معنویۃ کالتاکید والتقویۃ
تبعین اللفظ وکونہ فصیحا واستقامۃ الوزن والسجع قولہ کقولہ تعالی آہ اشار بہذا التمثیل الی ان الزائدۃ
المقحمۃ لفظ کان وانہا تکون فی وسط الجملۃ عند الجمہور واجاز الفراء زیادتہا آخرا والصحیح منع ذلک
لعدم استعمالہ واختلف فی الزائدۃ فقیل انہا واقعۃ لضمیر المصدر الدال علیہ الفعل کانہ قیل کان ہو
ای الکون وقیل انہا لا فاعل لہا لانہا تشبہ الحرف الزائد فلا یسال بخلوہا عن الاسناد کذا فی شرح
التسہیل للعلامۃ قولہ ای کیف تکلم الخ لما کان فی المہد صبیا فی المہد کلمہ عاقل صبیا حال مؤکدۃ
للفظ لا للتاکید اذ المقام یاباہ قولہ اذ لیس المعنی علی المضی اذ لم یتوجہ حینئذ تسبیحا ونحوہ
الذی دل علیہ کیف لان کل من یکلم الناس حالہ کذلک فلا یکون ناقصۃ ولا تامۃ ولا بمعنی صار
کما یدل علیہ لیس قولہ اما من معنی المضی قولہ اما من صفۃ آہ ہذا الانتقال یقتضی حصول الصفۃ الثانیۃ او الحقیقۃ
الثانیۃ بعد ان لم تکن فلا تتم بدون ذکر الصفۃ او الحقیقۃ فلذا صار بہذا المعنی ناقصۃ واما الانتقال
الثانی فلا یستدعی حصول المکان او الذات بعد ان لم یکن بل تعلق الانتقال بہ بعد ان لم یکن متعلقا
فیکون المقصود من صار حینئذ تعلق انتقال الفاعل بذلک المکان او الذات کسائر الافعال التامۃ
فان المقصود منہا اسناد الحدث الی الفاعل وتعلقہ بالمفعول فلا یرد ما فی الرضی من ان الانتقال
بمعنی صار التامۃ واما الناقصۃ فمعناہ الحصول بعد ان لم یکن قولہ واما من حقیقۃ الی حقیقۃ سوار کانتا
تحصیلیتین بالانتقال النوع او تعینیتین فالمنتقل الجنس نحو صار الماء ہوا ر قولہ ان العداوۃ آہ آخرہ
بدارک الہفوات بالحسنات ای الہفوۃ الخطاء والزلۃ والمعنی ان العداوۃ تصیر محبۃ بسبب تدارک
السیات بالحسنات قولہ وقال فبذلک اللام للاستغاثۃ والخطاب للہ سبحانہ ومن لنعتی مستغاث
فی الرضی وقد یستعمل المستغاث لہ بمن نحو یا للہ من الم الفراق وہو متعلق بما قبلہ من الکلام
بیان الخ

استغيث بالله من الم الفراق في القاموس النعي بالضم الدعوة والمال المستر وضمير تحولن لنعمي و
هو وان كان مفردا في معنى الجنس في الضمير في فسولهن قيل راجع الى الاسماء السماني معنى الخبر
طالا يوس مهور العين كما فلس جمع بوس بمعنى الشدة المعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمي عبارت
شدائد وقيل اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمي بيان له تعجب منها ويستغيث
بها قوله لا بصورها اي ليس المراد منها الا اوقات المدلول عليها بصورها اي بعنى الزمان الماضي
لان المقصود بيان المعاني التي تتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للاستقبال من غير عرض ما
الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا
تدل على اقتران مضمون الجملة بها وقتها الدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد
قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في
الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اه ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وفي
شرح التسهيل ويكون بمعنى الشروع ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قال وظل وبات يضارعان
عيت وبيات وبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح الظاء بين ظلوا و
ظلولا بمعنى الكون في جميع نهاره اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام
في المعاني المخصوصة قال بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى
ظل وجهه مسودا في الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات يمشي
صار وهو قوله ابن هبيرة بات يده قوله تامتين قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم
اذا نزل بهم ليلا استعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره ويكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة
بمعنى دام او طال وزاد بعضهم بمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة
قوله وفصلها عن الافعال الثلاثة السابقة يعني لو جمعها بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله
ويكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيء الكل تامة على السواء واما ان يقول ويكون الثلاثة
الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم علم مجيء هذه من الفعلين تامة وليس كذلك ففصلها عن الثلاثة

وترك بيان كونها تامتين ليستفاد منه ان مجيئها تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد
الا على عدمه في نفسه قوله فهذه الافعال بظاهره ترك لقاري ولعله بقدير ما بالتفصيل بالحمل سابقا في
المتن والاعادة هذه الافعال للاربعة فلتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار قوله فاستطهما عن البعيد
اي عن هذين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله شاذ
اي عدم الاعتداد بها فالذكر في الاجمال لكونه ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل الاشارة الى عدم
الاعتداد بها قوله لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف اخواتها
استعمال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا اثر كها في الاجمال والتفصيل قوله من زال يزال
اجوف واوي كخاف يخاف قوله فانه تامة وكذا زاله يزيله اي فرقه وليس ذلك لفرق معنوي بل
هو مقصور على الاستعمال قوله لليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس لبارحة اقرب لكنه صحيح
قوله ايضا بمعناه في الصحاح ابو زيد ما افتات اذكره وما فتئت اذكره وما برحت اذكره وما زلت
اذكره وما برحت اذكره قوله سمي اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالجحد بخلاف ما تقدم
من قوله لتقرر الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا باطلاق الصفة على الخبر
قوله تنبيها على ان سهاك الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدقة
بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية بديهة قوله من قت يمكن ان يقيد في الصحاح
القبول عيش امدن ويذكر فمن في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من
اقبال الفاعل على الخبر امكان ان تصيف به وليس مراده ان في المتن حذف اختصارا وانما عبر الشارح
من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتها انما صحيح اي بيان وجه الدلالة
لان دلالة المركبات على معانيها بهوادها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال
بمعنى كان دائما فقبله بحسب الوضع فلا حاجة اي هذا البيان قوله فلان النفي ماخوذ اه بحيث
قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا

دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون النفي والاثبات على طرفي النقيض فاعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان للنفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ايضا كذلك **قوله** استمرار الثبوت اي يستلزمه لتحقق التعارض مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى كان دائما **قوله** واعتبار الصلاحية آه اي واما اعتبار الصلاحية آه حذفت ههنا بقرينة عديلة كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيئاتها **قوله** اذا اريد آه بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتي فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتي عنه كسمع نسيه وانفك عنه وكمنع كسر واطفأ **قوله** بدخول ادواته عليها ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بينها ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا اس التركيب حرف النفي معها الافادة الاثبات كذا في الرضي **قوله** او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم كثيرا **قوله** وذلك آه

يكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورتهم علما للتعدية بمعنى الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه **قوله** واذا قدر الزمان آه بخلاف ما اذا لم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون ما والمصدر مضافا اليه لمضمون الجملة فلا بد من تقدير مفرد آخر ليصير معه كلاما تاما قال لانه ظرف فبيان لحليته لعله السابقة **قوله** نحو ما دام لم يشفع يا دام اي لفظة دام تنازع الفعلان فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على اسمه وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم **قوله** ولم يحصل من المجموع كلام لان تحمل دام بتاويل المصدر ظرفا لاجلس **قوله** لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان دام بعد حصول المجموع كلاما يفيد فائدة تامة وليس كذلك **قوله** ولذلك تقييد آه فانه لو كان النفي الى الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال لانه ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض من المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما **قوله** نحو قوله تعالى آه فان يا تيهم دليل على ان ليس للاستقبال **قوله** اخبار الافعال اي تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذ لم يكن هناك عهد فيفيد وعلى من غرب ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه **قوله** كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيدا للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل **قوله** اذ ليس فيها آه

لانه لا دليل فيه حيث لم يقل هو كان لا راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام ويفسهم عبارة عن الاخبار قوله
اى اوله ما لم يقل انى اوله اشارة الى ان ما صارت كخبرية حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة
سابقا بقرينة هذه العبارة اختصارا لكل ما دخله مثل ما كان وما صار وان اشترك معها فى حكم عدم الجواز
لان خلاف ابن كيسان انما هو فى هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر فى ما كان
وما صار لبقاء النفى فيها واقتضائه للصدارة بقى ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم
ولما ولن وان ولا لانها شبيهة بكان للافعال الناسخة فى جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول
وعدم جواز التقديم عند دخول الثلثة الاخيرة ان الكلام فى الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون
قوله فلا امتناع اه اى الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما بغير معنى الجملة حقها التصدر الا انه بقى على اصله فى ولن
ان ولم بقى فى لم ولن ولا يجوز تقديم ما فى حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما ابن
فلكونها نقيضة سوف التى تحيط بالعامل واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه
واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى يقع من الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وداريدان لا يخرج قوله على نفس
المصدر فكيف يتقدم على العامل بامتناع تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اه تقدم الفعل العامل به الواو
اشارة الى ان المحذوف جملة متسانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ الاصل
وقيل عليه يخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز فى
الفاعل على ما تقرر فى بحث التنازع كيستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر
من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لحجر دبيان الناصب المنوى الذى لا يجوز اظهاره
لكون المفعول المطلق المستغل باللام كالبدل منه كما صرح به الرضى وجعله من المواضع التى يجب
حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر
او حذف الفاعل وهو هم لان خلافا ان كان مصدر المبنى للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا

المفعول المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبنى للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا ان
جانبه لان من جانب المجهول عكسه لان ابن كيسان حينئذ يكون مفعولا صريحا فيكون فاعليته ضمنية
قوله ثابتا لابن كيسان اى جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف واجبا فيه خلاف بل هو العامل او الفعل والاول ان العامل للفعل على
حال او المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا فى الرضى فى بحث المصدر
قال الشارح الرضى ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجبا له وحمدا له خبر مبتدا محذوف اى
امرى القول له والجملة مستانفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا واصح معنى قال لابن كيسان الخلاف
فى الافعال الاربعة مختص بابن كيسان وانما الكوفيون يجوزون تقديم معمولها فى حيزها مطلقا
لعدم قولهم بصدريتها على ما فى شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاندفع ما قيل الخلاف لا يخصه بل الكوفيون
ايضا خالفوا فى ذلك ما عدا الفراء قوله كما يقتضيه باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا
صريحا والآخر مفعولا صريحا قوله لتفهم اه متعلق بقوله لان من جانب المجهول قوله فكانه لا مخالف
منهم فلا تحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث
قوله فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وان كان لازما من حيث الصورة والموجب
للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر نفى النفى كان النفى الذى
هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد صيرورته
منتسبا نسبة الى الجملة لم يكن الجملة معمول النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته بانتساب
انما هو بعد دخول النفى الا ان الجمهور قالوا المراعى فى التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد
لهم قوله فان الافعال كما فى قول الشاعر * جارا مرالا له فاختلف الناس * فذاع الى ضلال
وهاد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرئ فى اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن
الآخر ضمنا قوله وسيبويه فى شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك قوله
على انه يجوز فى الرضى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم يأتيهم

معمول لمصرفا وافاد تقديم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل والجيت
ان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو ما زيدا فاضرب بان نصب ما يعمل بتقدير يعبرون يوم هم بارزون
ابتدائي للاضافة الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه قوله على انه فعل صار بكسر الياء مخففا كما يقال في
علم علم ويبنى مضموم الياء اذا لم يجيء من مثل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذا لفتحة لا تسكن والقلب الى الياء يدل
على عدم تصرفه و مفارقته لاخويه والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة
المتصلة وقال الكوفيون انه حرف كما يدل عدم التصرف وقيل اصله لايس بمعنى لا موجود فخفف و
استعمل استعمال لا لتبرئة قوله وبهذا اندفع ما قيل الخ حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول
للاشارة الى اصل الفعل صيرا فيقتضي وقوع الفعل في الجانبين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد
الجانبين صيرا قال فعال المقاربة قيل سمي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها تمت
باحكام اقرد بها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في
الاخرى وعندي انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث الى القرب الذي هو مدلول مصادرها
الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل عن الخبر لابد من ذكرها الاترى معنى عسى زيد ان يخرج
قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا
يقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية الى المتعدية ناقصة نعم لها اتصال ما شبه بالناقصة و
لذا قال في اللباب وتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله الى عمل فسرا بالمفرد لما قالوا
انه لابد من تقدير امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام فالمعمول
اما خبر مبتدا محذوف اعني هو الراجع الى الفعل المفهوم من في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فيشمل الجملة

فيكون خبرا لها واختار صفة الجميع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اي للدلالة الخ
لما كان من الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها
ايضا والمتبادر من ما وضع له تمام الموضوع له لم يحتج اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة انظر
ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به يمتاز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال بما قصته
فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع
نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشا وهب وقام ولمقاربة الخبر نحو كاد وكرب واوشك وللرجاء
عسى وحرى واخلولق انتهى وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب
تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختاره الرضي ومن هنا قال البعض
الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة
على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو وفيه ان كون
الشيء لازما لشيء لا يستلزم كونه غرضا منه والمصنف اختار ان في الكل معنى الدنو اما في كاد
فظاهر واما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها
لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء في معنى الطلب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد
وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو
في القاموس طفق كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل لفعل والاتصال بالفعل بان
يتلبس بجزء من اجزائه وبما يفضي اليه من دنو حصوله قوله على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم
اذ احداث الموضوعات لا علام ما في الاذهان قوله منصوب على المصدرية اي حال كلامه
ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشا اجراء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل و
قد يكون جزيه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزيه لشروع الفاعل في
الخبر فالدنو متنوع انواعا ثلثة باعتبار منشاه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى
والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا اذ اخذ فيه منصوبات على المصدر

بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا فيه متعلقه واليه اشار المصنف في امالي الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجوا وحاصل ومشروع في متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفي مريضي فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق يديد يخصف وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول اثنتي ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان اظهر ان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس كذلك لدنو رجاء الخبر بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا في الكلف اذ الجد لا يستعمل فيه هذه المحملات لا يصح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قرب الحصول لانا قالنا بما ذكر ويجعل تمييزا عن نسبة او حالا عن الخبر والشارح رحمه الله اختار جعله مصدر العدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام يعارض التنويه بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى جار دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على ان معناه القرب الذي بسببه جار حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين مثلا زمان على ما عرفت **قوله** بان يكون ذلك الدنو آه دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم **قوله** بحسب الذي بقدره ويفقه يكونه سببا **قوله** لا الخبر معه عطف على قوله بحسب جار آه والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الخبر محصول الخبر في كاد وطفق انما الخبر وهو فيها الدنو **قوله** على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك آه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول لان يتسامح ويراد بدلالة

على القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس بدلول عسى زيدان يخرج **قوله** رجوا ذلك اي الحصول **قوله** لانك جازم اي بالقرب كما في كاد وطفق **قوله** بان يكون خبار المتكلم آه لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الخبر منه فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يكفي ان يراد ان الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون آه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسبب ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الاخبار بسبب باعتبار الخبر مسبب فقوله الاشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد **قوله** لخبرك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المتكلم من حيث الاخبار لخبرك اي يدل على القرب الخبر وتم محصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى القول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اي قولك واخبارك لخبرك ما تقرب **قوله** بالتصدي آه هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فليس خبر منه **قال** عسى وقد يكسر سينه اذا اصل الضمير البارز **قوله** قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور مختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا وحينئذ لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء واشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا تقسيم احترازا عن الاقسام الثلاثة وان كان لما يصح للقسم الاول اي معنى آخر **قوله** حيث لم يجيء آه لانه غير متصرف في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها **قوله** والاشارات اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحروف وانما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرة صيغه بعثه للحروف الانشائية **قوله** والحروف لا تتصرف فيها فكذا ما تضمن معناها وانما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين

لانه تضمن معنى لام الامر قوله بان لاستقبالية وقد يقام احدهما مقام الآخر قوله في محل النصب لتمثيل السابق على التعبير ابو سا وقول الشاعر لانك تخبرني عيست صائما قوله بتقدير مضاف وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفته كما عرفت قوله وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصلي اي الوضعي في المعنى انها بفعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب بان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل اي انشأ الطمع اي طمع حصول معنى الفعل المرفوع فالمعنى على هذا انشأ الطمع المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالمفاعيل والمفعول هو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله اي الفعل القاصر لتقرب كما في المغني واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا حذف الفعل مع ان كثرة وقوعه بعد عسى قوله لان فيه اه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذي ارى اي في آه فيه انه لا تسلم وجود معنى المقاربة في عسى فكيف نظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يسلم بالمرفوع قوله فاقيم مقامهما عطف على استغنى عن الخبر قوله فهي اي عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله وان قصد عطف على اقيم قوله وفي تحرج وحينئذ يكون بمعنى الاستعمال الاول يعني الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو بعد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي فيه الالتباس قوله وآخرا آه اي ههنا احتمال آخر نحوي يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول تحكم مع في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرج

الزيدان قوله ان عمل الثاني آه فتقول على اختيار البصريين عسيان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا اقتياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة قوله تشبيها اه بكاد لاشتراكهما في كونهما فعليين للمقاربة على ما يشعر به كلام بعضهم وفي كون ما بعدها اسما تام مضارعا لا فعل لقلة الشابهة بينهما قوله على انهم آه اي بيت لهبيرة بن خشرم كان قومه شربوا عن قومه لان السلطان طلبهم اجل قتله ابن عمه زيادا بن مرثد فرح بالجيم وقوله يكون خبر عسى اي عسى الحزن الذي سيت فيه اي صرت في اقاصيه وراءه او قدامه الفراج قرب الثاء في سيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتانيث كما طنب فيهما تسهيلا لها قوله الاستعمال الثاني حال عن ان في قوله وقد يحذف ان آه اي يحذف عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجئ حذف ان فيه سوا كان ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد ان يتفرع عليه تعيينه للحذف ان لا يوجب انتفاره لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول لانه اخره ليكون قريبا بالحكم ذكر ان في خبر كاد ثم حذف ان في الاستعمال واقع سوا قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد او لم يقدر لجواز وقوع الجملة خبرا او مفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يات منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتقان يائي في الاشهر وادي عند الاصمعي قوله فتجبر عن ذو الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت شفي عليه في التاج الاشفاء بركناره چيزے رسيدن وقوله في الحال متعلق بالحصول فيدل على كاد اتراف الخبر على الحصول في الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشع فيه على ما في الرضي فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على شدة نفي القرب بل على نفي شدة ان الجملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي قوله لم يكد يرسيس الهوى قوله فقاعدة اسم محض لا اول كما في الاستعمال الثاني لعسى قوله ليدل على قرب الحصول آه فانه لو كان اسما للاول على الحصول والحدوث بل على الثبوت

مطلقاً ولو كان ماضياً فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعاً فانه وان كان مشتركاً لكنه ظاهر في الحال على ما نص في الرضي والظهور في احدى المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فحسب ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون بدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال قوله من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان قوله لدلالته على الاستقبال اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافي للحال فلذا ناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب قوله تشبيهاله عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فبتقدير ان بدل الفاعل قوله كاد من طول البلى ان يمصحا اوله رسم عفى من بعد ما قد انمحى في الصراح رسم نشان سرائے يازمين هموار شده عفى اي درس الدروس كهنه شدن الانحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنگى المصوح رفتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبرمعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي اقام بها فيه قوله كسائر الافعال اي الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه النفي افاد نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد نفى قرب حصول الخبر فاعله فقيد نفي الفعل بالطريق الاولى والى هذا يشير قوله فيما سياتي ان قوله وما كاد ويفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي الضرب من ما ضرب زيداً وكذا اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل معاً وانما تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يراها ونحو ما كاد زيد يسافر قوله ماضياً او مستقبلاً اي كان على هيئة او مغيراً الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلاً فالتعميم المذكور غير صحيح واختار مستقبلاً على مضارع لمراعاة المطابقة قال يكون للاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر فاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما توهم ان الخبر في لا يثبت الكلية ومنشأ

ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظة له اولا ولو سلم كان هذا رجوعاً الى الاول والاول ارجح قوله بدليل فقد ذبحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لتناقض قوله لتسليمه عطف على تخطئة الشعراء اعاد اللام لما لكون كل واحد دليلاً مستقلاً او لبعد المعطوف عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر عن ان قياسي قوله وقوله فذبحوها قرينة له فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله وعن الثاني فلتخطئة اه فالظاهر لتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه انه بتقدير ما اي لما الجواب عن الثاني فظاهر لتخطئة قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ منها البيت فاه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد ذبح قوله كقوله تعالى لم يكد يراها في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها قوله وما شتق منه زاده هاهنا لانه لا يصح الحكم على المنفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات في المستقبل كالافعال فان التفصيل لابد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح هاهنا واختار ما شتق منه على قوله ومستقبل اشارة الى تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي هاهنا قوله في المستقبل واما كون الماضي مشتقاً منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذاً منه وان كان الاصل للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه وفي القاموس الرتة بالضم قطعة من الجبل وقد فسر به سمي ذو الرمة في الصحاح رس الجبل ورسيسها اول مشهاها يعني حبيبة ذي الرمة يبرح يزول لم يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب البرح يضعف تمكن الهوى في قلب المحب فعلى هذا يكون قول الاخفش الاخير الجمين اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حبه في الجبيبة قرب الزوال من قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما قال تعالى لم يكد يراها قوله وهذا مسلم اه لما كان موافقاً للدعوى الثانية بقول ذي الرمة

موہتمہ لتحقیق فعل ذلک کقولہ ہذا المسلم ای کون لم یکد فی البیت کسائر الافعال لکن لا یثبت دعواہ
الثانیۃ وہی ان النفی الداخل علی المضارع بخصوصیہ یکون لنفی القرب بالم یثبت ان النفی لدا خل
علی الماضی یکون للاثبات فان خصوصیتہ کونہ للنفی فی المستقبل موقوف علی عدم کونہ فی الماضی
کذلک فاذا لم یثبت ذلک لم یثبت ہذہ ایضا فیکون کلتا دعویہ باطلتین وحاصلہ ان کلتا الدعویین
مستلزمان مفسدا واحدہما فاسدا والاخری وقد عرفت فساد الاولی فقد ثبت الثانیۃ ولا یتوہم صحتہا
لموافقۃ البیت لہا ومن لم یتدبر فسر قولہ مدعاہ بمجموع الامرین ثم قال لا فائدۃ فی ہذا الکلام الا
الاطالۃ قولہ وجہ القدح فیہ ای فی ثبوت الدعوی بانہ لم یثبت بالتمسک المذکور وفی تمسکہ
علیہا بانہ لم یثبتہا قولہ بمعنی اخذا شارۃ بتفسیرہ باخذ الی ان الذی یسبب الاخذ وان کان
مغایرا لہ بحسب المفہوم لکنہ عینہ بحسب الوجود فلذا فسرہ بہ قولہ فی کون خبرہا الخ وہی ہذہ لکن
اولی من کاد لان اخبارہا حاصلۃ المضمون بخلاف خبر کاد قولہ بمعنی اوشک ای فی اصل الوضع
تم استعمل بمعنی قرب قولہ عطف علی حقق اشارۃ الی رد ما فی بعض الشروح من ان اوشک لیست
من القسم الثالث اذ لو کانت منہ لامتنع استعمالہا مع ان وانما ذکرہا بعد فراغہ منہ وکانہا مشترکۃ
بین مقاربۃ الخبر رجاء او حصولا فلذلک استعملت مع ان وحذفہا انتہی ووجہ الرد انہ لم یستعمل
اوشک بمعنی الرجاء قولہ مثل عسی وکاد فی الاستعمال لانہ فی المعنی وفیہ اشارۃ الی ان الاستعمالیین
شائعان بخلاف طفق وکرب وجعل واخذ فان الشائع فیہ التجرید وان جاز مع ان علی قلۃ قولہ
فانہ یستعمل آہ واذا کان خبرہا المضارع مع ان فہو بتقدیر حرف الجر ای اوشک زید فی ان
یخرج ثم حذف وجوبا لکثرۃ الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب ہذا وضع طارء علی اصل
الوضع فانہ للاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال یعرض للنفس عند الشعور بامر یخفی
سببہ لذلک قیل افاد ظہر السبب لطل التعجب قولہ وجمعہ بالنظر الی کثرۃ افرادہ ای جمع للدلالۃ علی ان
ہذا الجنس کثیر الافراد فالمعرف الجنس والجمعیۃ للدلالۃ علی کثرۃ الافراد ان کانت الاضافۃ للجنس
وان کانت للاستغراق افاد مع ذلک شمول التعریف لجمیع افراد المعرف قولہ وعلی کل

تقدیر من التثنیۃ والجمع قولہ فالتعریف للجنس الخ للافراد والتنوعین قولہ ایضا متعلق بقولہ
لجنس ای کما کان فی تقدیر الافراد قولہ فہو ما وضع ای اذا کان التعریف للجنس علی ای تقدیر فہو
ای الجنس ما وضع آہ قولہ مثل آہ وہو ما کان لانشاء التعجب ولیس بفعل واذا تعجبت من خیر
شخص قلت للہ درہ او خیرہ قولہ واہا لہ اذا تعجبت من طیب شیء قلت واہا لہ قولہ نحو قاتلہ اللہ
من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلک قولہ لله اول عشرہ یقال لمن اجاد الرمی والطعن
لاول عشرہ ای اصابتہ قولہ بعد الوضع فان الشیء اذا بلغ غایتہ یدعی علیہ صوتا لہ عن عین
الکمال وکذا لاول عشرہ دعا لہ بعدم الاول قولہ او المراد الخ بان یکون من الاطلاق فی رتبۃ
التجرید عن الغیر قولہ ای لفعل التعجب آہ کون المقصود من التعریف اجراء الاحکام یرجح
الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف رجح الثانی فلذا سوی بینہما قولہ احدہما آہ
بیان لحاصل المعنی لتعیین تقدیر حذف المبتدا اذ یجوز ان یکون ما افعلہ وافعل بہ عطف
بیان او بدل اشتمال کما کان ما افعلہ وافعل بہ جملۃ تضمن من فعل التعجب اشار الی ان الحمل مبنی علی
التجوز والمراد صیغتا الفعل اللتان تضمنہما التركيبان المذکوران لکن لا مطلقا اذ لیس کل فعل
فعل مطلقا للتعجب بل من حیث انہما فی ہذین التركيبين وزاد لفظ الصیغۃ اشارۃ الی ان کلا
یوازنہا فعل التعجب لا خصوص ہذین الفعلین قال غیر متصرفین لما عرفت من مشابہتہما
الحرف بسبب تضمن معنی الانشاء قولہ فلا یتغیران ولذا صح العین فیما اقولہ وما ابیعہ ولا یجوز
الادغام فی اشدد بہ قولہ ای فعلا التعجب اشار ان رجوع ضمیر المذکر الی صیغتین مبنی علی
تاویلہما بالفعلین ولعدم الاحتیاج الی التاویل فسر الضمیر المجرور فی قولہ فیہما بالصیغتین التعجب قال
الا ما یبنی منہ افعل التفضیل ویزید علیہ فعل التعجب بشرط انہ لا یبنی الا ما وقع وستتم بخلاف
افعل التفضیل فانک تقول انا اضرب منک غدا فان الحال الذی لم تتکامل بعد مستقبل الذی
لم یدخل فی الوجود والماضی الذی لا یستتم لا یستحق ان یتعجب منہا قولہ للمبالغۃ والتاکید فان
المقصود من انشاء التعجب فی قولنا ما احسن زیدا اثبات الحسن لہ علی وجہ الکمال وتقریرہ کذا

للمسلمين وللمؤمنين والمؤمنات

المقصود من زيد افضل القوم كماله في الفضل وتحقيقه **قوله** ولذا اى لمشابهتهما لافعل التفضيل **قوله** اى الطعام في القاموس شهيه كرضيه اجبه ورغب فيه ومقته ابغضه **قوله** وعجب ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا **قوله** ببنائهما اه بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بنائهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا **قوله** وجعل اه بصيغة المصدر عطف على بنائهما واما جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل الذي هو للتفضيل لان اسم التفضيل للعامل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب **قال** بتقديم وتاخير وفصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اكرم بهم وابصر **قوله** وانما قيدناه اه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه يشمل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير من العموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تفيد العموم اذا انتخب حكما ينفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم او تاخير اذ ليس من خواص فعل التعجب **قوله** جريا مجرى الامثال لمشابهتها اياها في خروج كل منها عن موضوعه الاصلي وتحقق الغرابة فيها **قوله** كما لا يغير الامثال في الكثير خلاف المثل في الاصل هو بمعنى المثل والنظير ثم قيل لكل قول سائر المثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغيير **قوله** اجيب اه نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء **قوله** انما هو للتاكيد كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **قوله** من العامل والمعمول بقرينة قوله بالظرف وانما قيدنا بذلك لانه يسامح في اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل **قوله** بكلمة كان فقط دون زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح **قال** وما ابتداء اه

هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم للانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب اللائق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي **قوله** بمعنى شيء فكان معنى ما احسن زيدا شيء حسن زيدا احسن شيء اعرفه فان معنى شيء اعرفه كما ان معنى شراهر ذا ناب اهر ذا ناب لا شر **قوله** اعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر نحو ربما ندم على قول او كم رجل لقيت ومع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه وتنقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر بخلاف مذهب الفراء فان التقدير المذكور بعيد جدا **قوله** لان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية **قال** موصولة عند الاخفش في المعنى جوزا الاخفش ان تكون موصولة نكرة موصوفة والجملة صلتها او ان يكون نكرة موصوفة والجملة صفتها **قال** والخبر محذوف فيه لئلا يلزم حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسده **قوله** من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور **قوله** قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب لكون مشاركا لهما في الجهل **قوله** وما ادراك وما يدريك الدين الاولى بتبادر والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدا خبره يوم الدين او بالعكس والجملة تسد مسد مفعولي ما ادراك عليق عنهما بالاستفهام **قوله** وما احسن بزيدا اي ما افعل احسن فهذا وان كان بتاويل المفرد لكن يحتج الى عائد **قوله** ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت فضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في المفعول قليل **قوله** اي مجرور ولا فرق في هذا المثل وغيره في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور **قال** عند سيبويه متعلق بمحذوف مما تقدم فالشارح ادرج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه **قوله** اذا كان الاستفهام من لازم متلا من لازمة **قال** صفعول به لمحذوف حذف فيكون الجار والمجرور بهم وابصر **قوله** اي احسن انت المخاطب لمن تتوجه اليه الكلام بتاويل المخاطب لذا

يتصرف فيه بتاء يث الفعل وتثنيته وجمعه **قوله** زيد على تقدير كون الباء للتعدية أو زيدا على ان تكون
زائدة والمعنى اجعله حسنا واجعل باعتبار القول **قوله** لكل واحد آه فالخطاب لكل من يصلح ان
يخاطب لا الخصوص من يلقى اليه الكلام **قوله** فكانه قيل آه لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم
عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن بامر جهة
ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب لما وضع له الباب اعني المدح العام **قوله** يعني الافعال
المشهورة عند النحاة لا حقارات قيد عند النحاة معتبر فيما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعاني
الاصطلاحية فحط الفائدة قيد المشهورة والمراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة
بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما هو في التسهيل وشرحه الخ شارب يشرب شربا وشربا ونعم فعل موضوع
لانشاء المدح نحو نعم الخلق الحمار وقبح الفعل عناد المطلبين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحمول لان
فعل او فعل نحو قولهم لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم وفي الحاق
النوع بنعم وبئس اثبت له من الاحكام ما يثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح
عند النحاة لا شتراكهما في الاحكام والشرط والقصد الى التعريف ليس بصحيح لعدم كونه موضوعا لانشاء
المدح والذم نعم يستعمل كذلك فلو لم يقيد الحد ولو بالقصد لدخل فيه المشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظ فانه من
المواهب **قوله** بهذا اللقب اي بهذا الاسم الشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي كالقب ليس
بلقب لعدم كونه علما **قال** ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام
اياه حتى يكون خبرا ليحتمل التصديق والتكذيب فلم يكن مثل ندحته آه لان القصد
فيه الاعلام بان المدح موجود في الزمان الماضي ليقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا و
ذلك لانها وان كانت ليفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة لانشاء التعجب وذلك يستلزم
لانشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من مدحت وذمت لانشاء طلب المدح والذم لانشاء **قوله** وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض

اللغات وقيد في الاصل محط فائدته **قوله** على وزن فعل يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا
قوله فعلان ليتفهم انهما لم يبقيا فعلين **قوله** في فعل آه فعلا كان او اسما نحو رجل لعب **قوله**
باسكان العين لثقل الكسرة على الحرف الحلقي **قوله** مع كسر الفاء يثقل كسرة العين التي ليدل على
ان مكسور العين **قوله** اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان
الخفة في نفسها اخف من الكسرة **قال** وتنوعها اشارة الى ان ورود فاعلها نكرة نحو نعم رجل
زيدا ومضافا الى النكرة نحو صاحب قوم لاصلاح لهم قليل لحق بالعدم **قوله** للعهد الذهني
اي تقصد الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انا
حصل التعيين ههنا بالمخصوص بالمدح نجلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح رحمه الله
بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء الذي اختاره المصنف في الايضاح حيث قال وما
ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله فخطا محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد
جميع الرجال لا ثنين وثلثة وجمع ويطابق المخصوص واراده الجنس بكماله سوا كان بمعنى كل فرد
او جميع الافراد ينافي ذلك ليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون
جميع الباب على نسق واحد ويحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح
والذم وقيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى
زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفسر والمعين بالمبتدا في الخارج كاف في الارتباط كما في
ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على
القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ظنه
بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطا محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو
قوله ليكون اوقع اي انما اخير التفصيل بعد الابهام وثم تفصيل ابتدا ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة

بالأبهم الضمير ورتبه مذكورا مؤنثين والمقام يقتضي الاوقيته لأن المدح العام مما يستبعد وقوعه من
هذا اظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام **قوله** وهلم جرا اى اقبل جرا **قال** ومضمرا
الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين المصريين لعدم التصرف في هذا
الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحق قال التانيث شيوعا من
غيره للحوق بعض الحروف ايضا نحو ثلاث وثمة وربة ولعلة قلدك اطردت نعمت المراة
ولم يطر دنعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي **قال** منصوبة لا مجرورة بالاضافة ولا
بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند
الكوفيين **قوله** مفردة في الرضي ذهب الخ ولي ومن تبعه الى لزوم افراد ضمير الضمير
انه وهم منهم بل يجب مطابقتها قصد عند ... البصريين وقد صرح المصنف وابن مالك
بمطابقتها قصدا وهو الحق **قوله** نعم رجلا اه نشر على ترتيب اللف وانت تتعلق بكل واحد
من الاشلة **قال** او بها اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعما يظكم به او مذكور
كما في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي وتوهم دقة وقاه
نعما **قوله** بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة المحضة كما هو المتبادر **قوله** اى نعم شيئا اى
الصدقات اى ابداؤها او كرر عليه ابن مالك ان ما مساوية للضمير في الابهام فلا يميزون
الثميز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كما في التحفة وغيرها لكن
اكتفاؤهم في التفسير على تعلق الشيء بالي عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود دل على
وجوده التمييز **قوله** ويكون ما فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا
تضعيفه فلعله وقوع الذي مظهر حابه فاعلا لنعم وبئس **قوله** معرفة تامة ليضعفه عدم مجيء تامة
بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله
نعما يظكم به حذف صوف الجملة اى شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح
قوله فيعيده اه ليحصل التبيين بعد الابهام **قوله** ليقيام اللام لتعريف اه يعني انهم المقصد والى مميزه

في الذهن كان اتم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان
يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من احاده في
المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير كان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا يجوز في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير في
اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه
كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف باللام للعهد
الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد
والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد قيل انه اذا كان زيد مبتدا يتعين ان يجعل اللام
للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما التقديم المرجع رتبة والجواب
ان لزوم تاخير المبتدا غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا الا ان خلاف الاصل لا يكون مطردا
او كثيرا **قوله** جبلان والثانية مستانفة محذوف المبتدا حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص
بالفاعل **قوله** اى مطابقة اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة
الى الفاعل وليس هذا من باب التباس بل من باب تعدد وطرق افادة المعنى والمراد بمطابقة
الفاعل مطابقة فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا تتصور فيه مطابقة الفاعل بدون
مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد
عرفت وجوب الافراد عند المبرد ومن تبعه **قوله** اتاويلا نحو نعم الاسد زيدا وانما خص هذا
التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا وما يتوهم في نحو بئس المراة هند ان
تذكيره بتاويل المراة بالجنس فباطل والا لجاز قام المراة **قوله** حيث وقع المخصوص خص السؤال
بعدم المطابقة في الافراد مع علم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل اهل القوم نفسهم
الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيحقق المطابقة في الجنس تاويلا **قوله** وحذف المخصوص و
القرينة تقدم ما فيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة **قوله** اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم

اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول حينئذ ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود فيهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا بآيات نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما هم **قال** وقد يحذف المخصوص وضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولا فائدة في عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشر مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد جند الكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وقيل ان المعرفة اذا اعيدت متعرفين عين الاولى فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل وقد يحذف ويخالفه صفة نحو نعم الصديق صديقنا زيد او فعلا او بكثير ذلك اذا كان الفاعل ضميرا نحو بئس ما امركم به ايمانكم وقيل في غيره نحو نعم الصاحب صاحبين فيعينك انى صاحب **قوله اى** نحن بقرينة قوله والارض فرشناها **قال** وسائر مثل بئس شار بتشبيهه ببئس لعدم جمعه لاى عدم عراقته في الاستعمال لانشار الذم مثلهما ولذا قال في التسهيل وملحق سائر بئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس سار سورا فعل مايكره وسار سوارا كسحاب قبح وزنا ومعنى فعل كظرف قلت الوا والفا **قال** وتنهما جند فاصلة عن نعم وبئس لاختصاصه بحكام ذكرتها ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست اى جند للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في تمكن الجنب **قوله** من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشار المدح او الذم مع ان جند بعد دخول لا يفيد الذم ايضا **قوله** جب في جندا اى حبى في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان جندا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان جندا اشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا جندا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس **قوله** من حب الشئ بنصب الشئ على انه مفعوله او حب بفتح الباء **قوله** اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان جندا مركب انا من حب المتعدى يقال حبنى يحبنى بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بضم على ما تقرر من انه اذا حول الفعل المتعدى من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين

او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء مع الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صحيح في انه مركب من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشئ مستدركا اذ لا دخل له في التركيب لان المناسب للتنبيه المذكور الوا ودون ذا **قال** وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا بما في اسمار الاشارة من الابهام المقتضى في هذا الباب المشار اليه بهذا الامر الذهني وان كان وضع اسمار الاشارة للمشار اليه في الخارج **قال** ولا التفات من هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار للمسمى بجند الذي هو خبر المبتدا بعده فمعنى جند الامير جيش الامير واخباره ابو علي صاحب القاموس وابو حيان بعده واليه ذهب البرد **قوله** بجريها مجرى الامثال كانهم عاملوه معاملة الضمير في انه لا يختلف خلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا قوى شبهه بالظاهر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا **قوله** اى بعد جند المقيد بالاغلب او المخصوص جند المستعمل مقدما **قال** المخصوص حلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد جند ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزأ من جند **قال** ويجوز ان يقع انما لم يميزوا التمييز في جندا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني والوجهين الاولين ان فاعل جند ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده الثاني ووجوده الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز في ما اذا كان المخصوص معرفا باللام ومضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف جلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وفاعله ضمير مبهم **قال** تمييز او حال فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو جند اسمع به واصلا اى في حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزا نحو جند ازيد راكبا **قوله** وجند ازيد رجلا ويلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس بالاجنبي لاتحاده بالفاعل **قوله** من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال بهيئته جندا **قوله** وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان تميزه لظهوره واذ الابهام في المخصوص **قوله** اى

قوله وان اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة الدليل للانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي معنى البار وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد بالحرف ما دل على معنى فيغيره فقط اى لا يكون والا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فحينئذ يجب ان يكون التعريف باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني عن الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا المعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها معنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي نسب اليها الحدث فيها معنا بالمطابقي والتضمني كلا هما مستقل بالمفهومية وقيل ان بعد التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائطا ومركبة جزءا ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبت ان الابتدار المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتدارات الخاصة ونحو القتاد فنمنع بان معاني الحروف من حيث انها مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا يكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولحظت فصلا مشتملة على اجزاء تكون مستقلة بالمفهومية لا يضر بها **قوله** متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة

لحاصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه **قوله** اى لا يكون آه تفسير لقوله تتعقل بالنسبة اليه اى ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير وتقييضه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان تعقله مستلزم لتعقل الابتداء الى ص والى غ والابوة والاخوة فلا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعيا لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لما ان النفس مجبول بعدم الحكم على شئ او بشئ ما لم يلاحظه قصدا وبالذات **قوله** بل لا بد له في ذلك اى في كونه محكوما عليه وبه من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظة فاذا انضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه بنحو زيد لا بجر وزيد في الدار **قوله** في جزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تمامي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام وان رجح قيل الاولى ان يقال في جزئية لما يفيد شيئا كلاما كان او مركبا ناقصا **قوله** او غيره اى فضلة **قوله** الى اسم يتعقل معناه قيدا الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام كما يأتي والموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى الاسم والفعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه يكون معانيها مستقلة بالمفهومية **قال** اول المنع الخلو قال الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكر وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحتاج الى التمام الذي لم يوجد في الاسم والفعل ولما **قال** حروف الجر خص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف لتعريف اللام باعداده اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة واما مفهوم بها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء منها معنى خاص بخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الى معنى آخر وباذكر ظهر ان اللام في قوله لما هو مضع للافضاء صلة للوضع لا للعرض على ما توهم **قوله** اى ايصالا في الرضي المراد بالصال الفعل الى الاسم تعدية الفعل حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه نصبا

في قوله تعالى وَارْجُلِكُمْ ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مستفيدة للايصال ولذا تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انها لا تقتضي التعلق لان الجار انما كان ليطلب فلك يكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها **قوله** وهو كل شيء ولم يقل للفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور ونحوهما التي يستنبط منها معنى الفعل في الرضي من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل **قوله** والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار والمجرور يعدي للظرف وكذا في يا زيد فان يا قام مقام انادي كذا في الرضي **قوله** وغير ذلك نحو حرف النداء وها التنبيه واسم الاشارة **قال** ما يليه الضمير المرفوع راجع الى الثانية والبارز منها الادلي وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اوردله ما يليه فهو متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر **قوله** وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو في نظم الآية وضاقت عليكم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في آخر

قوله برجها بضم الراء اي بسعتها **قوله** وسميت هذه الحروف آه قد نبهنا على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر بمقتضى تاخيرها لان العمل بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية **قوله** لانها تجر آه فالجر مصدر بمعنى اللغوي **قوله** او لان اثرها آه فالجر اسم الاعراب المخصوص اصطلاحا

كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم **قوله** على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التركيب **قوله** وفي عدها اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة نفسها **قوله** تسامح فانها لا تستلزم اياها تقدير حرف الجر مطردا وعدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون جارة بنفسها او باستلزامها اياها **قوله** فالعشرة الاول آه هذا ما قاله المصنف وتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا حق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما حق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وط ان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وبارة بعد تارة هو من النساخ كيف وكون بمعنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفا بل اسما **قوله** والثلثة الباقي آه قال المصنف ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني ارى اني في العدان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلين لفظا توافقا وتناسبا من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين وكذا في مع كونه امر اللموئث من وفى يفي ول امر من لي يلي وكذا لم اعد الى اسلم مع انه يجيء بمعنى التعمل ذلك لاختلاف المعنى واراعي في العد ايضا مع التشارك في المعنى التبادر في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا ان وفي ول فعلا اصلها ايمن وافوفي واولي قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية بالالف واصله الواو ثم اعترض المصنف على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل للالفاظها بخلافها فعلية واجاب بانها تضمنت معنى الاستثناء الذي هو الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل للالفاظها قال الرضي وبهذا عد بارد **قوله** اي لابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرايين **قوله** والمراد بالغاية المسافة في الطرح غاية پايان هر چيز از زمان ومكان مسافت دوري وفي القاموس المسافة البعد فليس منحصرة لهما كان اذا كان مسافة البعد على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشارح **قوله** اطلاقا للاسم الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدة كما ان المدد والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف المد

والاصل فانها يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة
انتهى والمكان يستعمالهما المعنيين بتحمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح
الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه **قوله** اذ لا معنى للابتداء النهاية و
القول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل في ابتداء ما
لانهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف لابتداء
ذي الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قوله** وكثيرا ما يطلقون اه اي يستعملون العلماء لفظ الغاية
الذي هو بمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا مقصودا له كما اذا كان
مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية وهو
الصحيح علا القدر من اول النهار اه على ما توهم **قوله** وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان
او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون
الفعل المتعدي من الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور والشيء الذي ابتدء منه ذلك
الفعل نحو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصل الشيء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان او خرجت
من الدار **قوله** او من الزمان لما اختار مذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان
على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك رحمه الله هو الصحيح وقال
البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد
الى عمرو في اللباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا او غيره
على سبيل الاستعارة **قوله** اعوذ به اي التجيء اليه في الصراح بجاذ بفتحتين پناه گرفتن يقال
لجأت والتجأت اليه وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف على
الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبعيض باعادة الجار غلط اذ لا معنى
لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله وللتبعيض **قوله** ويجيء من للتبيين ايضا لما كان دخول

للتبعيض تحت جار واحد موهما لكون المجموع عني من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ
يجيء ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما
ذهب اليه الزمخشري **قوله** وعلامته اه اي علامة اللفظية والمعنوية فيعلم من قوله لاظهار المقصود
من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده ما يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويقع اسم المجرور
عليه وفيما قدم عن المبيعة المذكور بعده عطف بيان للمبهم المقدر تحصيل البيان بعد الابهام
فقولك لي عجبي من زيد كرمه اي من خصال زيد في تقدير لي عجبي شيء من خصال زيد كرمه
قوله صحة وضع الموصول موضعه بدون تغيير كما في الآية او مع تغيير كما في قولهم قد كان من اه اذ
كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر **قوله** اي وقد يجيء اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل
بالنسبة الى المعنيين السابقين وانى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما
ذهب اليه الزمخشري والمبرد وعبد القاهر لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ
قال وزائدة لم يقل والزيادة لانها تجيء للتاكيد لا للزيادة **قوله** فانه مرفوع اه باعتبار
نيابته عن الجار المحذوف **قوله** وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير
الموجب على التخصيص لتفيد وصحح قوله خلافا للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجار السابق المفهوم منا
لا في الجار الثبوتي المذكور حيث قدر موصوف الموجب لان السياق لا يدله من موصوف لم يذكر
موصوف الغير للسياق الذهن اليه فالمعنى في كلام غير الكلام الموجب **قوله** نحو ما جاءني من احد اه
والدليل على زيادتها دخولها على لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالته و
النهي والاستفهام لشبهه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل **قوله** كان الجر
مطردا اشي من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على التقدير بان حذف الموصوف واقامة المجرور
مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرور ابن او بقي نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم

ای الاملک وحذفه فیما عدا ذلک قلیل خصوصا اذا کان المحذوف فاعلا کما فیما نحن فیه لان
الجار والمجرور لا یکونان فاعلا للبتة للفاعل الا اذا کان الجار زائدا نحو کفی بالله قوله او هو وارد
علی سبیل الحکایة فالمراد بقوله لا تکون الا فی غیر الموجب ابتداء بما تقدر من ان المحکی یبقی حاله
قوله فاجاب ای بحیث یظهر فاجیب قوله سواء کان آه وهذا التعمیم مما لا خلاف فیه علی ما فی الرضی
قوله فان قلت الخاطب بظاهر قلت المتکلم منتهة الیک وغایة التکلف ان یقدر المخاطب علی صیغة
اسم الفاعل وضمیر الغیبة مقام ضمیر الخطاب قال وحتی کذلک آه من الفرق بین حتی الی ان
حتی یلزمه تقدم ذی الاجزاء لفظا او تقدیرا بخلاف الی وان الاظهر دخول ما بعد حتی فی حکم
ما قبلها کما اختاره بخلاف الی فان الاظهر فیه عدم الدخول الا مع القرینة کما اختاره ابن الحاجب وان کان
جزءا ایضا وان الفعل المتعدی حتی یستوفی اجزاء المتجزی الذی قبل حتی شیئا فشیئا حتی ینتهی
الی ما بعد حتی من الجزء والملاقی له وما الی فان کان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقی
فحکمها ایضا کذلک الا فلا نحو قتلت الیک لا خلاف فی وقوع الملاقی بعد الی واما بعد حتی ففیه
الخلاف کذا فی الرضی قوله ای حتی ای الجارة اما اذا کانت عاطفة جاز دخولها علی المضمر نحو
جاء القوم حتی انت ورایت القوم حتی ایاک مررت بالقوم حتی بک قوله لانتفاء الجر بالمعطوف
ای خیف التباس مع تخالفهما فی المعنی فان المنصوب یجب دخوله فیما قبله لکونه بعد حتی العاطفة
بخلاف المجرور وهذا الالتباس فیما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو شعر

فلا والله لا یبقی انا | فی حتاک یا ابن ابی یزید

وورده صاحب المغنی بانه یقال فی العاطفة ایاک فضلا لان الضمیر لا یصل الا بعامله وفی
الجارة حتاک بالوصل کما فی البیت والجواب ان التغیر فی الضمائر باقامة بعضها مقام بعض
وان کان خلاف الاصل مستعمل فی کلامهم علی ما صرح به الرضی فی بحث لولاک فجواز اقامة
المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل یوجب خوف الالتباس ولم یتعرض لالتباسه بالمرفوع مع
انه لازم ایضا علی ذلک التقدیر لان فیه ارتکاب مخالفة الاصل من وجهین اقامة المجرور مقام

المنفصل ومثیل انهم جوزوا الالتباس فی مواضع واحالوا رفعه الی القرائن فجوابه ان الاصل عدم
وعلل بعضهم عدم دخولها علی الضمیر بان مجرورها لا یکون الا بعضا مما قبلها او کبعض منه فلم یحسن
عود الضمیر الی الکل ورد علیه صاحب المعنی بانه قد یکون ضمیرا حاضرا کما فی البیت فلا یتعود علی
التقدیر وانه قد یکون ضمیرا غائبا عائدا علی ما تقدم غیر الکل کقولک زیدا ضربت القوم حتاه قوله
علی سبیل الندرة ای القلة فیه اشارة الی ضعف استدلاله فان القلیل فی حکم العدم فلا یقتضی
علیه قوله لیکون بشذوذه ای بکونه علی خلاف الاستعمال الفصیح للضرورة فهذا جواب عما
یستفاد من قوله علی سبیل الندرة قوله کحوا النجاة فی الصدق کان الصدق محیطا بها من جمیع
الجوانب بحیث لا یخرج منه شیء منها کالظرف بالمظروف قوله ای علی جذوع النخل آه فی الرضی الاولی
انها الظرفیة لتمکن المصلوب فی الجذوع ثم تمکن الظروف فی الظرف قوله ای لافادة الصوق آه یعنی ان
الجار والمجرور ظرف مستقر کما هو الظاهر من حیث کینونته للالصاق کینونة لا فادته ایاه ان الالصاق للصوق
فائدة یحیی لازما متعدیا علی ما فی تاج المصدر للبیهقی ولم یجعل اللام صلة للصق لعدم التزام وضع الباء للمعانی
المذکورة ولذا اختلف فیما سوی الالصاق انها معان اصلیة للباء او من فروع الالصاق
الصوق الذی هنا والباء اعم من ان یکون بطریق المقارنة والاتصال کما فی مررت بزید وفی
ابتدأ بسم الرحمن الرحیم علی ما هو الطریق المختار والمخالطة نحو به داء فی جامده ولا یکون باء الالصاق
مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تکون خبر المبتدا نحو مروری بزید قوله لانه یجر والباء المستعمل للصوق
فی مع انه یستعمل بالباء لئلا یلزم اخذ الالصاق فی تفسیره لان الباء صلة اللصوق باء الالصاق
وضع الظاهر یعنی الباء موضع المضمر کیلا یحتاج تفسیره الی ارتباطه بالمتن قوله هذه کما تری فی بعض
الباء واو فی بعضها بدونه علی التقدیرین جمع مستانفة لبیان سعایة الالصاق للالصاق الذی
هو معنی مشترک بین جمیع حروف الجر یعنی افادة اللصوق المذکور مثل الافادة فی مررت بزید فانه

يفيد لصوق المرور بزيد ولو بمكان قريب منه فاعتبر والالصوق حقيقيا دار تكبو التجوز في الظرف
حيث جعلوا الالصوق بمكان قريب منه لصوقا بخلاف الايصال الذي هو منتهى مشترك فان
المراد به تعلق معنى الفعل بعد دخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية وللصوق
وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك اندفاع ما قيل ينبغي ان يزاد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا لان
اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل وان
ان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم قوله اي استعانة الفاعل في الكتابة حال
ياسي خوستن وهذا الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهي معنى السببية على ما في المغني فما قيل الاشبه ان
يقال للسببية ليس بشيء قال والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها
الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محقا كذا في شرح التسهيل ومن
هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم اقامتهما مقامها واما قيل ان
قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة بمعنى حقيقي لكلمة مع وستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة
على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة مع حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل
المجاز فعلى تقدير تسليم الافادة يمنع المذكورين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة بمعنى حقيقي
له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرقة بعنه ولذا لم يجعل الشارح
اللام في قوله للالصاق صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السبح حال اشتراء الفرس معنا
اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فيه لصوق
المجرور بالباء وهو لا يقتضي ان يكون عمول الفعل مصاحبا مجروره ولا شك ان الاشتراء لصوق

بالسبح وان لم يكن السبح ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق
مجرد لصوق مبني لفعل مجروره والمصاحبة ان يكون المجرور شريك في ذلك المعنى الملصق كما
يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة
كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به دار الصاق
والمصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق مع المصاحبة وبظهر عدم صحة قوله
فالالصاق ليستلزم المصاحبة من غير عكس نعم او القول بان الضمير راجع الى السبح والجار و
المجرور مفعول به والمسلم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يستلزم ان
يكون السبح حال اشتراء الفرس ملصقا به اشتراء فتصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء
بالسبح حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السبح واشتراك الفرس معه في
الاشتراء ودليل هذا الانحصار قوله اي لافادة انه خص هذا المعنى بتذكير لكونه وسط المعاني
المذكورة في التاج المقابلة بر ارشدن وبرابر كردن وكلا الامرين صحيح هاهنا قوله اي جعل الفعل
اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء
في قوله بتضمينه متعلق بجعل بيان لكيفيته وفي قوله باد خال متعلق بتضمين والمراد بالتضمين المعنى
اللغوي اي اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص لفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته
فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بالسبب اعتبار معنى التعدية في ضمنه باد خال
الباء على فاعل الفعل اللازم وقيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلوله فقائل
اذا لم يكن مدلوله لزم ان لا يكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله باد خال الباء اه ويمكن دفع
حذف الباء للفعل الاتي في قوله تعالى ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ارتوني بهمزة الوصل
قوله صيغة ذاهبا سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهبت بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه
وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقوله تعالى
اذهب بسيحي هذا الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى

اى معنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالبارای من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف **قوله** لمعنى
الايصال اه اى من غير تغيير معنى الفعل **قوله** وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالجر خبر
المبتدا فى الحال او فى الاصل وفى الاستفهام معناه فى وقت الاستفهام او الجملة الاستفهامية
ظرف لزائدة بعد تعلق فى الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا تعريض للمصنف
بانه ما كان لان يطلق الاستفهام والنفى **قوله** وبما حصل النفى تلبيس وما الان زيادتها ثابت فى
ان النافية واختلف فى الآية هل نحو لا اخبر بخير بعده الباء فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى فى الظاهر
من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسى
الزمخشرى الى انه لا يزاد فى خبرها وجوزه غيرهما **قوله** قياسا اى زيادة قياسية او زيادة قياسا
وكذا قولهم اسماعا فى ارضه وايراد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت
قال نحو بحسبك جعل الرضى زيادة الباء فى بحسبك فاعل كفى وتصحفاته وفى فاعل فعل التعجب
على مذهب سيبويه قياسا ولا سماعا فاته لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعى
ومن حيث النظر الى عموم المواقع حسبك فاعل كفى قياسى وكذا الحال فى افعال القلوب التى مرت
قوله وكفى بالله شهيدا **قال** الزجاج دخلت الباء فى فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر
والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقى معموله الا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة **قال**
والقى بيده اى نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسببه بده لم يكن الباء زائدة **قال** واللام فى ذه اللام
المكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر لها مفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم **قال** للاختصاص
اى الحصر كما ذهب اليه بعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم دخول اللام من

طرق الحصر وكثرة استعماله فى مواقع لا حصر فيها واليه اشير فى تعميم الشارح **قوله** بملكية اشارة الى ان
ما ذكره من معانى اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص **قوله** لبيان
علة شئ اشير الى ان التعليل على ما فى التاج چيزى راعلت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له
باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما بالاجلة الشئ **قوله** فهنا اه خارجا تمييز
عن العلة **قوله** نحو ضربت للتاديب فانا ادبت علة غائية للضرب منشأ علية الذهن منه فى الخارج فترتب علة الفرق بين الغرض
والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل لم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الزجر عما لا ينبغى تاديب فيهى كقولهم ماء
فقلته **قوله** نحو خرجت لمخافتك فان الخافة مقدم فى الوجود على الخروج حاملة عليه **قوله** وبمعنى من اللام الداخلة على
اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول متعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى حكى
جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى الحكى بالقول فلك ان تقول قال زيدا انا قائم رعاية
للفظ الحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب
ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر
استعمالا فاذن للتعيين لما قاله ابن الحاجب **قوله** اى قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان
زيد مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل شرا **قال** زائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور
يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه **قال** ومعنى الواو فى القسم
للتعجب **قوله** فى القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضميره **قوله** بمعنى الواو وقوله للتعجب
ظرف لغو للقسم **قوله** ان اريد به الامور العظام التى من شانها ان يتعجب منها على ما فى الرضى والمعنى
ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من
ضميره فى القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما فى اللباب **قوله** للتعجب ان اللام للقسم والتعجب
وعلى التقدير بن نده العبارة على طبق العبارة السابقة اى قوله بمعنى عن مع القول وقيل مر
ان قوله فى القسم متعلق بالواو او بمعنى واللام فى قوله للتعجب للموقت والمعنى ومعنى الواو التى فى القسم
وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما تمام القيل بمعنى الباء لان الواو اصل فى القسم ان كان الباء اصلا
وحاصله

وعلى اشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو فوالله فلئيد ولذا لم يقل ومعنى التباين اشتركهما في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما تستعمل آه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي والى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر قال و رب فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشر والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الراء فين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني قوله اي الانشاء التقليل في التاج التقليل باذكى ما نمودن فالمعنى لاحدث ان المتكلم التقليل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا آه فان مغير الجملة يجب ان تقدمها كما مر غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي قوله كما ان كم آه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء يتعين باضدادها قال تخصصه بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد تدخل آه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في اللباب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التفسير للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد ربما الجامل المؤبل فيهم وسجر الجامل وصفه فان صحت الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي ربه فتيه على نيته الانفصال قوله لعدم احتياجها آه اي لدخول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم يكن محتاجا في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان

الحرف مختاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية حاصله ان مدلولها ليس تقليلا مستقلا بامر معين فتتبع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة على النكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة فظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى رب قوله لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا وذلك تقييد لتقليل وقيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمنوع من انها لم تتقيد بعد الوقوع قوله صار قليل وخص آه لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشترط آه اشار الى ان قوله على الصحيح قيد لقوله موصوفة لان النكرة ايضا لا تختص بها بالنكرة يتفق عليه قوله وكذا وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي قوله وقيل قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي اصل معناها المدلول له قوله كالحقيقة آه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله الذي تعلق به رب يعني انها حرف جر فلابد لها من فعل تتعلق معناه الى مجروره وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى يجتمعون بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يردوها بحروف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكن يقال حرفيتها تنحو لعل رجلا اكرمت فان لفعل التعدي الاول بحروف الجر ونحو رب رجل اكرمته لان لفعل

لا يتعدى الى فعول بحرف الجر والى ضميره معا وتجوز رب رجل كريم جارني في جواب من قال ما جارك
رجل فانه يكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية
العمل فان الفعل المتأخر لضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيان التقوية مختصة بالام
وعن الثاني والثالث بان جارني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدونها
التقدير يكفي في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل انما يوصل الى فاعله
بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى
رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له ويتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان
لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال ناصف ثم مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي ان
ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ويمنع ان يكون مستقبلا
وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمعنى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو
الصحيح كذا في التسهيل قوله لانها للتقليل اه اي لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل
به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا ان لك تقييد قليل وتعلم الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله تعالى وقوله تعالى
يود الذين كفروا وامثاله تنزيلا منزلة المحقق بصدق الوعد او تقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا
لم تكن مكفوفة قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه بصه حابه نحو ما لقيت رجلا
فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يصرح به صاحبه ولم يكن هناك قرينة اخرى
فالمحكي به كذا في الرضي وقال المصنف قد يظهر رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد
البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود
القرائن المقالية او الحالية قوله لتحوز رب رجل كريم لقيته اي ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا
يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم شبه المفسر بالفعل
المتعدي لمفعول آخر تشبيها بحرف الجر في كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله
لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه

معين راجع الى مذكور كان قائلا قال بل من رجل فقيل له ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون
المرجع مذكورا في هذا الكلام قال مفرد مذكر لانه انما جيء بها ما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام
فاذا كان مفردا وغل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي يجوز ومن
مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز
لان العرب استغنت بتثنية المميز وجمعه عنه وبما قيل ان الخلاف في شيء معناه اختيار تقيضه
فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التعليل مع
حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز فيه بحث لانه وقع في المغني رب خرف خلافا
للكوفيين في دعوى سيبويه والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة خص بالكافة
بقرينة قوله قد دخل على جمل قال قد دخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها حينئذ تقليل
النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعليه ماضوية واستقبالية او
اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية والاسمية لانه ما دلة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية
ليست بالكافة بل نكرة موصوفة قوله وقد تكون اه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد الى
التقليل الى وجه ترك المصنف لما قوله

ربما ضربت بسيف صيقل فرأته	بين بصرى وطعنة نجلاء

الصيقل فعيل بمعنى المفعول من صقله جلاه وبين بصرى اي المكنة بصرى بالضم والسكون قرية
بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان
نجلاء بالنون والجيم كحمراء مونث انجل الواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى فان
المعطوفين ليشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والرمح في
بصرى شام قوله اي ورب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة
للحكم على طريقة قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله الآية
حيث ذكر في المغني ان تومنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع

الاختصار ومع لم يفهم وقع في حيز تعميض وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة شاشاته الى انها لاتشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق به لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقاتها تنبيه على ان تعلقها كتعلق رب في نحو ربما تعلما ماضيا مخذ وفاغالبا فقوله وشل بلدة اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يونس به لليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوا البياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الا وحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح قوله وليت بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا قوله لانها حرف عطف اي في الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف او والقسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فالله والله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لا يقبرون تفصيل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه الواو بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دال على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون آه فالمعنى لا يكون مستعملا الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السوال فقوله عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير السوال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون متعلقا بتكون والآخر خبرا وكلاهما متعلقا به على انهما تامة والا لكان الخبر الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون المعنى ما تكون عند حذف الفعل الا لغير

السوال وذلك غير مقصود ومع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسوال قوله فعل القسم مادة القسم مشتق من القسم قوله وذلك كثرة استعمالها لتقدمها على الفعل المحذوف تقتضي تخفيف اطول الكلام بجعل القسم والمقسم به مقسما عليه قوله في اكثر استعمالا اي اذا لم يخبر بذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق التي هي اصل القسم والمقسم به ابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية المقربة من الالصاق كذا في الرضي وقيل ان هذا الشعير بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر قوله يعني لاستعمال الواو واشار بهذا التقدير الى ان مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله خطا للواو آه يخصصه بالقسم جد القسم من غير السوال لكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق فلم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وبهم الله تعالى قوله يعني ان الواو مختصة اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير تكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محط الحصر قوله لاصالتها الضمير فرع الظاهر عبر عنه بالاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في استشهادها آه لقيل في اختصاصها بالظاهر وان كان شاهدا ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله ففي ادخاله في شاهد تكرار قال بهم الله اي بسم لفظ الله قوله فالمراد آه يعني المذكور سابقا اعني احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السوال والاختصاص بالظاهر والاختصاص بهم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى عيتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا يفيد كون المحذوف في الباء اكثر من حذفه فيها وهو فاسد قال وتلقى القسم آه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن تلقي الجلب اي استقبال يجلب الى البلد فالمعنى لتستقبل القسم بكذا اي يؤتى في جوابه باللام وان
آه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله
لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل انه اشارة الى اطلاق المصنف للقسم
تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما اولا خصها بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله
ان زيد قائم لكونه قليلا او المصنف في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال او انما نفى الجواب بلم ولن فانهما
لا يقاس عليه قوله فاللام آه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من
حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة خلوا عنهما ان
او اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر فلا يستغنى الاسمية عنهما من دون استطالة الا
درءا واما جملة اسمية منفية خلوا عنهما او لا او ان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا
غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في معنى التعجب او
المدح يلزمها مع اللام قد واما في معناها مثل ربما وقد يقدر قد ويكتفى باللام في اللفظ ولا يكتفى
بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان مضارعا

استقبالا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى عن
اللام بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو والله لتمرن
لاني الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما فعلية منفية فيلزمها في
الماضي ما اولا ولا يلزم تكرار لا ها هنا لان الماضي يقلب في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقبالا
كان او حاليا ما او لا مع النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطيا امتناعيا فانه لا يصدر حينئذ
الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي
الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت القسم كما
في امثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني
وقل مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تفتؤ قدرنا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع
والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم اي الجملة التي يؤتى لاجلها القسم كان القسم
يطلبها كالسؤال للجواب قال اذا اعترض اي القسم فقال اعترض الشيء اي صار كالخشبة
المعترضة كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا
بين اجزاء الجملة فقوله اي توسطا بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما توهم لان اعترض
لا نعمل قوله لا يسعى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء قوله للجواب متعلق
باللام التي والاستثناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتخصيص على المقصود وان لم يقع في كلام البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول قوله ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من
الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي المجاورة شيء آه سوار كان

مجاوزة شئ عن مجرور رهما كما في رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرور عن شئ نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة على المتجاوز عنه وتارة على المتجاوز لكن لفي قيد ذكر له ارضي وهو ان يكون المجاوزة بسبب اصلان المتجاوز المصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل **قوله** استعلاء شئ على شئ اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في الثاني كانه يحتمل الدين على عنقه او ظهره **قال** اسمين بمعنى جانب وفوق فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين وسببين لهما فيلزم عن الاضافة بخلاف على **قال** يدخل من عليهما حال من ضمير تكونان اى تكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها فكان ذلك علامة ليعلم بها اسميتها فلذلك قال الشارح رح ليعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر اللفظ اذ لا وجه على تقدير الفعل الخاص **قال** للتشبيه في الصراح التشبيه مانند كردن **قوله** اذ التقدير ليس مثله شئ به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل ومانمازيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولانهم اذا نفوا الفعل عن احد قالوا مشلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته لانه اذا انتفى عمن هو على اخص اوصافه فقد انتفى عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت في مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هاهنا لتفصيل الكاف عن الضمير المتصل به والقول بزيادة حرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اى ليس لاخي زيد اخ اذ لو كان لاخيه اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وقيل ان نفي مثل مثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشئ يكون ضعف مثله فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية **قوله** بمعنى المثل وللتحقيق كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير

منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوز زيدا كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوض بالاضافة وتحقيقه مثل هذا في كتب المعربين كثير كذا في المغني **قوله** تحكمن آه وقبله بيض ثلاث كنعاج جم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هاهنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق الجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها **قوله** للطافة متعلق بمثل **قوله** ما انا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض **قال** ومنذ ومذ آمنذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون فقيل هو مخفف منذ لوجوه منها قولهم في مذ اليوم ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على مذيذ وجمعه على امذاذ وفيها ايضا في استعمال الحروف والاسماء والافعال بالجر ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر اسمها لالتقاء ساكنين وهما حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اى يكونان للزمان والشارح خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل **قوله** للابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب واستظهاره للبيان اذ لا يكون ان يراد انهما يستعملان للزمان لانه كونهما اسمين فبين ذلك بهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح بقوله فيهما بتقدير المبتدء الفاعلي اى قوله للزمان بهيد وتوطئة والمقصود بعده قوله للابتداء **قوله** يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اى يعتبر خولهما قال المصنف في امالي الكافية لا يدخل منذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا تتم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا يصح قولك ما رايته من يومين لان التقسيم الى يومين تقدير المضاف اى الى تمام يومين فان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهر ومنذ اليوم فهما بمعنى في **قوله** لا تكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة بمعنى في **قوله** من غيره

تفسير للقصد وفيه اشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء فيه معنى الظرفية ضرورة وقوع الفعل في مدخول

قوله ان جعل الاول مثالا آه ليكون النشر على ترتيب اللف ان جعل الثاني بتقدير المضاف

اي في فجر يوم نا قوله كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثال للمشبهين وانما

قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثال لهما الا بتكلف لتقدير قوله دخول شهر او

لاجابة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ لا مسيتين بصير

احمل كما مر قوله للاستثناء بالبعد بها آه واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الام

الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كما في الرضي قال الحرف

المشبه بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال وانما قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت

ولم يقل وجه شبهها قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل

باعتبار تمام حروفه وكونه سدسيا ايضا لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا

منقسما الى تلك الاقسام آذ غاية ما انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك لعدم تمرها قوله

وبنائها على الفتح لاستثقالها بسبب تشديدها او اخرها وانما رد بسي جهة مشابهتها بالماضي وانما

شبهها بالفعل في الوزن فان كفر وان كفر وكان كقطع ولكن كضارب وليت كليس وفعل

في بعض لغاتها وهي لغة قطرب فوزن عمر وضع غير معتبر عندهم وكذا التقسيمها الى المدغم وغير

المدغم آذ لا اختصاص لهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها وانما لحوق الضمير المنصوب ونون

الوقاية واقتضاءها الاثنين فمرتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي

لانه قوله معانيها معاني الافعال لكون كل منها معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين

في مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل اكدت آه عبر بصيغ الماضي المستعملة للانشاء الدالة

على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك قوله على انها اذا لوحظت آه والخبر عنها بالتمني

او عاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع وقيل ان الحرف بمعنى الظرف يجمع على حروف

كالعنب والحرف بمعنى التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنجاة لما

مطلقا في تسمية قسم الكلمة حرفا فالجمع الاعلى الحروف واذا المتعدد وجمع التكسير شيء يكون مشتركا

بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من تعبيرهم عنها بالاحرف لخاصية للاسم والرافعة للجر

قوله آخر هما مع ان كونهما تاليتين ورباعيتين وخماسيتين يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونهما للانشاء

وانما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثية ليست للانشاء اصلا وكان ان

كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرهما

قال طاهر صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام فيصح السكوت

عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشارح فيما يجيء فلا يدل بما من التعلق بشيء آخر حتى يتم

الكلام فافاد رفع ما قيل ان اريد صدر كلام تام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة

وان اريد صدر كلام مقصود بالذات فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول وايضا

اندفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جارني الذي انه قائم وبقولنا اليوم

الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم من اول الامر اي ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب

دفعا لحيرة السامع وتوهمه ولا معنى غير ارادة المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم ان يكون

المفتوحة بعكس نفسها الداخلة في المرجع وانما يرجع الضمير الى الباقي بعد الاستثناء رعاية للسابق

واللاحق فان الضمائر فيهما يرجع الى الحروف كلها قوله وحينئذ لو وقعت اي حين اقتضائها

التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر الجملة بان يوجد تمام كلاما التي ان المكسورة في الكتابة

مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبر الان المفتوحة وان

تكون جملة مستانفة وانما قال في الكتابة آذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد

الاستئناف آه فيكون قوله هي لعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على

اقتضاء عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما

سوى ان قوله الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للغاء وتقييد دخولها على

الفعل بالظرف اعني حينئذ اذ على تقدير لحوق ما الزائدة لا الغاء ولا دخول على الفعل كما

تيسير التعليل لشارح التحرير بين بالكافة قسم من الزائدة على ما في المغني الزائدة نوعان كافة
وغير كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء
حينئذ وعطف قوله وتدخل بزيادة حينئذ على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق مبيحا
لمدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كل حكم
ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد قيل ان في البيان الغاز الان المراد بالالغاء وجوبه
وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في
الصراح الالغاء بطل كردن وفي القاموس الغاء خيبة فقوله اي تعزل بيان للمعنى المراد منه في
الصراح العزل بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف حينئذ لا تكون ما كافة
بل زائدة كما في فبما رحمة في احدى الخيلين الغينت فما كافة وان عملت فما زائدة حرفية ولا يجوز
ان يراد بما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاءها لان الغاءها واجب على
الاصح بناء على تعين كونها كافة نعم لو لم يتعين بما بالكافة وتعليل قوله فتلغى اي يجب الغاءها بكونها
كافة قوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان الشارح يوهم انها على تقدير
كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك لان اقيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المراد من
قوله وقد تعمل اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال
ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي شرح التسهيل قال الزجاج ومن العرب
من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك باخواتها وهو مخالف
لما في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق
بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في
بعضها ولو حمل على انه قد تعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم
روى بيت النابغة ... الا لئيما هذا الحمام لنا ... الى حمامتنا ونصفه فقد ... برفع الحمام ونصبه

قال وتدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال في المعنى
وحيث قال وتقتضي ليست الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص باسماء لا يقال ليتما قام زيد
قولان فالاخفش الزجيج وطاهر القوي ويجوز حينئذ اعمالها بالقياس لاختصاص ما بها حملا على اخواتها
ورد وا بالوجهين قول النابغة اه وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف
لما تقوله فتلغى على الاصح قوله اخرجتها عن العمل بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منه ضعفت
اقتضاءها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير الا بتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد
منها لتعذر بيان الاحكام المشتركة بينهما ثم بين معنى ان المكسورة والمفتوحة اشهر كونها للتاكيد
والمفتوحة تاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله سادا مجلد الضمير راجع الى
الجملة والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قالوا سمى الاسم اسما والفعل فعلا و
الحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين حذفوا العبارة بضمير التثنية
فصار اسما وكانت وعليها قال في حكم المفرد بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى ملبني
ان زيدا قائم ملبني قيام زيد وملبني انك زيد اي زيدية تنك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت
عليه عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي
وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد
الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست
مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة وانما وقوعها بعد علمت فسيجيء تحقيقه من انها مفتوحة مصدرية
مسبوكة معنى قال في موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب
الطهارات قال فكسرت ان يجب ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا قوله و
فتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في موضع ابتداء الكلام
قال في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر المؤول موضع الظرف من المبهم نحو قصدك
زيد نصب ابتداء تقديرا في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والا لزم المصادرة فمعنى كونه

في ابتداء الكلام ان يكون بعدها كلاما مستأنفا لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان
في ابتداء كلام المتكلم او في وسط نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين و
نحو مرض فلان حتى انه يرجى فان قلت لم يقصد المصنف رح ها هنا حصر مواضع الكسر فما الحاجة الى
التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان يكون ان مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية القول
وواقعة موقع الحال او خبر اسم عين او قيل لام علقه وزاد بعضهم شاسا وهو بعد حيث ولا شك ان الاشتمال
المذكورة لا يكون اذ خالية فيما عدا المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات
من غير ان يتلفظ بها في جملة بالمعدم فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء
بالمفرد وقيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي مالم يضم اليه ضميمة اتساع
كون المفتوحة في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة
الى اعتبار كونه موضع الجملة فندفع بان المقصود ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقع في
الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة
بان وحدها بل بما بعدها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وانما يكسر في موضع الابتداء ما يكون
خبر المبتدأ فيه خبرا بالتحقيق كونه في موضع الجملة قوله لان مقول القول آه اشار بذلك الى ان
المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل
فتحت نحو اخصمك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والمراد ان اوقع عليه القول اي
الكلام اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات مستقلا لا يحل فلا يرد
ان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا بمعنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به
مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو
قلت اذا وقت فاها قلت طعم مدامة ✤ فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه قبل التفكيك
والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا فالاول نصب بفعل لا به نحو قلت شعرا
او لغت مصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد

اللفظ انصب بفعل لا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان منقطعا من جملة فهو جملة في التقدير
محكية فقوله مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر وهو ظاهر وما يؤدي معنى الجملة لانه يعبر عن المقول
لا نفسه وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد
المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وقيل ان مقول القول جملة لامتناع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي
فقد عرفت اذ قاعدة بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفي المثال جزء
المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال كونها مع
جملتها اشارة الى ان في كلام المصنف رح تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة
ومضافا اليها باعتبار انها مع الصلة صيرورة ما بعدها كذلك قال ومفعولة اي ما بعد مقول
القول بقرينة ما سبق ولانه يطلقون عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول
باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة
بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة قوله ومضافا اليها هذا اطلاق يدل على
انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر و
الظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر مخذوفا فيجوز الفتح والا فالكسر فهو ما يجوز فيه
الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك آه غير الاسلوب بالنقل بعد
لولا لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التميز من ان المكسورة المفتوحة
على ما صرح به المصنف في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة
وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان
يكسر بعدها واجاب بالفتح بعد لولا انما كان لان موضع المبتدأ فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع الابتداء
فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى كون الخبر مع كونه قد طرح
خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره
فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت

وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لو فى قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولوما التعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وقيدان اللائق حينئذ ذكرهما فى بحث لولا ولولا فى مباحث الحروف المشبهة **قوله** معمول الفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين **قوله** الواجب دخول لولا اه لان التخصيص انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف **قوله** نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا لم يكن لكون فى الصورة محوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح فى مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا لم يكن لانه اذا تعذر وقع الخبر غير فعل كما فى قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقيل الشارح اختار التمثيل بما يكون اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر فى كون ما بعدان جملة والتمثيل بكيفية الفرض وما قيل انه وقع فى التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى لو انهم بادون فى الاعراب ما فى خبره ظرف وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية والتمنى والكلام فى الشرطية **قال** فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت **قال** جاز الامران بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافى ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف فيه **قوله** فجزاره اه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الخبر لان جعل الشئ جزاء ليس كون جزاء له فالفاء يدل على ترتيب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبه عنه بالفارسية بياداش **قوله** او اكرامى ثابت له قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما تاخير وايضا تقديم الخبر هاهنا واجب فلا تقدير فاثبت انى اكرمه وكلاهما ليس بشئ اما

الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثانى فلما ذكرنا من ان المعنى ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جاءتهم المثوبة لبعضهم يقدر الخبر متقدما اى لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدر الخبر موخرا اى لو ايمانهم ثابت **قوله** لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ اه على التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة **قوله** وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الظن بقبول غيره **قوله** انه لئيم فى الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم عنى الخادم وفى الرضى اللئيم صفعان فى الصراح الصفعان على زنة فعلان ما وقع فى تفسير الصفعان فى شرح الفاضل الاسفرائى يعنى من يضرب فى قفاه ولهذا سهو **قوله** ان يأكل ليعظم قفاه هو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل فى بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه **قوله** او بارادتهما عوليهما كما فى قولهم خب ذا الرجل وثبات مقارنه **قوله** بالجر لا بالرفع عطف على مثل من يكرمنى اه ان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبيه انما الشائع لفظ المثل والنحو **قوله** اى مثل عبد القفا هكذا فى اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعنى ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذا يعنى ان مدخوله للمجموع اذا انه كما يوهمه ظاهر العطف لانه المثل به على ما صرح به سابقا بقوله فما وقعت بعد اذا ووجدت فى نسخة بخط الشارح اى مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير غير ظاهر حينئذ والمناسب تشبيههما الكلا يتوهم ان المراد تشبيه كليهما الخ من يكرمنى اذا فى اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفعل الجزائية ومشابه للثانى من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة **قوله** انى احمد الله اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اولا انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك لا يكون انى احمد الله معمولا فى اللفظ لا قول لانه وقع خبرا عن اول ان كان مقولا من حيث المعنى **قوله** لان اول الاقوال اه فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا تعين ان يكون الحمد بهذا اللفظ **قوله** لذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع فى النفس **قوله** لانها فى حكم العدم

فهو غير له البار في كفى بالله قوله التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في
محل الرفع علة لجواز العطف الرفع قوله سواء كانت المكسوة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا
لاحد الامرين او للابهام لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم واما
النصب في قوله لفظا وحكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسوة من انهما منصوبان بتقدير في بناء
على امر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اى ان المكسوة في اللفظ او في الحكم تحمل
النصب على التمييز اى المكسوة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التسهيل في بيان
فائدة قول المصنف ومميز الجملة منصوب بفعل مقدر غالبا اسناده اليه مصاقا الى الاول من انه اشار
بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح اسناده اليه ولا لا يقاعه نحو امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيدا
وما احسن الجليم رجلا وما وقع في شرح الفاضل الاسفرائي اى كسر الفظيا وكسر احكميا فمع بعده من حيث
اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسوة قوله ان
يكون اه بيان لقوله احكما فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع اخره عنه لطول بيانه
فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وبما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب
مفعولين كما مر في الاصل جملة ولذا جاز دخول اللام الابتدائية في المفعول الثاني فلم حكم المكسوة بخلاف
العجبني ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولانها في كونهما بتاويل
المفرد ولذا لا يجوز حذف احدهما فعوليه فان لهما شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ
المبتدا والخبر وشبههما بالمفرد لكونهما بتاويل المفرد قوله لانه يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها
الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك قال
ويشترط مضي الخبر فانه اذا مضى الخبر تقدر المعطوف عليه خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها
اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد
على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل على خبران دون لفظه ليتحد عامل
المعطوفين على اسمان وخبره والعطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم ثم لعلم ان في قوله جاز

العطف اه اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظ بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على
الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا وتقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على
الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت
فائدته التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة
اللغاة وفي قوله على اسم ان المكسوة رد القول الخبر ولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعهما دون اسمها
اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا اولان المبتدا
هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء و
ان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان
والتاكيد ايضا قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبران و
لتقدمه بالرتبة في حكم المضمون اني وقيار بها لغريب ✤ فمن يك امسى في المدينة رحله وان
يكون خبران محذوفا قوله وهو بعيد لانه كاجتماع عاملين مستقلين على معمول واحد قال في
مثل انك زيد ذاهبان اى فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى و زيدا ذاهبان كما يدل
عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك
لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين ان
التفصيل المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله وهو لانها في المعنى
الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة
الى الانشاء فلم يكن لاعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القائم اشار بذلك الى انه انما
يدخل الخبر المتاخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك
لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى
الاسم معا وجعل ضميره بينه اجمالا الى ان قال اذا فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبران
كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم قوله لان فيما عداها
اى ان في الدار لزيدا فافهم

آه هذا اربع صور اذا وقع فصل بين اسمها بجرها او بمعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فاسقاطها انما يكون بان لا يكون فصل بينها ولا تقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم حينئذ توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها تغير لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله لا توافق اللام آه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتهما لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يتقض معها شرط صدارتها قوله ولكني من جهتها يعيد من القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد هو الذي به العشق في الرضى وما انشده وهو ما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن انثى فتخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد تعمل في ما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقدم فيها تقدم لفظا قوله لهذا انثى لاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة والنافية و لم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي دلالة انما حذف التنوين بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم تجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا آه فاللام في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد

فلا يجاب انه لا نكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يكون مقابلا بالطرد والباب قال ويجوز دخولها آه وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كاد ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقد يكون مضارعا ناسخا ونحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان تظنك من الكاذبين كذا في المغني وحينئذ لا يدخل اللام الا على الخبر الا خير هو الخبر كما مر في الاشباه كذا في الرضي قوله اي من الافعال آه فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين في التعميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان الخلاف في شيء معناه ارتكاب نقيضه والحاجة الى جعل المعنى اللام التعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان النافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل والى الثاني في حواشيه نا فلا عن الشيخ جمال الدين هشام قوله بالله ربك قال صدر الافاضل روايته بالله بالباء الموحدة وانشد ابن جني في سر الصناعة * سئلت بمينك ان قتلت لمسلما * كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد لقتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لنا وان تعدت لانت مودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزنك نفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني قال المصنف في شرح المفصل وجد ذهب الكوفيين اذ لو صح تمسك بما ورد وهو تقديره ضمير الشان في مثل ذلك و تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروه الا اذا قام زيد مقام انما زيد قائم قوله فتعمل آه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الا مران كذا في

المعنى قوله اكثر قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى و
الاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما
الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما تعطف
على معمول الفعل قوله كما يجيء في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من
المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحواله لاطائل تحتها قوله كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم لم ليوفينهم جواب
القسم ولام لما الفارقة زيدت بعدها وفاعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب
بفعل يفسره ليوفينهم وليفينهم قال الفراء ودوبان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في
شرح التسهيل قوله بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى بل الاقوى
صير للمعنى دون الاضعف قوله قدر وضمير الشان لانه يجب تقدير معمول يكون الجملة بعده تفسيره
كما كان قبله وماذلك لاضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقد رسيبويه ان ما
ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما
بحسب الظاهر مع ترجح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسير بالانشائية
نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا المدخل عليها
نواسخ المبتدا فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا قوله فلو انك
بفتح الكاف والتاء عن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصيف نظرا للموافقة بحسب المعنى فيقول
لو انك في يوم الرخاء والسعد والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني ان اطلقك لم اجبك
وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزم مضي الفعل
الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط
فانها لا يلزم معها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاويلها بالمصدر بل اسمية
امامجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا
الله وعلمت ان من يضرب اضربه وعلمت ان رب خصم وعلمت ان كم خادم لي

وقيد في التسهيل اقتران الفعل بما ذكرنا بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله عليه السلام ان لم يبلوا فجاد وا قبل ان
يسلوا باعظم سول وذلك ضرورة او نسبة قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين من
هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على ما اختها قوله اي الفعل المتصرف اه اي قابل لدخول احد
ان لم تصرف ولم يكن دعا بقد او بلوا وبحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المصنف رح والشارح كليهما
قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح رحمه الله ذكر الاشياء الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه
يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا
ان لا يكون فتنة فيمن قرا برفع تكون على خلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق
بينهما فلذا قال المصنف رحمه الله في امالي المسائل المتفرقة اراد وا بادخال هذه الامور الفرق
في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق خارجي قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد قوله للفرق بين
المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرف المصدر
واما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع هذه الامور الثلاثة فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها
لضعفها في العمل واما معنى فلان حرف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا يجامع الناصبة
للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما
حرف النفي فلزيادة مضادة تلك الحروف الثلثة ولذا لا يجمع بينها وبما ذكرنا ظهر وجه اختيار
هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حرف النفي نحو علمت ان لم تقم ولن
يقوم ما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل اه في الرضي بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية
لا تفصل بينها وبين الفعل شيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان
لا يقوم فلا يدخل من التصرف في عبارة الشارح بان يقال المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده
الفرق فانه يجمع في بعض الصور قوله لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية هكذا في
النسخ التي رايناها والصواب ان عنى به استقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية
تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لانشائه وهو الغالب والمتفق عليه وزعم

ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائما او في الدار او عندك او اليوم فانها

في ذلك كله للظرف لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كان في المشي وفي الرضى الاول

انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في

الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك يقال كانك تقول كاني في المشي ولا يخفى مع ما فيه من التكلف ان عقصود

القائل من كان زيدا قائم افاده الظن بقيامه لا التشبيه بر جل قائم ويحيى للتحقيق والتقدير ايضا ذكره

في المغني **قوله** جملا آه الوجهان ذكرهما المصنف في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لاحتاجت

الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلا يكون كلاما مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بان

كلاما مستقل نظهر ونضعه بانه بحصيل بالتركيب احوال لم تكن قبله **قوله** وذهب الخليل آه وهي عنده

للتشبيه للتاكيد في المعنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه **قوله** وان خرجت لسبب صيرورة

جزءا **قوله** ونحر مشرق ويروى وصدر والمعنى واحد الجبهة بالضم معروفة وداراد الجبهتان ويجوز ان

يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التثنية جعل النحر مشرقا فيبياض ثم شبه بذبيحة تاهبت في نهود هما

والكتفان **قوله** ويجوز ان يقال آه في الرضي لكن لما يلزم ان المخففة التي تليها لازم

حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان **قوله** وقال الكوفيون آه في الرضي

والاخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى **قوله** وسمي

الاستدراك آه اي عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي الصحاح استدركت

تدارکت ما فات فليس السين فيه للطلب في الحواشي الهندية اي لطلب ادراك السابق مع بذل دفع على

ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقدير ين نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص **قوله**

اي تغاير امعنويا بحيث يكون المعنى الاول منهما نقيض الثاني **قوله** وجعل الشارح الرضي الاخير

اظهر لعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجار زيد ولكن عمرو لم يجيء افاده

ان الحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جار زيد ولم يجيء عمرو بل مجرد ذكر

يتوهم الناشيء من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فتكون للاعتراض وقيل ان الاعتراض لا

يكون لدفع التوهم ولا في آخر الكلام فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لكن لان الواو وان احتمال

الرضى ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال ان الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون

قال وليت للتمني ويقال لتا بدل الياء تاء واد غامها في التاء **قوله** فيدخل على الممكن اي ممكن

الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجيء في

الرضى امنية التمني مجمة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا ويستعمل في الممكن البعيد

قال في المحال **قال** اجاز الفراء آه اي اجاز الفراء نصب الجزءين بعد ليت فيما سمع ويدل عليه

لفظ اجاز فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه ويدل عليه بيان

الشارح لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال **قوله** تمنى زيدا قائما وهو بعيد

الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية **قوله** اي اتمناه كائنا على صفة القيام يعني تمنى كون زيد

ذات القيام تمنى حصول صفة القيام **قوله** واجاز آه اي توجيه الكسائي سطر وفي النكرة والمعرفة

بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت الشباب هو الرجيع على الفتى المشيب كما لا يخفى

قوله اي ليت ايام الصبا لنا آه كانه بدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عليه

المحذوف وتحمل ضميره **قال** ولعل للترجي وذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل

بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض

عن الفراء ان التعليل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطأ عند البصريين

كذا في شرح التسهيل **قوله** ودلع دعانا آه يقال استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اي رب داع

ودعاء مجيب اليه الذي اي كل صديح محتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع

الصوت لعل ابا المغوار قريب منك فيجيبك ويمنحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق

التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف **قوله** وتم وقد تلحقها التاء تختص

بالعطف الجملة نحو فمضيت ثمة قلت لا يعنيني **قوله** بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب تحتهما الالف

ياء وقد تقلب ثونا ويحذف **قوله** عند الاكثرين عطفيان بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط

دائما ولا عاطفا لانها لعطف الشئ على مرادفه ويقع تفسير المجمل ايضا واذا وقعت بعد القول قبلها
فعل مسند للضمير وحكى الاخفش نحو تقول اكتفتاى سألت كتمانه يقال ذلك لضم التاء ولو جئت بالهاء
مكان اى فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول **قال** فالاربعة الاول الفا للتفصيل
الحروف العشرة بعد اشتراكها فى التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم فسم ثبت الحكم للتابع
والمتبوع جميعا وهى الاربعة الاول وقسم ثبت الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وقسم ثبت
الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منها بمعنى
لا يوجد فى الآخر **قال** للجمع اى للجمع بين المفردين وما فى حكمهما سندين او مسندا اليهما
او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفى افاد نفى
المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التفصيل على الاول جئ بلا الزائدة بعد الواو
نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو **وقال** مطلقا اى لا يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك فى مطلق الجمع
والواو للجمع المطلق **قوله** اى مصل فعل آه خبر لقوله فقولك بتاويل مشتق **قوله** يعنى انه لا يفهم
فيعطف الشئ على مصاحبه على سابقه ولاحقه فقام زيد وعمرو يحتمل ثلثة **قوله** وجودا كما نقل عن
المبرد والكسائى وبعض الفقهاء وعدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك
وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وبعكسه قليل كذا فى المغنى **قوله** اى للجمع مع الترتيب فى تاج
العروس الترتيب يك از پس ديگر فراكردن فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين فى الحصول
معتبرا فى الترتيب فلذا زاده الشارح بمعونة السياق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص
فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب **قوله** بغير مهلة اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند

الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح **قوله** فى مطلق الترتيب لانه الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم
للترتيب بمهلة لشائعة التكرار **قوله** بمعنى ان كما قال الجزولى وقال الرضى والذى ارى ان معنى
مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق فى القوة والضعف على سائر اجزاء
المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون فى اشد التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجى لا
يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب بينهما من الضعف الى الاقوى او بالعكس يجئ فى
كلام الشارح دفعه **قوله** بحسب الاقتضاء وضعها فانها موضوعة للتدرج الذهنى **قوله** جزء قوى او ضعيف
قد الصقت بقرينة **قوله** ليفيد آه والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه فالدخول فى الحكم ان قوة
نحو اعجبنى الجارية حتى بعضها وضعف ان تقول حتى والدها والضابط انها تدخل حيث يصح دخول
الاستثناء بالا فعل تدخل حيث يمتنع كذا فى المغنى فلا تعطف بها الجمل **قوله** من حيث انه قوى فيفيد ذلك
الترتيب عليه **قوله** ليفيد قوة او ضعفا **قال** ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من
المعطوف عليه ليفيد آه **قوله** ليدل عليها اى ليس المراد الافادة فى الخارج بل فى الذهن **قوله**
فصح لان المجمل آه فى العاطفة دون الجارة لانها فرع مسمى الواو والعاطفة فلرعاية المعطفين يشترط
ان يكون مدخول العاطفة جزء متجملا للاشتراك فى الحكم قويا او ضعيفا متجملا بمعنى الغاية **قوله** ودل
انتهاء الفعل آه فيصير الكلام نصا فى الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج **قوله** وما نحن فيه آه
اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضى بان مراد الخزولى بقوله لغير ان المهلة فى حتى اقل
المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة فيها لان اندراج الذهنى فى الفعل لا يجزء
المتبوع يقتضى اعتبار المهلة فى تعلقه به دخولها **قوله** على رجال تم الرجل خلاف الفارس والجمع رجل
صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا فى الصحاح والحاشية جمع حاش **قوله** كذلك الا انها اى ان المقصود
من اعتبار القوة والضعف فى الاصح جعله غاية ليحصل المقصود من شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع
والانتهاء الملائم لتفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية فى نفسه
فاندفع قول من قال ما ذكره الشارح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملائى مخالف لما مشى عليه ثانيا اذ كان

وقوله على الجر الاضعف اى الاقوى ليفيد ليعطف الجر على الكل المقتضى للمغايرة قوته او ضعفه
بحيث يجامعه بخلاف سائر الاجرار حاصل عن الكل للصحيح ان يدخل على الجر لان عطف غير الجر
على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله كذا في بعض الشروح انما تسكن بعض الشروح
لكونه مذكورا فيه شرحا والا فخصوصيته حتى العاطفة بالجر مذكورة في الرضي وغيره من الكتب
قوله كما وقع في بعض النحاة اى اراد به الحواشي الهندية لكنه لو قيل للشمل المجاور وقع مثل بنت
البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجر منه بالنسبة الى
اب المتبوع كما في قولهم عجبت الجارية حتى حذفها وضربتني الساداتُ حتى عبيدهم قوله
اى للدلالة اه اشارة الى ان اللام في الاحد اللامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة
لاحد اللامرين بهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد اللامرين سواء كان بهما عند المتكلم فتكون للشك
او معلوما عنده وقصد به الابهام على السامع او تفصيل او الاباحة او التخيير او التسوية فان اصل
او لاحد اللامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن لان استعماله في الشك شيع فلذلك
بنيه المصنف رح ومعنى كونه لاحد اللامرين انه يدل على الواحد الجزمي المبهم من اللامرين المذكورين
كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر اللامرين المخصوصين بخلاف لفظ
الاحد وقيل انه لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت
الحكم لاحد اللامرين من المعطوف والمعطوف عليه فقولهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول
او انما تستفاد من الكلام الذي فيه قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان
قوله لكل من اللامرين اذ لا يجوز ان يراد لكل واحد منهما واحد الاخر بقرينة الاثم والكفر
قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت المنفي في ان الحكم على احدهما
دون الاخر مثل رايت زيدا او عمرا وما رايت احدهما دون الاخر
واضربْ زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا ضمنا بما اخبر باحدهما دون الاخر الا اذا كان
المعدة والكثرة من القرائن نحو ما رايت زيدا او عمرا او خالدا ورايت زيدا وعمرا او خالدا فان

معنى الاول رايت احدهم دون الباقين ومعنى الثاني رايت احدهم دون الباقين كذا الحال في
الامر والنهي هذا مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه
الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد لا احد
فقط ايضا فيكون كالموجب والصحيح حينئذ ان يقال الكل بما كذا في الرضي قال وام المتصلة اذا
ان بين الفرق بين الثلاثة وبين ام المنقطعة من التقريب قال لان همزة الاستفهام لفظا او تقديرا
دون ام لكون الهمزة غريقة في الاستفهام قوله وغير متعلقة اه يعني ان اللازم منها بالمعنى اللغوي
المغير عنه بالفارسية بجستن ليس بمعنى المصطلح من ارباب المعقول المفسر بما منع انفكاكه عن شيء حتى
يرد ان الصواب ام المتصلة بدونه لان الاستفهام لا يتحقق حيث استعملت ام المتصلة الهمزة دون
العكس قال كليهما احد الجزءين اما الاخر الهمزة ليكون اجمع الهمزة بتاويل باي والمفرد ان بتاويل
المضاف اليها اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي احدهما عندك وفي الدار زيد ام في السوق
اي في اي الموضعين قال بعد ثبوت احدهما المتعلق للظرف اي قريب من حيث اللفظ بعيد
من حيث المعنى وتعلقها بالطلب بالعكس قال لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واستفهم
بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد وذلك سميت المتصلة
واما نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مما يدل على التسوية فالهمزة دام جردة عن
معنى الاستفهام وستعلمت لمجرد الاستواء في معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا لاستواء في الواقع
فلا يصح قوله عند المتكلم واختلف في تركيب نحو قيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدا وسوا خبره اي
اتذارك وعدمه سواء عندهم ان قيل لان الاسم اولى بالابتداء وقيل بالعكس لان سواء خبر مبتدا
محذوف اي الامر ان سواء والجملة في محل الجر او قولك ما قمت الا قعدت مستعار بمعنى ان
قمتا وقعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على مجهول وايد بدخوله على الفعل
بعد الهمزة كما ان الفعل لازم للشرط قوله وحينئذ يكون تركيبا ه بانكرار محض وتفريع
المعنى على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله

اما تأخير من الكلام السابق اعني المخالفة من اوليهما قوله ازيد رايت ام عمرا كناية عن المعادلة بين اوليهما وليستلزم يكون آخرهما المجرور على الكلي والاولى تركه **قوله** لانه بعيد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح **قوله** لانهما لا يفيدان التعيين لان نعم لتقرير ما يثبت ولا لرده فيثبت بها ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين **قوله** فاتضح فيه اشارة الى ان يصح جوابه بالتعيين قال المصنف في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت احدهما فيحصل الجواب مع زيادة **قوله** لان المقصود آه فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها **قوله** وقد يجاب آه قيل الاتمام بان ما ذكره المصنف حكم اكثري وقد يجاب بان المتصلة على سبيل القلة تنفي كليهما وقد تمع الفاضل الهندي في حمل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة في العبارة تغليبا للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو ليس احدهما عندك يكون مخطيا في السؤال فتقول ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب فان اريد به ما يكون في مقابلة سؤاله وان خرج عن ان يرد فهو جواب **الثاني** **قوله** فالاشارة اليه تفريع على تفسير ثم في الموضعين بمعنى احد **قوله** عند من احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والآخر الهمزة والمتفق عليه عدم جواز التركيب المذكور سوا **الثاني** لطلب التعيين والمتفق عليه كان جوابها بالتعيين **قوله** لا يخلو عن بحث لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن قد يقال لعل الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وفيه ما فيه تكرار **قوله** على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين **قوله** كان الاحسن ان لم يذكره المصنف اظهر لعدم الاجمال فيه على تقدير جعل كل واحد منهما اشارة الى شرطه **قوله** في الاضراب عن الاول سوا كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افترى بل هو الحق الا ان الجملة انما تظهر

الجزمين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او متعدد احدهما كما في مثال المتن **قوله** للشك الثاني بادنى نظر الى اصل المعاني وقد يجيء للانكار نحو ام يقولون افترى **قوله** وقد يجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام اتاخير من هذا الذي هو مهين **قوله** ام هل تستوي الظلمات والنور **قوله** ان التطبيقية هي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كما هو مصرح جمعوا قطيعا كذا في الصحاح **قوله** كما تقول ازيد عندك ام عمرو آه هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم النساخ كما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خفية **قوله** حين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراكهما في الجزمين **قوله** تساوي العظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويليها الهمزة اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر للقليل وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل تساوي العظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فيعدل عنه الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند المتاخرين خلافا للمصنف رح والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير تساوي العظم نحو ازيد عندك ام عمرو فالظاهر الانقطاع **قوله** اي غير مستعملة الا معها اي غير مستعملة الا العاطفة الا مع ما قبل المعطوف عليه فاد اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال **قوله** يعني اذا عطف اي اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المغني انهم يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اذا والشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة تقتضي ذلك **قوله** يلزم ان

يصدر اما قادان قبل ظرف لازمته وانما قال المصنف هاهنا مع اما وفيما سبق لازمته للهمزة لان ام
المتصلة لكونها بمعنى اى الامرين لتضمنه الاستفهام التعيني فالهمزة لازمته له بخلاف اما فانها موضوعة
لاحد الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض له في اثناء التكلم و
التزام اما الاولى لئلا يفيد الخ المخاطب انك بين اول الامر ولذلك قدر تركت اما الاولى في الشعر فهي
لازمته سهوا لانها قوله يجوز ان يصدر آه فيبنى الكلام معها اما على احد الشيئين واما معا وفان تقدم
اما فهو كذلك ان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك والابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله
والجواب الخ والجوابان ذكرهما المصنف في شرح المفصل قوله بل للتنبيه على الشك آه هذا اولى مما ذكره
المصنف من ان الاضراب المحض غير معطوف والثانية بهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى و
فائدتها التنبيه على ارتباطها بما بعدها بما قبلها لان تبين ابتداء الكلام في الرضي عطف الحرف على الحرف
غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف يعني انها غير عاطفة وحينئذ تنبهان
غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها
على الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط بعد عدم ارتباط المعطوف مع مدخولها على الاول لافادة الشك قوله لكلمة
النفي الحكم آه فلا يجيء الا بعد اثبات اللفظي والمعنوي نحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا
الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله بصرف آه وهو بالتفصيل عطف للفرد بل واما في عطف
الجملة على الجملة فلا ضراب اما بالابطال نحو قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وبالانتقال
من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وهي
في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلذا لم يتعرض له الشارح ويجوز ان
يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى اتكم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء
بل انتم قوم مسرفون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن بهما او خطا او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا
بطريق القصد قوله والمعطوف عليه في حكم السكوت عنه فهي في النفي والاثبات على طريق واحد

قوله ثبت الحكم المنفي آه كلمة عن متعلقة بالنفي واللام بثبت قوله اذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما
بل قاعد وتعيين الرفع قوله في حكم السكوت عنه جاز ان ثبت وان لا ثبت قوله فهي لتضمنه لا
في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا او قبل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد معنى النفي الخ ان جرد النفي عن
ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون لا يجاب آه اي لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع استدراك
قوله فتكون لازمته آه اي للاستغناء عن الاولى باق بحاله لم يقع الحكم به غلطا وانما جيء بلكن لرفع
التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة آه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو
مختار الزمخشري فلا يحتاج الى الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحتاج الوقف على ما قبلها لكونها
حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر
العامل بعدها ويشكل ذلك اذا وليها الجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بحرف الجوار و
التقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ حرف الجوار ليس بقياسي وقيل انه مجرور بحار مقدر بعدها اذا
لم يدخل الواو وما مع الواو في ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل عن المغني عن
ابن عصفور وابن كيسان لكن عاطفة والواو زائدة قال حروف التنبيه قال المصنف
رحمه الله في امالي المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح
لان اضافتها الى المتنبه اخص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من لوازمها والتنبيه من دلالة هذه
الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني ليقول المعربون فتاحرف استفتاح فيثبتون مكانها و
يجعلون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام
وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يقال
من حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل آه اي جوازا بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية و
الخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا وآما واجبتا التصدير وهما جائزة الا اذا فصل بينه وبين
اسم الاشارة نحو ها العمر والله ذا قوله حتى لا تخيل آه وهو ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدها كما يفيدها
كن همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعد الا الا المصدرة بما

يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله وانا من مقدمات اليمين نحو انا والذي لا يعلم الغيب غير قوله
والتي لا تعين احايينها آه لانها موضوعة لتجزيئات بالوضع العام والمقتضى العام بشرط الاستعمال
في الجزئيات وعلى التقديرين تامل قال حرف النداء بالكسر والمد
آواز دادن مصدر نادى وقد يضم بجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا
طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وقيل انها اسماء الافعال لتماحيها بما بعدها وردّه المصنف
بان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها فروع غالبا لعدم التقدم ولا تشكل لامتناع الاستناد في
اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لا داع قوله لانها تستعمل آه وفي الاستغاثة والندبة قال
للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت
وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في اياوهيا وفتحتان في ثنائي والهمزة والمد متحققان دون
الكثرة في يا فلذا صح للبعيد والبعد وبهذا ظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه
اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها آه
وهوان في جميعها معنى الايجاب اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في
تغيير كما قيل قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل
التحقيق يعني ربت كردن سخن كذا في الصراح وانما ازداد لفظ المضمون لان نعم يجيء بعد الامر والنهي
والتخصيص والغرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه
المطلوب يستفهم منه وقيل قد يقع في صدر الكلام نحو نعم بزه الطلاهم والحق ان هذا جواب لسوال
مقدر قوله لاستفهاما كان او خبر الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا لتقييده جواز تقديره غير

الاستفهام مما سبق الا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن
النفي ولهذا لم تعرض لاشتمال الخبر اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق فيهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد
او ما قام زيد تصديقا له قوله بلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره هاهنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في
جواب الست بربكم وصحة بلى لو قال فلو قيل نعم في جواب الست بربكم لكان كفرا آه لكان احضر
احفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله
لكان كفرا كما روى عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا
يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالهمزة للانكار
والانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على الاقرار قوله في العرف اطراد في
الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب الست بربكم لا يكفر قال بعد الاستفهام بالهمزة
او بهل وكذا جميع حروف الايجاب لان اشعار الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الايجاب
لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك رحمه الله ان اي آه في المغني ان اي بمعنى نعم تقع بعد قسم زيد قائم
واضرب زيدا ونحو ان كما تقع نعم بعد هن و
زعم ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا مع القسم فالملزوم بالمعنى المتعارف
وفي الاستعمال قوله بقول اي والله واذا استعطفوا وجاز اسكان الياء وفتحها كما في من معه
اللام وحذفها على اللغة الاولى بالتقاء ساكنان على غير حدهما لكونها في كلمتين ومع ذلك ضعيف لان
شرط المد عند في غير حروف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس اللام اصلا في الحركة قال اجل
بكسون اللام جعله في المغني مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال
ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر قوله للمحجوة انك زيدا آه قد اناك مفعول للجزم اي قد اناك تفسير اجل
وجزاء قوله قول ابن الزبيرة روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فضالة ابن شريك فقال

يا امير المومنين ناقتي ذريعة ونعلت حتى وصلت اليك فقال له ارفقها البيت فحطها بهلت
وربطها البردين فقال اني جئتك مستمنحا لا مستعجا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان
وركبها البيت الراحة والهلت القشر والبردين اول اليوم وآخره الاستمناح طلب العطاء **قوله** من
جوى يجوى في القاموس الجوى بهوى بالفتح والحرقة وشدة الوجع وتطاول المرض ودار في
الصدر وكلها في البيت حسن **قوله** اي اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب **قوله** بدونها لاحتمل
المعنى المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف ان واما الابتداء فان اصل المعنى هو الحكم مع التحقيق لرد
الانكار بحتمل بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق بينها وبين اذا قلت ان
التاكيد معناها وما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى ان
الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الآية وبعدها من الحروف ليس بمنزل الغرض منزلة المعنى فالفرق
اظهر اما اسلم التاكيد فلا سيما بالمطلق عليها زوائد **قال** ان وان قيل لم يبينوا في ان هي
التي للشرط او النافية او المخففة عن المثقلة ومتى ان هي المخففة او النافية او المفسرة والاحتمال قائم
هو شهود فاهما غيرها اذكر بهما مقابلا لهما في المعنى وذكر فيان الاخفش قال ان لا يحسب الصناع
لكم الباء الزائدة من وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما كنا ان نقاتل في سبيل
الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز لهذه الزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف
الجر الزائد فانه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة
غير التوكيد كسائر الزوائد **قال** مع ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله انما
ان طبيانا جيني في هذه الحالة تكف الجار تنبه على العمل فقد تزاد بعد الموصولة الاسمية بعد الاستفهامية
قوله وقلت مع لما قال صاحب المغني انه شهود بان نسبة السهو هو في الرضي زيادة المفتقة
بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح اشهر **قوله** نحو كان قلبية آه
اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير محبوبته والقسام الحسن فلان قسيم الوجه مقسم
الوجه العطوف المتناول برفع الراس واليدين والناضر شديدة الخضرة ويروى دارق اي الشجرة

الخضرة والسلم بفتحتين شجر عظيم وله شوك **قوله** على تقدير رواية آه ويروى بنصب ظبية على اعمال كان المخففة
وبرفعها على الغاء او اهمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا بهذه المرة يوما ليوجس من الرجل عن الحسن
موضع سنه كانها في حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمد بخمائلها الى غصن نضر من هذا الشجر وصف الظبية
بهذا انها بهذه الحال تزداد حسنا **قال** وما زاد آه في الرضي لم يعدوا با الكافة وان لم يكن انها معنى
من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن ان يدخله في
المعنى عدها من الزوائد حيث قال فهي ان الزائدة نوعان كافة وغير كافة **قوله** حال كونه آه
يعني ان شرط حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع با وفائدة انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة
ما فيها مختصة بحال الشرطية **قوله** نحو لا اقسم بيوم القيمة ذهب ابو حيان وجماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت
توطئة لنفي الجواب اي لا اقسم بيوم القيمة لا تتركون سدى ورد بانه قد يحذف الجواب بعده مثبتا نحو
لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت لمجرد التاكيد ورد بانه لا يزاد كذلك بعد ابل حشوا و
فيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام
لاستحقاقها اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم هو ما حكى عنهم كثيرا من
انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف القسم كذا في التسهيل **قوله** في صورة نفي القسم وان
لم يكن نفيا حقيقة لان معنى القسم مقصود **قوله** كقوله في بئر لاحور آه تمامه ريا فكه حتى اذا
اصبح جشر البيت للعجل والحور الهلكة كذا في الصحاح ويقال الحور في محاورة اي نقصان في
نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك وقيل هو بئر يسكنها الجن والمراد المهلكة و
الافك الكذب جشر اصبح نفلق وقيل يصف فاسقا او كافرا بباطله في بئر المهلكة او
النقصان او في مهالك المالكين وما علم جهلا غفلة انه سار فيها حتى اذا انفلق عمود الشمس و
قامت القيمة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون وصف الرجل جريئا خواضا في
المهالك سارا في مساكن الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه ذهبت بشي منها ولا يصيب فيها فائدة والمعنى
سار ليلا هذا الرجل لجراءته في مهاوي الهلاك او في المواضع الخالية ليسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما

اي في مواضع

يشعر بان الكفى بيده الى الهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى شبيه بمذهب العرب كذا فى شرح ابيات المفصل قوله والحور الهلكة بفتح الهاء نحو اللام الهلاك كذا فى شمس العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الغرفة فلم توجد فى الكتب المتداولة والشارح حمله على صيغة الجمع كالكتبة فجعل الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد فى الكتب حور جمع حائر بل جمع حوزار او حور قوله فهى تفسير كل بهم وفى التسهيل ان اى غالبا فيما سوى إن فيه معنى القول فى شرح ليس كذلك بل يقع فيه نحو كتبت اليه اى قم وذهب قوم الى ان اى المفسرة اسم فعل معناه عوا او افهم وفى كلامه ههنا قوله تقرر المظروف فى الظرف آه لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بنى بانه على التشبيه فى حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعانى الآن المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع ياخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله بعد تحرير القول وذلك لان ان المفسرة شرطها ان تقع بين جملة فلذلك غلط من جعل ما بعدها آخر هو ان الله يبشرك بيحيى الخ قوله تاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عبد الله ان ذهبا وصريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعالى ما قلت لهم آه جملة مستانفة وقيل عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرا للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد فى الاكثر اذ الواجب حينئذ تاخيره عن قوله وقد يفسرها المفعول به الظاهر هو ولما كان من لغاته تكون تفسيرا للقول الصريح استدلا لا بهذه الآية فالفارسى فى قوله فقوله ان اعبدوا الله اما على تقدير اى او لفائدة فى خبر المبتدا على مذهب الاخفش سمعه الله العالم او المبتدا الاول محذوف قوله التفسير للصريح قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبد والله ربى وربكم مامورا به فلا بد من تقدير القول اى امرتنى بقوله وحينئذ يكون تفسيرا للصريح القول فالجواب ان المامور به المحكى هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى انما اردف به الكلام المحكى تعظيما لشانه سبحانه كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى انما قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ولهذا اشارة فى كلام الشارح رحمه الله حيث اكتفى

على ان اعبدوا الله فى كونه تفسيرا للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى وقد حكى قوله تعالى بعبارة اخرى كانه قال الله تعالى مرهم ان اعبدوا الله ربكم ونظيره قوله تعالى فى حق علينا قول ربنا انا لاذ القون والاصل انكم لذ القون وفى الرضى ان القول المقدر كغير الصريح قوله لانه مفعول الصريح القول اذا لم يقل قلت بامرت فلا يرد ان الزمخشرى جوز ان يكون تفسيرا للقول على تاويله بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتنى به وقال ابو على الفارسى يجوز ان يكون ان فى الآية مصدرية بدلا من ما او من الضمير المجرور فى به قال ان العبادة لا تعلل فيها القول وان لم يبدل منه فى حكم السابق فيقتضى اهلته بلا عائد فدفوع بان القول يائل بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت فى المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه لان بيانيته نزلت منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له قوله وقد يفسرها آه بيان لفائدة قيد فى الاكثر وكم يحمل الآية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا فى كونها مفسرة قوله اى بجملته الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثانى لبيان معنى اللام وان الفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا او منهيا كتبت اليه ان قم وان لا تقم وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما سمع فيه فهى تفسيرية وتقع فى موضعين فى الابتداء فيكون فى موضع رفع نحو ان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون فى موضع رفع ونصب وجر وما يكون غير زمانية كما فى مثال الشارح رحمه الله وزمانية نحو ما دمت حيا اى مدة دوامى حيا فحذف الظرف وخلفته ما مع صلتها وانتقد من نهج البلاغة من هذا القبيل قال حروفا مصدر للتكثير وبعض على الشئ طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما فى المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها الا ابدلت الهمزة هاء قوله مشددين وبلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا مخففة حرف تنبيه بمعنى عرض و استفهام ونفى قوله وفى بعض النسخ وتلزم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثانى بالمعنى اللغوى والافيد وتلزم الجملة الفعلية النحوية فانها

لا تدخل الانشار لامتناع المحض عليه وقيل تدخل الى تميمة كقوله ... في ضرورة الشعر

نبئت ليلى ارسلت بشفاعة ... الى فهلا نفس ليلى شفيعها

واول باضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمحذوف اى هي شفيعها **قوله** لحوها ضربت آه في تخصيص الاشتلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفي **قوله** بل ازيدا ضربته آه واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه **قوله** فمتاها اى اذا علمت انها تدخل للمضارع والماضي فمتاها في الماضي اى تستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التخصيص على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سوا كان بمعنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لما سيجيء انها لا ترجع عن الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم والتشيمان كردن في التوبيخ سرزنش كردن واللوم ملامت كردن بدة المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كلا من المخاطب في اشرف تنديم والافتوبيخ ولوم **قوله** بمعنى اللام لانه طلب بحث آه ازعاج مع ذلك لا يخلو عن توبيخ ولوم لكن للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتاديب فتكون للعرض **قوله** وانما يكون الخ عطف على قوله فمتاها اذا دخلت آه **قوله** الا انها تستعمل آه يعني لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاصافي لا بالنقل كما مر ولذا اسماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض **قوله** للتحضيض آه هذا فيما يمكن له مثل وامافيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام ما اشقت قبيلة الا قال وحرف التوقع اضافوه الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصها بهما **قوله** والرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انه ليس التوقع مطلقا وهذه المعاني تصير اذا كان حرفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب بنيا عند البصريين لمشابهته الحرفية فيقولون قد زيدا درهم وقد يزيد درهم وقد يزيدان الوقاية نحو قدني ودرهم سعرا عند الكوفية فيقولون قد زيد بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقدني اى كفني **قوله** اذا دخلت آه اشارة الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرطه الا اذا ضي ان يكون شبيها ومتصرفا لان غير المتصرف ليس بمقتضى حتى يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي

الجرد غير المشابه بالحرف بقرينة الاطلاق **قوله** متوقعا لمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل ... ليس التوقع في الماضي بيانا في التوقع **قوله** واقعا آه اى واقعا في الماضي القريب عن الحال **قوله** وقد يكون الخ اشار الى ان الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل **قوله** المجرد آه فالاطلاق قرينة التجريد **قوله** وقد يستعمل للتحقيق آه وقيل وقد يستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الآية من هذا القبيل **قوله** ويجوز الفصل آه ويجوز حذف فعلها آه اذ الرجل غير ان ركابنا ✤ لما تزل برحالنا وكان قد

قال البهزة وبل وانما ان فعلت يعني بل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فقلب الهاء همزة **قوله** تدخلان آه اشار الى ان تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم **قوله** الا ان الهمزة آه اشار الى ان **قوله** وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح رحمه الله هاهنا والا فالاولى ذكره في ذيل قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت **قوله** الا على الشذوذ وذاى على استعمال غير فصيح لما صح في المفتاح بقبحها **قوله** تذكرت عهودا بالحي آه العهود جمع عهد بمعنى الحي والحي كالي ما يحيى من الكلا مصدر بمعنى المحيي والمراد ها هنا الارض التي فيها الكلا وحنت امن الحنو بمعنى الميل او من الحنين بمعنى الشوق والالاف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الاليف الى الف والمعانقة در آغوش گرفتن وتسلت عنه اظهر انسلت عنه على ما في الصراح اسلار بيغم كردن اسلار لازم منه واما التسلي ففي القاموس انه بمعنى التسيان وفي الصحاح التاج الانكشاف وشيء منهما لا يناسب المقام الا ان يراد تسلت بهما عنه على حذف المضاف واذا تحال محلا اى لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال بحال المعاشر والمصاحب اذا لم تكن مراعاة حالها الاصلي قبح تركها **قوله** اى التصرف فيها يعني ان تصرفا تميز عن النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفا في شيء بان يكون الاضافة الى الفعال واختير بقوله باعتبار استمرارها من التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفا اصلا لانها متصرفة في حمل من النقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتاتى هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسير الشارح رحمه الله وفيه انه ان اراد

بقولہ لایاتی ھذا التصرف من ہل بانہ یدخل علی کل ما یدخل علیہا الہمزۃ الا انہ لایتصرف فیہا فباطل
و ان اراد انہ لایدخل علیہا حتی یتصرف فیہا فسلم لکن ہذا فرع العموم فی الاستعمال فالحق اجوا
ان یتبع قولہ علی وجہ الانکار التوبیخی ای بالبعد ہا ما کان ینبغی ان یقع وان فاعلہ ملوم نحو اتعبدون
ما تنحتون وقد یجیء للانکار الابطالی ای انہ بالبعد ہا غیر واقع وان مدعیہ کاذب نحو افاصفکم ربکم
بالبنین وما قادتہا نفی ما عدا ہا لزم مثبوتہ وان کان منفیا لان نفی النفی اثبات ومنہ لیس اللہ بکاف
عبدہ والانکار بقسمیہ مخصص الہمزۃ فلو حمل الشارح المثال علی مجیئہا للانکار مطلقا بان یقول استعمال
الہمزۃ للانکار اذا دخلت علیہ لکان اشمل وافید قولہ محذوف باتفاقہ اذ لا معنی للاستفہام عن
الضرب الذی ہو معلوم الوجود فی الانکار التوبیخی او معلوم الانتفاء فی الانکار الابطالی بخلاف
الضرب فانہ امر خفی واقع تارۃ بالحال الذی ینافیہ یدل علی عدم تحسانہ وہذا مبنی علی استعمال الہمزۃ
فی الاستفہام وکون الانکار متولدا منہ او انہ علی تقدیر کونہا مستعملۃ فی الانکار فالوجہ ما ذکرہ
فی المفتاح من ان ہل للاستقبال ولا معنی لانکار ما لم یقع قولہ ہی الاصل فی باب ای غیر
دخیل فیہ الا قوی لکونہا موضوعۃ للتصدیق المعقل المختص بالاستفہام ہو الانسب عند العقل فلا یرد انہ یدل علی عدم جواز دخول ہل
سعد لہ اللام ہل علی عدم الانسبیۃ قال واتم اذا ما وقع آہ اشارۃ الی الآیات الثلث ای قولہ
تعالی اتم اذا ما وقع آمنتم بہ وقولہ افمن کان علی بینۃ من ربہ بقولہ تعالی او من کان میتا
فاحییناہ وجعلنا لہ نورا یمشی بہ فی الناس کمن مثلہ فی الظلمات فمدخول العاطف عطف علی
السابق عند الجمہور علی مقدر عند الزمخشری تقدیرہ الاول اذا ما جاء وقت العذاب وقع ثم اذا
ما وقع آمنتم بہ تقدیر الثانی افمن کان مؤمنا کمن کان فاسقا فمن کان علی بینۃ منہ لیس
کذلک علی حذف الخبر وکذا التقدیر الثالث قولہ بادخال الہمزۃ آہ رعایۃ لتمام التقسیم لعدم قبولہا
فی الاستفہام فان العاطف لکونہ رابطا لا یدخولہ بہا قبلہ لو دخل علیہ الہمزۃ یکون لہا التعلق بما
قبلہا بخلاف ہل فانہا لعدم عراقتہا فی الاستفہام لا تقتضی کمال التصدیر وہذا عند الجمہور و
قال الزمخشری ان الہمزۃ داخلۃ علی مقدر معطوف علیہ مناسب للمعطوف قال الرضی والحق

ما قالہ الجمہور اذ لو کان المعطوف علیہ مقدرا لجاز وقوعہا فی اول الکلام من غیر ان یتقدمہ شیء
عطفہ علیہ مع انہم لم یجیزوا الاستعمال الا بمتبنیا معطوفا علی کلام متقدم فی المغنی قد یزعم الزمخشری
بذلک فی مواضع من الکشاف منہا قولہ تعالی اقامن اہل القری عطف علی اخذناہم وقولہ
تعالی ءاذا ما متنا الخ معطوف علی ضمیر ممبعوثون او اباؤنا عطف علی ضمیر ممبعوثون والفصل بالہمزۃ
وجوز الوجہین فی ینسلون وقال افغیر دین اللہ یبغون دخلت ہمزۃ الانکار علی الفعل العاطف تنبیہا
علی جملۃ ثم توسطت الہمزۃ بینہما ویجوز ان یعطف علی محذوف ای أیتولون فغیر دین اللہ
یبغون وفیہ نظر لانا لا نسلم انہ لو کان المعطوف علیہ مقدرا لجاز وقوعہا فی اول الکلام فانہ یجوز
ان یکون وقوعہا فی موضع یکتفی بہا تتعلق بما قبلہا وان کان المعطوف علیہ مقدرا علی ان الجواز لا ینافی
عدم الاستعمال ولما ذکرہ صاحب المغنی فانا نتم لم یجوز الزمخشری ما قالہ الجمہور اصلا انا لو کان
مقصودہ منع تعین التقدیم علی العاطف فلا یرد الظاہر من کلامہ قولہ بخلاف ہل متعلق بقولہ لا تقول
فیکون قیدا للکل شمل العموم تصرف الہمزۃ لا بال عم فانہ مع بعدہ لفظا یحوج الی تقدیر لا لتقول
مثل فی الامثلۃ لاثبات العموم فقول الشارح لکونہا فرع الہمزۃ آہ تعلیل لما یستفاد من قولہ
بخلاف ہل ای لا تقول ہل فیہا فان قلت عدم استعمال ہل فی الامثلۃ المذکورۃ انما یثبت
عموم الہمزۃ اذا لم یکن ہل مواضع خاصۃ ولیس کذلک فان ہل تستعمل لتقریر نفس الحکم فی الاثبات
نحو ہل ثوب الکفار ویراد بہ النفی فیجوز وقوع الا بعد ہا نحو ہل جزاء الاحسان الا الاحسان و
یزاد الباء بعد ہا نحو ہل زید بقائم سیما المثال الثالث فانہ انما یثبت العموم اذا کان الہمزۃ
مستعملا باخیر العاطف ایضا ولیس کذلک فانا ان الہمزۃ مختصۃ بالتقدیم ہل مختصۃ بالتاخیر
قلت جمیع مواقع ہل ہی مواقع الہمزۃ لانہ یعنی قد الاستفہام مستفاد من ہمزۃ مقدرۃ معہا نص
علیہ الزمخشری فی المفصل نا قلا عن سیبویہ وعدم جواز التصریح بالہمزۃ فی بعض المواقع لا ینافی ذلک
فمن قال ینبغی ان یراد بالعموم العموم من وجہ لان ہل مختصۃ ببعض الاحکام لم یات بشیء فی المغنی
الفرق ان ہل تفترق من الہمزۃ من عشرۃ اوجہ اختصاصہا بالتصدیق وبالایجاب وبالاستقبال وبعدم

الدخول على الشرط وان علما اسم لجملة فعل وفاعل او مبتدأ وخبر بعد العاطف لقبله وبعده امر وبالجملة ينتفي الانتضاء
به وتحقيقه سيجيء قدمن غير استفهام قال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام الشيء والتعليق في الاصطلاح
الى التعليق حصول مضمون جملة بحصول اخرى اي الحروف الدالة على التعليق قال فان للاستقبال اي
يجيء لحصول ما دخلت عليه الاستقبال قوله ومعناه وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالنظر الى
قوله تعالى ولائمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى ان لا تعجبكم قوله فانها
موضوعة اه لانها حرف شرط ومعنى الشرط مر اي فيها يجيء المحقق التفتازاني في المطول وشرح
المفتاح قوله مقدر اي مفروض الحصول قوله كان منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيلزم
حصوله فيه وهذا بناء على العرف في تأويل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المحققين قوله فيلزم
اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر فان جميع
ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو اد عار فلو حصل ما لم يدل عليه لم يكن المعلق عليه علة
قوله فانتفاء المعلق اي التعليق بالشرط يدل كلي انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والمحققون على اعتبار
انتفاء الشرط الا ان يقولون بكونه دليلا لا لجملة الشرطية فاذ مع قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء
اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك لما يدل ولو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله علقت
حصوله اه فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وبينهما الامتناع لامتناع عدم اللازم
الملزوم لما كان كذلك الانتفاءين معلولي المخاطب لم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض
مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول فوضعها ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك قوله في نظم الكلام متعلق
بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

قوله وقد تستعمل اه اشارة الى معنى مجازي له لان اللزوم لازم التعليق والدليل على ذلك قلة
الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص من كذا المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشيلونيون و

واشاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك بينهما تعليق وفعالا اشتراك والحقيقة والمجاز
وتبادر غيره منه لكثرة استعماله فيها في ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني
للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفائه تعلق باللزوم فيكون بدل قوله اللزوم مع
الانتفاء فيشمل بالملزوم انتفاء من باب انتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلا يحتاج الى
استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان الفساد آه اشارة الى ان لو قام مقام استثناء
التالي قوله لكمسة المشهود وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ذكره آه اعلى لم
يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله فيربط ذلك الشيء بالبعض عنا اي عن
ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ
لا واسطة بين النقيضين فمن قال بالاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان الجزاء لازم
على كل تقدير كما تقول لو كان زيد عندي الآن فهو بعيد لان عدوي آخيط لغا فانه يدل ان الجزاء لازم للكلام
الآن وليس فيه قصد الاستمرار لكن يشبه لان ما توهمه مبني على فهمه من ان مراد الرضي بقاء وقد
يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك
بل جميع ازمنة تقدير الشرط وتقيضه كما نص عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل
تقدير اي الجزاء في جميع تقادير الشرط والجزاء اما جزاء ان فقد يكون
اسمية وجزاء لو فعل مجزوم ثم او مضي في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل للاضافة وقعت لو مع ما في خبر
صلة نحو جاءني الذي لو مر بنا سلم علينا او طال الشرط كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تعالى ولو انهم
آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير قوله ولو تملكون انتم بكذا في النسخ التي رأيناها والصواب
اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحد واتى في الآيتين قوله كان ضمير متصلا مستترا
الى الصواب اسقاط المستتر لكنه سهو الا على قول الاخفش المازني فانهما قالا الواو حرف والفاعل
مستتر واسقاط يا زيد لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون

التقدير لو تكلمون لم تكلمون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف **قوله** لان حذف الفعل آه فيه انا لا نسلم انه بعد جعل المتصل منفصلا وعدم الاعتداد بتعين المفسر المفسر القول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه بعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد فيلزم حذف الفعل مع الفاعل شاذ في حذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه محسن اخوك بسيجيء في الكتاب تعميمه في المعنى وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير **قوله** اي بصيغة الفعل آه والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لوا الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فلو فيه مصدرية لا شرطية لجعلها بعد فعل التمني وقد مر **قوله** اي في اول زمان التكلم متشكل بالمتظرون وجه نصب وقد نبه الشارح الى انه ظرف زمان و حذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والصناعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما نص عليه **قوله** اي القسم من اجزاء الكلام وهو قيل انه كلام لا يتم الا باول زمان التكلم والفاصل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول وتقدير في جائز في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيما ثبت بالاستعمال تقدير في بلا سمع وخلط ما في المتضمن للشاهد وقيل المتضمن على المصح كما نتيجه اذا كان التقدير في المدح وقيل يتعلق الظرف اول بوقع صفة القسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد ايجاده الى القسم مطلقا خروج عن لسنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما في التسهيل ان سنه ما دل على مسمى اضافي محض اي لا يعرف حقيقته بمضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر ودخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وقيل ان اول مكان تنزيلي لا تحقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور فجرد اجتهادا ولا يدل عليه شاهد **قوله** واحترز بقيد عن توسط آه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل لا احترازا مقصودا عليه لانه وان كان في الذكر مقدما هو بالقصد متاخر فيكون **قوله** على الشرط احترازا

عن تقديم الشرط وانما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه وتحقيقه ان اصحابنا لين رسلهم الشارح على الطلاقه **قوله** اي لزوم القسم آه جعل الضمير للقسم مع بعده بفقدان عاد الى لزوم المعنى لان لزوم المبنى للشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء **قوله** اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما **قال** وكان الجواب للقسم لفظا كقولي اقسم بالصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز فيلا ان يعتبر الشرط اقرب وضعف القسم في نفسه كونه مؤكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مذكور وفيه معنى التوقيت **قوله** فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه **قوله** للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك ليس كذلك بل هو اولى على نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل المرتضى قوله تعالى ما انا باسطيدي اليكم جواب الشرط في قوله لئن بسطت الى حمل الشارح رحمه الله على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة تقديم القسم هو الغالب ومن وافقه من الكوفيين وبعض البصريين وذلك بجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ لا حاجة الى ما ذكره الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع عدم اعتبار القسم لتم الجواب عليهم **قوله** يلزم ان يكون مجزوما آه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية المصرحة بجزم وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع قيل ان الشرط اذا كان ماضيا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما وجوبا كما مر في قوله اي الشرط آه يعني انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب وردا تحقيقا وتوقيتا فيكون جوابا لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر يفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه الا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى كان جوابه بجعلهما اعرف بكونه جواب الشرط معنى فمن كلمة ستدافع **قال** لاكرتك فاذ روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام

نون التاكيد وهذا معنى كونه جوابا لفظا قوله اى تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على الشرط لا على
التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخيره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير بالطلب الخبر
اعنى المبتدا قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى المغنى وشرح التسهيل قوله وجاز ان يعتبر القسم
او فى احد شرطى الاول عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ان يعتبر
الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون آه قيل لا يصح ذلك لانه يرجع الى ان يوجب
اعتبار الشرط فى صورة تقدمه على القسم فامثال الثانى ليس للغار الشرط بل الشرط معتبر والقسم لا
ان اعتبار القسم بجملته التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجملة المجموع جوابا له ولا مانع من
القول باعتبار الشرط لانهم ليفت عناية يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع
الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط فيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط
واذا جعل المجموع جوابا نص عليه فى اللباب وغيره ان جعل الجملة التى بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان
الجزاء مضارع مثبت جاز الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا
لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء الشرط وما زعم من مخالفته كلام الرضى فباطل لان الغار
الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى وجوب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب فى المثال لكن
مقصود المصنف رحمه الله الابيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال الثانى
الفاء مع وجوبه ولم يقل ان استغنى فوالله لا تينك فامثال المذكور فى المجرد الايضاح وغيره
ان المصنف اورد المسئلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن
معناها من اسماء الشرط دون لو ولو فانه ان اطرد فيهما حكم تقدم القسم على الشرط وغيره وتعين الجواب
حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط فتعين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط فى صورة
التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابها لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار
التقديم والجواز آه لف النشر ذكر متعددا على سبيل التفصيل ثم اجمال ثم ذكر بالكل من آحاد المتعدد
من غير تعيين ثقة على السامع يرده اليه والاول اعنى ترتيب اللف بان يكون الاول الاول والثانى الثانى

او على غير ترتيبه وهو ان عكس الترتيب ومخلط الترتيب كذا فى المطول فلا بد فى النشر من اشعاره
على ترتيب اللف او على خلاف ترتيبه ثم ان كل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف على ما وضع ثم ان ها هنا اربعين لف تقديم
الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع الثمانين بنشر اليه فالاقسام
المذكورة بنشر لكنه بنشر على غير ترتيب اللف وهو الظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شئ من الثمانين
بنشر الواحد منهما فصلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه فليس فى المثال الاول اثر من
تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغار القسم المذكور فى اللف
الثانى بل كل واحد منهما مثال البعض اللف الاول وبعض اللف الثانى ولا يخفى ما فى هذا الاشكال على ما قاله البعض
المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالتشريف تنبيه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال على ترتيب
اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف اللهم ان يقال ان المراد على ترتيب
اللف بكون الاول للاول والثانى للثانى وعلى غير ترتيبه بكونه مثالا للجزاء الثانى وبالعكس وفيه ما فيه وعندى ان اللفين المستفادين من
شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين
من صنعة الاحتباك حذف من الاول لاجل نكتة بقرينة الثانى ومن الثانى لاجل نكتة بقرينة الاول
كما فى قوله تعالى ام يريدون ان جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل ظلما
لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا فك حينئذ فى اشتمال كل من المثالين على الصور
الثلثة فيكون اللف الناشر على حقيقته وبعض الناظرين ابتنا خيالات لا يليق ان يسميها الاولين
الكريمة اذا تقرر هذا فقول المتن الاول اى اعتبار القسم والغار القسم يكون المثال الاول اعتبار
تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اى الغاءه واعتباره مثالا على غير ترتيب اللف لانه مثال
باعتبار انا والله الذى هو اول فيه وتقديم غير الشرط الذى هو ثان فى اللف وباعتبار الحكم
الذى هو ثان فيه لالغاء القسم الذى هو ثالث فى اللف وباعتبار لاتينك المقدر الذى هو ثانى
فيه لاعتبار القسم الذى هو ثان فى اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اى اعتباره وعدم اعتباره
قوله على غير ترتيب اللف لانه من كون الاول مثلا ثانى فى اللف قوله وباعتبار جواز

اعتبار الشرط على ترتيبه ليكون آتيتك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف لآتينك
المعقب مثالا للغار المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراط المضي في الشرط ليطابق الشرط و
الجزاء اللغوي في عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون آن اتيتني الاول من المثال مثالا
لتقديم الشرط الاول من اللف لآتينك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف
و آتيتك المقدر ثالثا مثالا للغار المذكور ثالثا قوله فالنشر للاعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب
اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف قوله وبالاعتبار الثاني اي جواز الغار الشرط
وعدمه على غير ترتيبه لكون آتيتك المذكور ثانيا مثالا للغار المذكور ثالثا في اللف و آتيتك المقدر
ثالثا مثالا لعدم الغار المذكور ثانيا هذا حاصل عبارة الشراح موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل
اللاري لتوجيه الشارح له بما لا يخل يوجد في بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح لنظره ثانيا
وزاد لفظ الغير في ثلاث مواضع الاول قوله لكل منهما نشر على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما كما
سيأتي نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر للاعتبار الاول على ترتيب اللف ويسقط من قوله فهو
بالاعتبار الثاني على غير ترتيبه وراينا في نسخة كتبت في آخر هذه النسخة مقروة على الشارح رحمه الله وقرر
عليها الفاضل اللاري وقرر عليها ابن صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح قد
كتب في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية وعلم عليه لعلامة التعيين وضرب الخط على لفظ
الغير وانت بعد لحاظك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان
اسقاط لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين اعتبار التقديم
واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير
الاعتبارين باعتبار اللف والنشر هو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيه متفقان
كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيبه في المثال الثاني قوله تقتضي تقديم
آه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب اللف يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر
على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال الخ فلذا قدم المثال الاول فانه

حينئذ يكون الغار اهم مصلابه قوله على تقدير تقديمه آه واما اذا ذكرت مثال كل من اللفين بحسبه
بان يقال اذا توسط القسم تقديم الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وليني نحو ان اتيتني والله لآتينك
وكذا ان توسط بتقدير غير نحو والله ان اتى آتيتك بحصل اتصال المثال الاول باتمامه قوله من حيث مثالا لهما حال من ضمير بهما عائد
بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لجميع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله المحفوظ في صدر الكلام قيد للملفوظ بذلك
لان المقدر لا يكون الا في الصدر قوله نحو قولك اضرب ان خرجا الآخر ان خرجوا ان اتيتموني اكرمكم لشرطين ورد المثالين اشارة
ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام توطئة او لم يكن ردا على من قال ان قولك اكرمكم لشرطين جواب الشرط و
الغار مقدر ولم يقدر تمثالا لان حذف الغار من الادمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله
اولى بدلانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث ما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان
ضربتني فاكرمك قوله يلزمها اتيان خلف الغار بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الغار واذا
الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قال ابا
بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى من يا استثقالا للتضعيف هي حرف شرط وتفصيل و
توكيد كذا في المغني وتفيد التعاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويقدر ذلك
اذا كان بالبعد الغار امر او نهي وما قبلها منصوبا به او بمفسر نحو بكرا اكرم قوله واجعل في الذهن
آه كما اذا ابتدأت بقولك ما زيد لتعلم المخاطب بمجيئ اخويك قوله يعني واما الذين يسر
في قلوبهم آه جعل ذكر الصدر قرينة على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا
به كما في المغني لانه لا حاجة على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله قسيما بحذف اما كما في
التوضيح لان حذف ما مع حذف الغار لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الغار فانها لا يجوز ان
تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولانها زائدة لعدم لزومها في سببية فتدل على
كونها للشرط وانما قال للزوم للغار ولم يقل لدخول الغار لان الدخول لا يدل على كونها للشرط
لجواز ان يكون لمجرد التأكيد كما في حين اذا او اذا او اذا لقيته فاكرمه
قوله وسببية الاول اي تصلبيته قال والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام

وكونها للتفصيل المقتضى لتكرارها وكونها فعلا عاما على طريقة واحدة فى جميع المواضع متعلق الظرف
المستقر قال وبين فاءها فيه اشارة الى لزوم الفاء فى جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير
الا فى ضرورة الشعر مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما
الذين كفروا افلم تكن آياتى اى فيقال لهم الم تكن آياتى الآية قال جرى فيما تلوته الى آخره
تامة قد فصل بجملة ناقصة وهى جملة الشرط نحو قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح و
ريحان وقد فصل بجملة الدعاء او فصل بين اما وجملة الدعاء بمنصوب ما يخوانها اليوم رحمك الله
فالصحيح كذا والصحيح جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا فى شرح التسهيل قال مما فى خبرها
هو الجار الذى هو ملزوم فى قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذى هو الملزوم
فى جميع الكلام وتحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا
اما زيدا فقد ذهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شئ فى الدنيا واذا اقتضا زيدا مقامه
افاد ذلك قوله اى خبرها رعاية لقرب المرجع او خبرا رعاية للاتحاد الضمائر فى المرجع قوله
لان خبر الفعل الناسخ هو الان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا بعد اعتبار اقتران الفعل مع
ان فيخبرها خبرها فاندفع قيل لا يجوز التعويض بخبر ما فى خبر ما مطلقا ما لم يكن فى خبر الفعل فالتعويل
على الوجه الاول قوله بحال تجويز تقديم آه اى بعد اسقاط الفعل قوله وهذا مذهب سيبويه
هكذا فى اللباب وفى الرضى وفى شرح التسهيل ان مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما
ذهب اليه المازنى وفى المفتاح وشرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فانى ضارب
فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله فجعل
سيبويه لاما خاصية اى حكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به
من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم تحقيقا فى قصد المتكلم مقام الملزوم الا دعائى
واشتغال حيز واجب الحذف لشئ آخر وعدم توالى حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله علما مطلقا
آه جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبنى للمفعول وكم يجعل ظرف زمان اى فى جميع الاوقات عاما

للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتى فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما كن من شئ مهما اسم لما لا
يعقل سوى الزمان ولكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة التعميم
كما فى قوله تعالى ومهما تاتنا به من آية وجعلها زائدة على قول الاخفش او مستعرقية باعتبار المآل
وهم قوله اقيم اما مقام مهما فيه رد على من قال ان اصلها مهما بالقلب المكانى وابدال الهاء الهمزة
لان الام لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها
اما لو قال بقيام اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اى ما فاى كلمة الشرط وما ابهامية صفة شئ او حالة
تقديرية اى شئ او حالة فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذى هو الملزوم فى قصد المتكلم قوله لئلا يلزم توالى
حرف الشرط والجزاء فى اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون ذكر المعطوف عليه والسبب بدون المسبب
قوله اصلا بدون مانع آخر ولا سعة قوله وهذا القائل آه فى شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه
واليه رجع المبرد فى الرضى وليس شئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس
بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجبر تحصيله الغاء مانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور
مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدى مقام الملزوم الادعائى وفواته غير
مضر لان المقصود تاكيد مجموع الجزاء وهو حاصل قوله هذا التقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى
الظرف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فيجوز ان التقدير الثانى فيه محل بحث
فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيدا آه على ان
يكون مهما بعموم الاحوال والعائد محذوفا اى حالة يوجد زيد عليها فهو مطلق وكذا فى تقدير يذكر محبوبا
ومعلوما على ما يجيئ ذكره فلا يرد قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة فى جملة الشرط و
لا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على نص عليه الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى
مهما تاتنا به من آية وقليل على ما جوزه ابن مالك فى التسهيل وغيره مستدلا بقول حاتم

فانك مهما تعط بطنك سؤله ... وفرجك لا تنهى الذم اجمعا

ورده ابنه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقدير ما بالمصدر اى اى اعطاء قليل او كثير قوله واما تقديره

ای علی المذہب الثانی مبتدأ قولہ وتقدیرہ عطف علیہ قولہ فوجہہ غیر ظاہر خبرہ والجملۃ استینافیۃ قولہ علی ان یکون زیدا وہما عبارۃ عن الاحوال والرابط محذوف ای حالتہ یذکر زید علیہا قولہ بہما ای کریوم الجمعۃ ولا بد من تقدیر فیہا فی الخبر کما لا یخفی قولہ منصوبا بانہ مفعول بہ الرابط محذوف لہما عبارۃ عن الاحوال قولہ فوجہہ غیر ظاہر لعل وجہہ جریانہ فی نحو قولہ تعالی فاما الیتیم فلا تقہر بخلاف تقدیر یکن کما سبق لکنہ غیر جار فی المفعول لہ والحال والجار والمجرور کما لا یخفی قولہ مع انہ یوہم آہ انما قال یوہم لان المقصود من التقدیر بیان وجہ الاعراب فی صورۃ الرفع والنصب اللتین فی الاستعمال ولیس الاستعمال متفرعا علی التقدیر لکن تعہد التقدیر فی الحالتین یوہم ان الاعراب تابع للتقدیر ومن ہذا ظہر انہ لا یہم فی تقدیر بہما یکن زید لان المقدر فی جمیع الصور واحد والاعراب غیر دائر باختلاف التقدیر فتدبر قال کما ذہب الجمہور انہا بسیطۃ وقال ابن یعیش انہا مرکبۃ من کاف التشبیہ ولا ثم استدل لیخرج عن التشبیہ قولہ ردعا لک ای عن المعاودۃ لمثل ذلک القول وقد یکون زجرا عن فعل قولہ للممنوع کقولک لمن یذم عالما کلا ولا تذم فیہ من تقدم کلا ثم یرد بہا سوء کان من کلام مع یتکلم بہا علی سبیل الانکار کقولہ تعالی یقول الانسان یومئذ این المفر کلا او علی سبیل الحکایۃ کقولہ تعالی قال اصحاب موسی انا لمدرکون قال کلا او کلام غیرہ کما فی مثال الشرح ویجوز الوقف علیہا لانہا لیست من تمام ما بعدہا قولہ ای لیس الامر کما تقول اشارۃ الی ان الفعل الذی ہو من تمامہ محذوف لان الحرف لا یستقل کذا فی الرضی وفیہ انہ زجر عن الکلام السابق فکیف تتعلقہا الا ان یقال انہ مغیر والمغیر کون سابقا فلا بد من التقدیر قولہ وقد یجیء بعد الطلب فی الرضی ویکون ایضا ردعا للطالب کقولہ تعالی ربنا ارجعون لعلی اعمل صالحا فیما ترکت کلا ارد الظاہر ما ذکرہ الشارح لان المقصود نفی اجابۃ الطالب الی مسؤلہ لا زجرہ عن الطلب قال وقد جاء بمعنی حقا فحینئذ قد یجری مجری القسم فیجاب باللام کما فی الآیۃ المذکورۃ وقد لا یکون کذلک

کما فی قولہ تعالی کلا بل تحبون العاجلۃ قولہ والمقصود منہ تحقیق مضمون الجملۃ والجملۃ السابقۃ فیصح الوقف علیہا او للاحقۃ ولذا لا یلزم بعد کلا بمعنی حقا کما سیأتی بل ہو مفوض الی قصد المتکلم فان اراد تاکید ما بعدہا فلا فتح وان اراد استیناف ما بعدہا فالکسر قولہ جاز ان یقال انہ اسم فی المغنی انہ بعید لان اشتراک اللفظ فی الاسمیۃ والحرفیۃ قلیل ومخالف للاصل قولہ نبی آہ رفع لما یقال اذا کان اسما فلم لا نونت وعلم انہ وقع فی القرآن کلا فی ثلث وثلاثین موضعا الا تصحیف فی جمیعہا کونہا للردع فزادوا معنی ثانیا فقال الکسائی انہ قد یکون بمعنی حقا وقال ابو حاتم بمعنی الا الاستفتاحیۃ وقال نضر بن شمیل یکون حرف جواب بمنزلۃ اے ونعم قال تاء التانیث الساکنۃ ای فی الاصل ولذا لم یعد اللام فی رستا بخلاف لم یبعہا وبیعا فانہا تدخل الحرف متحرکۃ فی الاصل فلذا لم یحذف العین فیہما لاصل السکون العارض لان امر المخاطب فی الاصل المضارع ولذا لم یعد امر المخاطب من المبنی الاصل وانما فی نحو قل الحق لم یعد العین المحذوفۃ لان الحرکۃ لیست کالاصلیۃ بخلاف ما بعدہا قولہ لا المتحرکۃ ای لیست المتحرکۃ معدودۃ فی الحرف لانہا مختصۃ بالاسم حتی صارت کالجزء منہ واجری الاعراب علیہا فبین احکامہا تبعیۃ بیان المؤنث فی مبحث التذکیر والتانیث بخلاف الساکنۃ فانہا غیر مختصۃ بفعل فانہا تدخل الحرف ایضا کما فی ثمۃ وربۃ نص علیہ فی المغنی فہی کلمۃ برأسہا فلذا عدت حرفا وبین احکامہا مستقلا وقیل فلم یقید بالساکنۃ الصحیح قولہ تلحق الفعل الماضی فیفہم انہا تلحق الفعل الماضی متفرع علی تقیید بالساکنۃ فکیف یکون ذلک موجبا للتقیید والمراد بالمتحرکۃ ما یکون لمجرد التانیث فلا یرد تارۃ فعلت للمخاطبۃ لانہا ضمیر الفاعل مع التانیث قولہ فاعلا کان آہ بیان لفائدۃ التعمیم بالمسند الیہ دون الفاعل یعنی لیشمل مفعول ما لم یسم فاعلہ فانہ لیس فاعلا عند المصنف کما مر قولہ فتبین من اول الامر ای قبل العلم بکونہ فعلا ماضیا فان صیغۃ الفعل الماضی قد تکون علی زنۃ الاسم والحرف الامر نحو ان فاذ قیل ان علم قبل التامل فی معنی الکلام انہ صیغۃ الماضی قولہ لانہا کالحرف الاخیر آہ انما تار الاسم فلجریان الاعراب علیہ تار الفعل فلشدہ اتصالہ بحیث لا یکون

تنفضيا بدونه ولذا قدمت على الفعل الذي هو كالجزء منه **قوله** فيما تقدم آه نحو تحيث المؤنث
مقصودة بالذات لان الحكم فيهما على الاسم المؤنث قصدا وهنا بذكورة تبعا للحكم السابق اعني
كونها التانيث المسندا اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكان
استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا المقدار ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق **قال** واما
الحاق آه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع كتاء التانيث في الحاقهما للتنبيه على
كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي والفعل اشارة الى عموم الحكم لـ
الحاقهما باي شيء يليق من الماضي والمضارع والصفة **قوله** لعدم حيائهما اي التثنية والجمع
قوله غالبا احتراز عما اذا كانت مهملة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا
عبارة عن الجمع **قوله** من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع **قوله**
عليت بضاربا يدل عليه ايراد الواو ولغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون
للرجال في بعض السليطا قاربه والتاويل تكلف **قوله** الا اشار المصنف بالتعبير بلفظ العلامة
الى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة **قوله** ولا منع آه ظاهره يشعر بان هذا قول
الشارح الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل اي اسم
مرفوع على الفاعلية ثم قيل بالعكس بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل
ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك
على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع
مثل امة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين على ما حكاه ونقله وحكى البصريون ان اصحاب
هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم بعض لما اختص به قوم
دون قوم انتهى من الحاشيين ضعف قول الرضي **قوله** تاما من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين
حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا
وصموا كثير منهم وفي الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار **قوله** في الاصل مصدر نونة

كذا في اللباب فان قلت اللفظ ليس مما استعمله العرب انما هو من مولدات اهل العربية فما معنى
كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا او الفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بصيغة منه نحو
لبنته اي جعل الشيء ذا نون باد خاله عليه فقوله افاد خلته عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى
النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت
الاسم تنوينا والتنوين مختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين
سنون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو **قوله** سمي
بينون الشيء البار للتسبيبية او للآلة اي بجعل الشيء ذا نون باد خاله عليه **قوله** اي بذاتها آه
اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وضمان
لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون لغيره **قوله**
فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع
لخروج التنوين المتحركة **قوله** شاملة نون من آه قيل ظهر ان المراد نون هي كلمة وان الكلام
في قسم الحرف يمنع شمول ذلك فيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون
الكلام في قسم الحرف يكفي فيه كون بعض اقسامه حرفا **قوله** اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض **قوله** من غير تخلل شيء كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء
والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر **قوله** متخللة بين آخره لان الحركات البعاض حروف المد
واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف **قوله**
تطفلها في الوجود والعدم اشيرا به الى تشبيه تطفل العارض فلا يرد ان نفسية التبعية تطفلي حيث
اخراج تتبع حركة الاخر نونا تاكيدا ايضا **قال** للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على
الاصل وهو الانصراف **قوله** اي امكنية الكلمة اي كونها امكن اي زائدا في التمكن لان غير
المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو فعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح
التسهيل ولك ان تجعله من المكانة اشرافته بتبعيته على الاصل وان تجعله من المكان على

الشذوذ كما جنح قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل لم يشبه الحرف والفعل كما فى عامة الكتب لان الامكن فى مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يصرف مشابهة بوجه آخر كضارب قوله معناه اه وان يتصور صورته فيه للضرورة او التناسب فى الخط فى التنوين التمكن وليس قسما ساوسا كما عده بعضهم قوله من المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت اسم الفعل ويطرد فى آخره وبه قوله الان اى الزمان المتصل بزمان التكلم بصه قوله واما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو صه اى بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم التعيين سوار بقى السبب ولا يلزم تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا اريد دخل فيه تنوين التنكير قوله لا ارى منعا اى لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه دفع لما قالوا من انه لو كان للتنكير لما بقى فى نحو رجل بعد العلمية وفى بعض نسخ الرضى واما التنوين فى نحو ضرب احمد وابراهيم فلم يخص للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم متصرف وانا لا ارى اه فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التى نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى استئناف الكلام من قبل نفسه لك ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلى كجوار او زائدة كجندل فان نونه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من جوار لان الياء فى جوار اصلى والالف فى جنادل زائدة فذهابها ليس كذهابها وفى تخصيص الاشارة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصها بهذه الكلمات قوله لتعاقبهما بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر قوله زالت للعلتين ولذا لو سميت بسلمى

زال تنوينها وقال الزمخشرى انه تنوين الصرف ان سمى به لضعف تانيثها لعدم تحقق تاءه للتانيث لانها بدل من الالف علامة الجمع ولا صحيح تقديرا غيرها لان الاختصاص بهذه التاء بجمع المؤنث يابى ذلك كما يابى الجمع بالالف والتاء تقدير تاء اخرى فيها قوله لانها معنى مناسب اه لمشاركة التنوين فى كون كل منهما علامة تمام الاسم من غير دلالة على شئ آخر قوله آخر الابيات اه فى القاموس البيت من الشعر والمدر معروف بيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع وهو مصراعا الباب مصرفان ومصراعا البيت من الشعر شبههما بمصراعى الباب لاستوائهما كذا فى شمس العلوم قوله التحسين الابيات اى قراءة الشعر يقال انشد الشعر قراءة قوله لانه حرف اه تعليل للاستفادة من السابق اى من الحق آخره تنوين التنكير لان التنكير حينئذ يكون بالصوت واللغة التى هو حرف ما يتردد الصوت فى الخيشوم لكونه اغنى الحروف واتردد فى الخيشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمى المغنى مغنيا لانه يغنن صوته اى يحسل فيه غنة والاصل مغنن ثبلات نونا ابدلت الثانية بالف لمنع تنوين الترنم تنوين التحسين الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف فى شرح المفصل وقال غيره سمى تنوين الترنم لانه يحدث عند ترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الانشاء بترك الترنم لخلوه من المد قوله وانما اعتبر اه يعنى ان محل تردد الصوت فى الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبر والحق قبل الآخر قوله وان كان اى الحق بالحق آخر الابيات قوله لان محل التغنى فالالحق فى الوسط واقع فى محله فلذا لم يعتبر وفيه بحث لان اصحاب التغنى فى كل نوع من الغناء مقامات يطول الصوت وقصره وترديده وحدته بقدره عدوا اغانيات حسن الغناء سوار كان فى الآخر او فى الوسط والان اختلال محل التغنى بتحصيل تنوين الغالى مطلقا وانه قد يكون آخر المصراع او البيت فلا يقابل بعده تنوين حينئذ لفهم المعانى قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو وهو التبع لان القوافى يجئ بعضها اثر بعض والروى هو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة

الامتطاء ونونته مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته ومن رويت البعير اذا شددت عليه الرداء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال ومن ثم سمي الرواء للمتكن لان البيت يرتوى عنده فيقطع قوله لاطلاق الصوت في الصراخ الاطلاق رباعي دون قوله بابدال حروف الاطلاق والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله على اللوم آه وفي بعض الروايات فقولي ان صحت كما يدل عليه بيان المعنى بهما البيت بجرير اراد ياعاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى ياعاذلة اقلعي لومك عما انا عليه من افعاله وتالي فيما افعله حتى تجربي تحقيقه فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفني ولا تكابري وفيه ان عاذلة على الخطاب فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اضاعت مقول قولي والشطر متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء قوله وحصل الاشباع فيها آه والاشباع تحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغني فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقائم الاعماق آه البيت لرؤبة القائم المظلم العميق بالفتحتين وبضم ما بعده من اطراف المفازة والجمع اعماق كالخال والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر الطريق يكثر سلوك الناس فيه يخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك الفاء للضرورة والمراد به السراب الخافق تبعا بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر ليس بها احد ولا تميز فيه اعلام تهتدي بها لعدم السراب في جواب رب محذوف اي قطعته قوله بالفتح او الكسر كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتح للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الغالي زائد في اصله وبالكسر يدب الثقل قوله بل هو شروع آه وذلك لان المقصود حصول الترنم في الخارج لافهام معنى الترنم وحصوله في الذهن قوله تساهل وتسامح بتنزيل الغرض من الشيء منزلة نفسه قوله ففي اعتبار الوضع في بعضها تأمل وهو تنوين المقابلة لا افادة المقابلة فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله وتنوين

العوض قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه افهام كونه منصرفا فالتحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن آه انه يجيء للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض الحق ان الكل قوله التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم لفظا بها لالقاء اصالته او لتنكيره او لعوضيتها او لمقابلة نون جمع المذكر آدا شعارا بتبرك الترنم في روي مقاطع في لغة تميم قوله اي التنوين بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزءا بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف حينئذ قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحظورات كقوله لجارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على البدل وردبان العرب لم تجعل ابنا في ذلك الا صفة ولذا لم ينونوا الا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافة مدخوله ودخول اللام وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين وسنه القراءة الشاذة احد الله الصمد قال من العلم المعرف بما سبق تمثيل للقيد والكنية ايضا قال موصوفا وصفا نحويا بلفظ الابن المكبر فلا يحذف في زيد ذي عمرو بشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيدا ظريف ابن عمرو وبشرط كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتاخرين كونها مكبرة وليس كذلك قال مضافا الى علم للاب كما هو الشائع في الاضافة وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يسقط التنوين ولا الف الابن خطا وقيل سوار كان للاب والجد واشتراط المحدثين ومن تبعهم جديد ليس فرقا بين الاضافتين قال آخر تعيينا للواقع اذ اللفظ المضاف اليه لا يكون عين اللفظ الموصوف وان اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب له ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة الاستعمال آه لان التقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف اما حذفه في اللفظ فليس

مختصا بحال حذف التنوين قوله وكذلك اه فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية وكذا ما
يجري مجرى العلم نحو سيبويه بن سيد وحنبل بن حنبل وطاهر بن طاهر وهي بن هي قوله ويعلم منه بنار
على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم عما عداه قوله نحو جارني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني
الرجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر بين لان المثال الفرضي يكفي للتوضيح قوله وحكم
الابنة اه ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الاصل اولانه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان
موضع السماع لابن كما ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فانها لا تحذف اي خطا حيثما
وقعت اي في موضع الالتباس وعدمه قوله في مثل هند بنت عامر اي في ما وقع صفة
لمؤنث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدري انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويكون
البا ما و لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة
كالوصف بابن يحذف التنوين في نحو جارتي هند بنة زيد في لغة من صرف في الوصف بنت
في غير النداء وهجان اي التنوين وعدمه رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوها
فيقولون هند بنت عامر بالتنوين وتنوين والفرق بان تا بنت تكتب الهمزة تا مطولا
تا ابنة تكتب بصورة الهاء مدورة ليش لشبي لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة
الكلمة تابعة لحالة الوقف يجوز وقفه بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت
وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا كتبتا بالتاء المطولة في التسهيل وابدال الهاء من
تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا وتقديرا في آخر الاسم المعرف من سلامتها وقال
شارحا حترز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها الا
بالتاء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله قسيمين الى انهما اصلان كما هو مذهب
البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد الثقيلة
ابلغ قوله لتقلبها الى المشددة المستلزمة للحركة فلذا لم تعرض لنكتة اصل التحريك قوله
اي غير الف التثنية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد الف الا لقان فالمراد حبس الالف في اي نوع

كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية
لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تفصيلا له لان الاطلاق اخرجه الشارح لمناسبة التثنية والشائع
الفصيل كما في الرضي ومعنى الاضافة ما فسر بقولها اي الفعل فهي لامية قوله شبهها
فيها اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف لم يقل شبههما
معهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الفين بنون التثنية والاولى
اسقاط لفظ فيهما اذ لا حاجة اليه قوله اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير وقيل كل واحد من
الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تخصيص الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين الجملة
مستانفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر لان الجملة تجب فيها العاطفة قال الفعل المستقبل
المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله اقائمن
احضر الشهود او على الماضي في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما اضطراري والمراد بالاختصاص
في السعة قوله الكائن في ضمن الامر اي لام الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر
المخاطب حكما او تقديرا كما في امر المخاطب فانه يرفع الاصل بمضارع حذف اللام عنه كثرة
الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كلام الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من
الامر بغير اللام او باللام على التوسع او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بالطريق الاولى وما
قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في تتعلق بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني
المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي آه ففيه ان المستعمل في النهي والاستفهام والعرض
والتمني ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح
وان اللام بمعنى للمصدري لا يشمل الدعاء قوله بتحويل تضرين وكذا سائر ادوات الاستفهام
اسمية كانت او حرفية ورد المثال اولا على من خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو
ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابين حيث فصل
اولا ثم عمم قوله بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض

واما النفي والشرط الموكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على الطلب اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب فغير متامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلم انه ليس مطلوبا كقوله من اني كبير والله لاعاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوب وحمل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال اما عن النون اي متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن الدالة على الماضي والحال قوله لانه لا يوكد آه بناء على ان المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يوكد النون لا طلبا لان وضعه تاكيد طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم ولم منشاره قوارة يوكد على بناء المجهول قال وقلت في النفي لم يقل ولم ينفه قليلا وفي مثل ما قطعن كثيرا الآن دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيهها بالطلب فلذا لم يشاركهما فيه في حكم الاختصاص وقوله لانه يصح تعلق قليلا بالاختصاص لا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما تضمن معناه فيدخل فيه قلما افعل كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا لنفيه في الجزم قوله زيد ما يقومن اورد المثال بما ليعلم حكم النفي بلا بالطريق الاولى فان مشابهتها بلا الغائية ام ولذا تجيء بعدها المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار يضرب زيد قيل انه لم يجيء في النفي بما فمدفوع بما قع في قولهم ومن ثم خصصتموني شكيرا وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القلة في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا لا ينافي القلة فان كل قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما قال ابن مالك فمناه التشبيه في جواز الدخول ورد عليه ان منعه مطلقا قوله في جواب المثبت فمثبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف محتاج الى ارادة القسم عليه من القسم قوله لان القسم محل التاكيد اي كائن

محله الذي نزلته قوله بعد صلاحيته صلوحا تاما احتراز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه بلغ كما سيجيء وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له وبهذا ظهر اندفع قيل ان التعليل لا يخص ثبوت ما بعد الصلاح بل الاشارة الى ان المدعى اللزوم شرط الصلاحية كما هو صنيع الظاهر فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد فان النون لا يدخله حينئذ نحو وسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكر هو الجمع بين حرفين معنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضي الاختصاص المقتضي لتسليم اصل الحكم الثاني في تاكيده ونحو والله لقد ظن زيد منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عد اثبت القسم مما هو صلح للفعل وهو صلح لمستقبل المنفي قوله بل جاز نحو قول الشاعر

تالله لا يحمد ان المرء مجتنبا ... فعل المكارم دان فاق الورى حسبا

والاكثر ان لا يوكد كقوله تعالى وقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطا بما يجوز لحوقه به قوله الموكد حرفا قيل الموكد اداته اشارة الى ان في الاسماء المتضمنة معنى الشرط في الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بها سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما او لا كمتما قال ما جهلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونها قبل النون لا يجامع كونها مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح او في المثل ما قبل النون هو الضمير فقيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان في اخشون وليكونن ونحوهما قوله ان اشترط آه فلا يكون ما بعد من التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بحرف حقيقة لكنه كالحرف لاشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين ونحوه ولمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني

قالوا في التثنية والجمع المؤنث انه التقار الساكنين على حده ولم يعكس للزوم الثقل في الاولين للابتداء
واجتماع النونات في الآخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقار الساكنين
على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاصل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل
حيث قال لا يلتقي ساكنان في الوصل الا محض الاول ولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا
او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان ويل تضربان قوله وهو الواحد المذكر آه لم
يذكر المتكلم مع دخوله فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلته وقوعه في الاستعمال كالعدم لان
التاكيد لا يدخل الا ما فيه معنى الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تعدد
اعتباري قوله وحكمها غير ما ذكر لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمها ما ذكر
اما لان الالف حاجز غير حصين او لان الالف في حكم المفتوحة وجعل قوله التثنية والجمع آه
بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ما ذكره الشارح قوله للزوم التقار
الساكنين آه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة قوله فانه يجيز آه يدل على انه يجوز
التقار الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله ويجعله معتفرا اي
مغفورا تكرار فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقار الساكنين معتفرا اذا
كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل
قوله تعالى ولا تتبعان تخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان التكلم و
توجيهه كقراءة نافع ومحياي وقراءة ابي واللائي لان كمال الفصاحة في تبيين الحروف
وتحقيقها والتقار الساكنين فيه حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما في غير هما
آه هما مبتدا خبره منفصل وفي غير هما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال
عن غير هما والمعنى ان النونين في لحوقهما آخر الفعل كالفظ المتصل حال كونهما في غير المثنى
والجمع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة الفصالة بتوسط الضمير البارز
قوله بيان للافعال المعتلة لانه بين الحالتين بالتصحيح بقوله وما قبلهما آه كما مر قوله ان

النونين حكمهما مع المثنى آه علم ذلك من التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء
بما ذكر في الصحة قوله ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل و
عطف لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما آه عطف على قوله مع المثنى وقوله على
ضربين عطف على ما ذكر عطف اسم على معمولي عامل واحد والمراد بالضربين كونهما
كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال عن غيرهما اي حال
النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير
البارز او الضمير المستتر على ضربين وهواي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان
آه وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد ان النونين اما
مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله شيئان الى تكلف التقدير او التسامح
على ما هو ثم ان حصر الشارح رحمه الله غير المثنى والجمع في القسمين المذكورين مبني على
انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل في الطلب واحال البواقي على المقايسة
كما يدل عليه الامثلة وحصره يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث
فلا يرد ان ها هنا قسما ثالثا وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قوله وضم
الواو آه بصيغة الخطاب عطف على قوله فقول وهي بعض الناظرين فقيده بالبارز
الجارة وصيغة المصدر اعترض فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقال وكذا اخشون
بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا بكسر الياء المفتوح ما قبلها قوله ارموا الغرض بفتحتين الهدف قال
كاتصل الشارح كسرهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ما قبله وفي اقتضاء
فتحة ما قبلها قوله يعني بالف التثنية هكذا في شرح المصنف وفي لك لان المتصل بالفعل الواو و
الياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف
فتعين الالف فيما قاله الرضي ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو و
الياء ايضا وانت لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل القياس

اللام في اغزون محمولا على البقاء بالي اغزوا لانا نقل الكلام الى اغزوا وكل ما يجري في اغزوا
يجري في اغزون فليس الحمل الا بتوسط كل المسافة فمد فوع بانه في كلام المصنف ليس شئ يدل
على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة و
هو انه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة ما قبله يلزم بالاجتماع في الكلمة يحذف اللام وما
يدل عليه من الضمة والكسرة قوله اي للاصل اي غير الشارح ترتيب المشار اليه المذكور سابقا
رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي
البناء قوله وضموا لواو وللياء يلتبس بالواحد قوله على ترين كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل
الاستفهام على الامر قوله وهذه الامثلة اه اي لم يراع المصنف ترتيب المستفاد من الحكمين
السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز منفردة عن امثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب
الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط امثال المثنى والجمع
المؤنث قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربن واضربن فانه فيهما لالتقاء
ساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في
الاصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل و
اضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذ لحظ لها في الحركة وقيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول فيه
انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو والاول او الثاني قوله لا تهنن
بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائهم مجرى عسى دخل في خبرها ان والمعنى لا تهن
الفقير لفقره عسى ان تركع فتذل والزمان قد رفعه واعزه فتستغني هو وتفقر انت لان
احوال الزمان لا تدوم وقبله شعر لكل هم من الهموم سعة ✤ والمسي والصبح لا بقاء معه
قد يجمع المال غير آكله ✤ ويأكل المال غير من جمعه ✤ المسي المساء قوله والا فالواجب اه
اي ان لا يكون اصله لا تهنين كان الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله حطا لمرتبة اه

ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الالمانع من اللام والاضافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا
مانع فائده لو لقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازه ابدل يونس النون همزة و
فتحها فيقول اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه بهذا يتكلم العرب
والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين قال وفي الوقف
عطف على مقدر بعد يحذف السابق اي في الوصل او على يحذف بحذف ويحذف وكلام
الشارح يحتمل كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالطرف مستفاد من مقابلته
بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله وجب ان ترد المحذوف لزوال الملتقى قيل والذي يظهر
ان دخولها في الوقف خطأ لانها تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها
الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل قوله وقلت اغزوا آه وكذا القول هل تضربون وهل
تضربين في حال الوقف على تضربُن وتضربِن فتردان واوا وياء ساكنة وتنون الرفع قوله فانه لا
يرد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بلا تنوين ولا تقول قاضي
ورامي باعادة الياء قال تقلب الفا اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال
الوقف قوله نحو اصبت خيرا لا تخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على وفق
حيث اورد النون المخففة في آخر الكتاب وتمم بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة
بعد الخفة هذا آخرا ما ورد من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والبحر العميق لما
رايت الظفرة من كل المتصدين للحل عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما عرضوا تحقيقه
والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام
الى قيام الساعة وساعة القيام

قال المتصدي لتصحيح هذا الكتاب والسفر العجاب ابو محمد احمد بن المولوي غلام حسين الچكوالي
نزيل لاهور مهتمم المطبع النظامي الواقع في لاهور قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد
الضيائية من مولانا عبد الحكيم السيالكوتي في شهر جمادي الاولى من شهور السنة السادسة والعشرين
بعد الف ثلثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة واكمل تحية - فالحمد لله على الاختتام -

"دارالاسلام" کی شائع کردہ تراثِ علمیہ

1- المبین مع تنقید وتبصرہ 2- الرشاد 3- نُزْهَةُ الْمَقَال فِي لِحْيَةِ الرِّجَال
پروفیسر علامہ سید محمد سلیمان اشرف بہاری رحمۃ اللہ علیہ سابق صدر شعبۂ علوم اسلامیہ مسلم یونی ورسٹی، علی گڑھ

4- شَرْحُ الْمِرْقَاةِ لِشَمْسِ الْعُلَمَاءِ الْمَوْلَوِي مُحَمَّدْ عَبْدُ الْحَقِّ الْخَيْرَابَادِي

وَيَلِيْهِ: رسالة فی الوُجُوْدِ الرَّابِطِي لِلسَّيِّدِ الْحَكِيْمِ بَرَكَات أَحْمَد التُّوْنكِي

5- ابحاثِ ضروری: حافظ ولی اللہ لاہوری رحمۃ اللہ علیہ تحشیہ: مولوی فقیر محمد جہلمی رحمۃ اللہ علیہ تحقیق: خورشید احمد سعیدی

6- الروض المجود (وحدۃ الوجود): علامہ محمد فضل حق خیر آبادی رحمۃ اللہ علیہ مترجم: حکیم سید محمود احمد برکاتی رحمۃ اللہ علیہ

7- حیاتِ استاذ العلما مولانا یار محمد بندیالوی رحمۃ اللہ علیہ: علامہ غلام رسول سعیدی

8- مولودِ کعبہ کون؟: مولانا قاری محمد لقمان قادری

9- دفاعِ سیدنا امیر معاویہ: شیخ حیات سندھی، عبدالعزیز پرہاروی، عبدالقادر بدایونی، عبدالرشید جھنگوی وغیرہم

10- رسائل مولانا خیر الدین خیوری دہلوی رحمۃ اللہ علیہ (والد ابوالکلام آزاد)

11- مجلہ "حجۃ الاسلام"/ علامہ اشرف سیالوی نمبر

12- اَلثَّوْرَةُ الْهِنْدِيَّةُ لِلْإِمَامِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَابَادِي تَحْقِيْق: الدُّكْتُوْرَة قَمَرُ النِّسَاء

13- مدحتِ امام زین العابدین رحمۃ اللہ علیہ: ابوفراس فرزدق تمیمی، مترجم: مولانا اسید الحق محمد عاصم قادری رحمۃ اللہ علیہ

14- نظام العقائد معروف بہ عقایدِ نظامیہ: حضرت مولانا محمد فخر الدین چشتی نظامی رحمۃ اللہ علیہ

15- فکر ونظر کے دریچے: مولانا ڈاکٹر غلام زرقانی

16- فیضیہ (فن مناظرہ): ادیبِ ہند مولانا فیض الحسن سہارن پوری رحمۃ اللہ علیہ

17- البوارق الحمدیہ مع احقاق الحق وابطال الباطل: سیف اللہ المسلول حضرت شاہ فضل رسول عثمانی بدایونی رحمۃ اللہ علیہ

18- کتاب التوحید: امام اہل سنت سیدنا امام ابومنصور محمد ماتریدی رحمۃ اللہ علیہ

19- عرفانِ مذہب ومسلک مع عرفانِ حقیقت: یٰسین اختر مصباحی

20- دعوتِ دین کے جدید تقاضے: محمد ناصر مصباحی

21- دعوت وتبلیغ کی راہیں مسدود کیوں؟: ذیشان احمد مصباحی

22- حدیث افتراقِ امت تحقیقی مطالعہ کی روشنی میں: مولانا اسید الحق محمد عاصم قادری رحمۃ اللہ علیہ

23- حق وباطل کا فیصلہ (ترجمہ فیصل التفرقہ بین الاسلام والزندقہ): امام محمد غزالی رحمۃ اللہ علیہ مترجم: مفتی دلشاد احمد قادری

24- ماہ نامہ جامِ نور، دہلی/ عالم ربانی (علامہ اسید الحق قادری) نمبر

25- اسلام زد پہ کیوں؟: مولانا ڈاکٹر غلام زرقانی

[illegible] کافی: سلطانِ نعت گویاں حضرت مولانا سید کفایت علی کافی مرادآبادی رحمۃ اللہ علیہ